فهم حلول سُبُل كسب العيش الزراعية في ظل النزوح القسري الطويل الأمد

حالة لاجئي حمص في لبنان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL3.SEP/2020/TP.15

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

فهم حلول سُبُل كسب العيش الزراعية في ظل النزوح القسري الطويل الأمد

حالة لاجئي حمص في لبنان

الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org

مصدر صورة الغلاف: Elias Ghadban©.

20-00503

شكر وتقدير

نشرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة – الإسكوا هذه الدراسة كجزء من مشروع بعنوان "توجيه استعادة سُبُل كسب العيش الزراعية المراعية لظروف النزاع للاجئين السوريين".

أعدّ جاد أبو عراج ونور قزي هذه الدراسة، بتوجيه وإشراف إلياس غضبان ونور الجندي من مجموعة تغيّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية في الإسكوا. لقد استفادت الدراسة أيضاً من الدعم القيّم لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمكتب القُطري لبرنامج الأغذية العالمي في لبنان (WFP). كما يتوجه المؤلفون بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع المساهمين في هذا العمل من المنظمات الدولية والوطنية على ما بذلوه من جهود في تقديم المعلومات اللازمة، وتيسير إجراء المسح الميداني، والتصديق على التوصيات.

إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي للمؤلفين، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الإسكوا.

لا يُسمح باستنساخ هذا التقرير أو أي جزء منه، أو استخدامه بأي شكل أو بأية وسيلة كانت، دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر، باستثناء ما يتعلّق باستخدام الاقتباسات الموجزة.

لدعم سُبُل كسب العيش لكل من اللاجئين السوريين والمزارعين اللبنانيين، اضطلعت الجهات المعنية بعدد من المبادرات، وأبرزها توفير الغذاء مقابل التدريب، والغذاء مقابل الأصول، والنقد مقابل العمل/التدريب، وتوزيع المعدّات والأدوات الصغيرة. وقد وُجِهت إجراءات التدريب، والإدارة التعاونية، والتسويق والدعم التقني، نحو تعزيز الإنتاج ومساعدة المزارعين اللبنانيين بعد الحصاد.

استهدفت غالبية المشاريع ما لا يقلّ عن أصلين إثنين من أصول كسب العيش. ولكن المناقشات مع مختلف منفّذي المشاريع كشفت أن تصميم المشاريع واختيار الأنشطة لم يراعيا ضرورة إدماج هذه الأصول وتكاملها مع احتياجات المزارعين اللبنانيين إلى التنمية الزراعية.

تبرز الحاجة إلى معالجة أوجه القصور التي تشوب تكامل المشاريع التي تستهدف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة وتآزرها، مع إعادة النظر في السياق العام للتنمية الزراعية في لبنان.

لم يتمكن المخبرون الرئيسيون من تقديم نتائج ومؤشرات اقتصادية للقياس الكمي بشأن الآثار الإيجابية لهذه المشاريع. وقد يُعزى ذلك إلى غياب تقييمات الأثر الاقتصادي التي تُجرى عادةً في نهاية المشاريع، وتحديداً على مستوى سلسلة القيمة، لرصد التقدّم المُحرز نحو تحسين حجم المبيعات وقيمتها وجودتها واستحداث فرص العمل.

تغطي المشاريع المنفّذة العديد من سلاسل القيمة، إلا أن مساهماتها اقتصرت إما على جانب الإنتاج عن طريق تحسين البنية الزراعية الأساسية (نُظُم الريّ تحديداً)، أو على الممارسات، أو على الوصول إلى الأسواق المحلية أو الدولية لعدد قليل من سلاسل القيمة المختارة (مثل العنب والبطاطا والأغذية المصنّعة). وقد بقيت المساهمات الرامية إلى تحسين سلاسل القيمة القائمة و/أو إدخال سلاسل مبتكرة محدودة نسبياً، إذ أن أيّاً من المشاريع لم يعالج بطريقة متكاملة سلسلة كاملة من سلاسل القيمة.

دعمت مشاريع سُبُل العيش الزراعية المزارعين اللبنانيين ومنتجي الأغذية بأشكال مختلفة. لكن قدمت معظم المشاريع، ولا سيما المشاريع ذات الجانب الإنساني الخالص، مساعدة تقنية غير منظّمة، دون استهداف وتنميط مناسبين. فبحكم تصميمها، لم تهدف هذه المشاريع إلى إيجاد حلول طويلة الأجل في مجال الزراعة.

استهدفت برامج النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول اللاجئين الأكثر عرضةً للمخاطر. وباستثناء بطاقة المساعدة النقدية التي توفرها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فهم غالباً ما يفتقرون إلى أيّ مصدر للدخل. وبالتالي، تُسهم الحوافز المدفوعة لقاء المشاركة في برامج الغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول في تعزيز أمنهم الغذائي.

أفاد المشاركون في النقاشات الجماعية المركّزة أن الأنشطة المعنية بسُبُل العيش الزراعية تستجيب مؤقتاً لاحتياجات اللاجئين من حيث الدخل الإضافي عبر مبادرات النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول. وقد ساهم ذلك في تأمين جزء من الاحتياجات الأساسية للاجئين، بما فيها الغذاء.

الرسائل الرئيسية

عندما سُئِل اللاجئون عن إمكانية استخدامهم مهاراتهم الجديدة لاستعادة الأنشطة الزراعية التي كانوا يشاركون فيها قبل النزوح، أو بدء أنشطة زراعية جديدة بعد عودتهم الطوعية إلى بلدهم، أجاب 87 في المائة منهم بنعم.

يتعيّن إجراء تحولات كبيرة في التنسيق بين الوكالات المعنية لمعالجة التباعد القائم بين الجانبين الإنساني والإنمائي للمشاريع، وتعزيز سُبُل كسب العيش والفرص الاقتصادية على نحو أكثر فعالية. وتتمثّل الخطوات الأساسية نحو تحقيق هذه الأهداف في اتباع نُهُج جديدة في توفير سُبُل العيش والفرص الاقتصادية، بطرقٍ منها إجراء تقييمات وتحليلات مشتركة للاحتياجات الإنسانية والإنمائية للاجئين، ووضع خطط وبرامج تمتد على سنوات عديدة لتحقيق نتائج جماعية.

يجب تنمية المهارات على نحو يتوافق مع إمكانية توفير فرص العمل في سلاسل قيمة محدّدة، مع الحرص على تفادي المسائل الشاملة لعدّة قطاعات.

ينبغي إيلاء مزيد من الأهمية إلى التنسيق ضمن الأفرقة العاملة وفي ما بينها، وذلك للقيام بتدخلات تكميلية تستهدف سلاسل قيمة محدّدة وتَخلُص إلى نتائج قابلة للقياس.

يجب استكشاف سلاسل قيمة تنافسية جديدة تستهدف الأسواق الواعدة، لما في ذلك من فوائد مشتركة لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. فمن خلال الربط بين نُظُم الإنتاج الغذائي والزراعي في لبنان من جهة، والقوى العاملة المتاحة من جهة أخرى، مع الاعتماد على كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين، يمكن تعبئة الإمكانات غير المستغلّة لهذه القطاعات.

في التدخلات المستقبلية، يجب التأكيد على إيجاد التوازن بين الأصول الخمسة المكوّنة لإطار سُبُل العيش المستدامة، وزيادة التركيز على الأصول المادية والمالية التي أولتها التدخلات السابقة اهتماماً أقلّ، ولا سيّما تلك التي تستهدف المزارعين اللبنانيين.

ينبغي تركيز الدعوة من أجل التنمية الاقتصادية المحلية والاستثمارات الإقليمية المتكاملة على المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين.

موجز تنفيذي

تتطرّق هذه الدراسة إلى البرامج الخاصة بسُبُل كسب العيش الزراعية التي تستهدف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم في لبنان. وتُعنى الدراسة بتحديد طبيعة هذه البرامج، وخصائصها السياقية، ودورها في تحسين سُبُل كسب العيش المستدامة لهؤلاء اللاجئين وتوفير الحلول الملائمة لهم. لقد اختير لاجئو حمص موضوعاً لهذه الدراسة لأنهم يمثلون شريحة هامة من اللاجئين السوريين في لبنان، إذ بلغت نسبتهم 24 في المائة من مجموع اللاجئين السوريين المسجّلين في حزيران/يونيو 2020، وفقاً لبيانات مفوضية شؤون اللاجئين. وتأتي هذه الدراسة في إطار مبادرة ترمي إلى إعداد استراتيجية لاستعادة سُبُل كسب العيش الزراعية في حمص، ودراسة التدخلات المتعلقة بسُبُل كسب العيش للاجئي حمص في الأردن (16 في المائة من اللاجئين السوريين المسجلين في الأردن هم من حمص، بحسب بيانات مفوضية شؤون اللاجئين في حزيران/يونيو 2020). ففي ظل الأزمة الإقليمية المستمرة، وما يقترن بها من هجرة قسرية طويلة الأمد، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور برامج سُبُل كسب العيش في تلبية الاحتياجات المحلية، وتزويد كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين بالأصول اللازمة لكسب الرزق، بما يتفق وخصائصهم وظروفهم الاجتماعية الاقتصادية المحدّدة. كذلك، تتوقف الدراسة عند كيفية إسهام هذه الأصول في تحسين كفاءة سلاسل القيمة والنُظُم الزراعية المُستهدَفة، وتعزيز قدرتها على الصمود. وتسمح المبادرة المذكورة بتوطيد النهج متعدّد الأبعاد لإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين، وهو الإطار المعتمد لإيجاد حلول دائمة لأزمة الهجرة الإقليمية.

تشمل الدراسة المشاريع الرئيسية التي نفذتها المنظمات الوطنية والدولية أو باشرت في تنفيذها في لبنان بين عامي 2017 و2019، ولا سيما تلك المزوّدة بميزانية كبيرة، والهادفة إلى إحداث تأثير مباشر على سُبُل كسب العيش الزراعية والأمن الغذائي للاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء. وترتكز المنهجية المتّبعة في هذه الدراسة على نهج يجمع بين أساليب مختلفة لجمع البيانات الرئيسية والثانوية

وتحليلها. في الفترة الممتدّة بين أيار/مايو وحزيران/يونيو 2020، أُنجِز العمل الميداني مع التركيز على المناطق التي تستضيف النسبة الأعلى من لاجئي حمص، وهي مناطق بعلبك وعكار ولبنان الشمالي، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين[1]. لكن، بحكم تدابير الإغلاق المتّصلة بجائحة كوفيد-19، جُمِعت معظم البيانات الأولية من خلال إجراء المكالمات عبر الإنترنت أو الهاتف.

كذلك، اضطلع المعنيون باستعراض البيانات الأولية وتحليلها باستخدام كل من إطار سُبُل كسب العيش المستدامة ونهج سلسلة القيمة. وتُفيد هاتان الوسيلتان في إرساء فهم أفضل لديناميات البرامج المعنية بسُبُل عيش اللاجئين في الأزمات الطويلة الأمد[2]. وقد جُمعت البيانات الأولية من خلال 22 مقابلة أُجريت مع مخبرين رئيسيين، و9 مناقشات جماعية مركزة مع المزارعين اللبنانيين واللاجئين السوريين من حمص، ومسح شمل 110 أشخاص من لاجئي حمص المسجّلين المشاركين في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية.

أظهرت نتائج الدراسة أن التدخلات التي أُجريت بين عامي 2017 و2019 لتعزيز سُبُل كسب العيش الزراعية للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان هدفت بشكل أساسي إلى توفير مستويات مختلفة من الدعم لكافة الأصول المكوّنة لإطار سُبُل كسب العيش المستدامة، المادية والاجتماعية والطبيعية والمالية والبشرية. وعملت بضعة مشاريع على السياسات والمؤسسات والعمليات، وتوزعت التدخلات على نقاط مختلفة من سلسلة الإمداد، مع تخصيص القدر الأكبر من الدعم لمرحلة الإنتاج، واستهداف صغار المزارعين والتعاونيات النسائية.

الأصول المادية: عملت المشاريع التي تنطوي على رأس مال مادي على استحداث قنوات الريّ أو إعادة تأهيلها، وشقّ الطرق الزراعية وتنظيفها، على سبيل المثال. وقد نُفِّذت معظم هذه المشاريع باتباع طرائق النقد مقابل العمل والغذاء مقابل الأصول. وعمدت مشاريع عديدة على تقديم دورات تدريبية تمهيدية قبل البدء في تنفيذ الأعمال المادية. ووفرت هذه المشاريع فرص عمل قصيرة الأجل للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

الأصول الاجتماعية: سعت معظم المشاريع إلى تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. فقد أشار العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم خلال الدراسة إلى أن الأنشطة المتّصلة بهذه المشاريع أتاحت لهم التعرّف إلى الجيران الذين أصبحوا أصدقاء لهم، وإلى أن وقتهم في التدريب أو جلسات العمل وفّر لهم استراحة من الضغوطات الأسرية. غير أن هذه الدراسة لم تُحدد مدى إسهام هذا التماسك الاجتماعي في إفساح مجال مناسب للتعاون الاقتصادي. وقد سمحت بعض هذه المشاريع في توفير الدعم اللازم للتعاونيات النسائية، من خلال الربط بين هذه التعاونيات والأسواق المحلية أو تقديم الإعانات للاجئين السوريين الذين يتم توظيفهم كعمال موسميين.

الأصول الطبيعية: ساهمت المشاريع العاملة في استصلاح الأراضي، والإدارة المستدامة للأراضي، وإعادة التحريج، بشكل مباشر في بناء رأس المال الطبيعي. وقد شارك اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة في إعادة تأهيل المدرّجات الزراعية، وزرع الغابات وتنظيفها. ويرى العديد من اللاجئين السوريين في هذه الوظيفة القصيرة الأجل حلاً مجدياً، لا سيما أنها تؤمّن لهم حافزاً نقدياً كافياً لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. بيد أن هذه الأعمال الموسمية لم تزوّد اللاجئين بمهارات أو معارف جديدة تزيد من فرص وصولهم إلى سوق العمل أثناء وجودهم في لبنان أو بعد عودتهم إلى حمص. وقد انعكس غياب التكامل بين أنشطة سبل كسب العيش القصيرة الأجل والجهود الرامية إلى تحسين المهارات في محدودية المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها هذه التدخلات للاجئين. في المقابل، ساهمت هذه المشاريع في زيادة المساحة المزروعة لدى العديد من المزارعين اللبنانيين، كما ساعدت في الحدّ من خطر الحرائق في الغابات.

الأصول البشرية: شارك معظم اللاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المضيفة الذين أُجريت معهم مقابلات في برنامج واحد على الأقلّ من برامج التدريب على كسب العيش أو برامج الغذاء مقابل التدريب. وقد اشتملت هذه البرامج على أنشطة لتبادل المعارف ونقل المهارات بإشراف خبراء في مختلف نُظُم الإنتاج الزراعي. في هذا الصدد، أشار اللاجئون المشاركون في البرامج إلى أن معظم المواضيع الزراعية التي تطرّق إليها التدريب هي مواضيع مثيرة للاهتمام وجديدة بالنسبة إليهم. لكنهم أكّدوا أيضاً أن الطابع النظري غلب على هذه البرامج التدريبية، وأن الفترة الزمنية القصيرة المخصّصة لها حالت دون اكتسابهم مهارات كافية، مبررين ذلك بالقيود المتعلقة بالميزانية. كما أن هذه الصيغة المتّبعة لتنمية المهارات للوصول إلى الغذاء في الأزمات الطويلة الأمد لا تتّصف بالقدرة الكافية على تيسير فرص العمالة القصيرة الأمد باعتماد نهج قائم على نُظُم السوق. ومن شأن

1 UNHCR (2020). UNHCR Data-Sharing Agreement. Lebanon Country Office.

2 Nutz, N. (2017). *A Guide to Market-based Livelihoods for Refugees*. ILO and UNHCR. The Seep Network (2017). *Minimum Economic Recovery Standards* (MERS). Third edition.

ذلك أن يعرّض المنظمات المعنية إلى خطر الانزلاق في فخ التركيز على البرامج التدريبية التي لديها روابط ضعيفة مع سوق العمل، بما أن الهدف الرئيسي يتمثل في مواصلة تقديم الحوافز المالية لتغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

الأصول المالية: قدمت جميع المشاريع حوافز مالية لكل من اللاجئين والمشاركين من المجتمع المضيف، فيما اكتفى عدد قليل منها بتقديم منح صغيرة للمشاركين اللبنانيين فقط. وقد أظهرت البيانات المستمدة من المسح والمعلومات المقدّمة من مختلف الجهات المنفّذة للمشاريع أن الحوافز المالية الممنوحة بطرق مختلفة (الغذاء مقابل التدريب، الغذاء مقابل الأصول، النقد مقابل العمل، التدريب على سُبل كسب العيش، إلخ) تبقى الحافز الرئيسي لمشاركة اللاجئين السوريين في البرامج التدريبية، وليس اهتمامهم بموضوع التدريب أو باكتساب مهارات جديدة. فهذه الحوافز المالية تكتسب أهمية حاسمة في سد الفجوة الغذائية التي تمثّل، على ما يبدو، الهدف الرئيسي لمنظمات عديدة. وفي حالات الأزمات الطويلة الأمد، غالباً ما تفتقر هذه البرامج إلى الإمكانات الكافية للانتقال إلى حلول قائمة على السوق.

السياسات والمؤسسات والعمليات: في إطار الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل كسب العيش، يحرص عدد من المنظمات المنفذة على مدّ مختلف الوزارات والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية الوطنية بالدعم اللازم لتحسين ظروف العمل والعمال. لكن، على الرغم من الجهود التي تبذلها هذه المنظمات، فإن سلطة تحديد من يعمل، ومتى، وأين، ومن يشارك في أنشطة المشروع عادةً ما تنحصر في "*الشاويش*" أو المنسّق المعيّن في كل تجمع من تجمعات اللاجئين. وقد يفضي هذا الاحتكار إلى الحدّ من إمكانية توفير الحماية للاجئين وتقويض ظروف عملهم، إذ أن غالباً ما يعمد *الشاويش* إلى اقتطاع نسبة مئوية من الأجور اليومية للاجئين الذين يحصلون على وظيفة. قبل الأزمة السورية، اقتصر دور *الشاويش* على توفير العمالة اللازمة لمختلف النُظُم الزراعية التي تتطلب يد عاملة كثيفة في لبنان. وقد اتسع نطاق مسؤولياته بعد بدء الأزمة لتشمل أيضاً اختيار المشاركين في أنشطة المشاريع.

سلسلة القيمة: عملت المشاريع على جميع سلاسل القيمة الزراعية تقريباً، بحسب المناطق الإيكولوجية الزراعية ونُظُم الإنتاج الأولي، مع التركيز على تلك التي تتطلّب يد عاملة كثيفة مثل محصول البطاطا والخضروات في البيوت المحمية. وشملت الدورات التدريبية مواضيع عديدة، بما في ذلك الحراثة، والتطعيم، والزراعة، والحصاد، والتغليف، والإنتاج التقليدي للأغذية المحفوظة المعروفة بـ "المونة". غير أن عدداً قليلاً فقط من المشاريع نجح في إقامة روابط على جميع مستويات سلاسل القيمة، بدءاً من توريد المدخلات ثم الحقل/المزارع وصولاً إلى السوق/المستهلك. ولا تتوفّر أدلة تذكر على المبادرات الناجحة في مجال تطوير سلاسل القيمة واستحداث فرص عمل طويلة الأجل لكل من اللاجئين السوريين وأفراد المجتمعات المضيفة. خلال الأزمة السورية، ركزت برامج سُبُل كسب العيش بشكل أساسي على تقديم الدورات التدريبية وتوفير فرص العمالة القصيرة الأجل، وذلك لتزويد اللاجئين بالأصول اللازمة لسد الفجوة الغذائية. إلا أن هذا التركيز لم يؤدِّ الدور المرجو في تطوير سلاسل القيمة بتوفير اليد العاملة الماهرة ولا بتقديم الخدمات الأساسية المناسبة لمعالجة الاختناقات في سلسلة القيمة.

وقد أظهر التحليل العام أن مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية الطارئة والقصيرة الأجل والمركزة على الأعمال الإنسانية هي المشاريع الأكثر شيوعاً في الاستجابة الشاملة لمسألة اللجوء السوري الطويلة الأمد في لبنان، وهي تفتقر إلى الترابط بين التدريب والتوظيف. كذلك، كشف التحليل عن أوجه قصور بارزة تشوب التدخلات المعنية بسُبُل كسب العيش المستدامة الطويلة الأجل، والتوظيف، والتدخلات الإنمائية الزراعية الشاملة. فالتركيز المفرط على أنشطة التدريب أفضى إلى شيء من الازدواجية على الصعيد الإقليمي وعلى مستويات سلسلة القيمة، وإلى بعض التداخل بين مختلف الجهات المعنية بتنفيذ برامج سُبُل كسب العيش. كما أن المؤشرات المستخدمة على الصعيد الوطني لرصد التدخلات المتعلّقة بسُبُل كسب العيش تتطلّب بعض الترشيد بغية التوصّل إلى تحديدٍ أفضل للآثار الحقيقية المترتّبة عن هذه التدخلات في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نفّذ الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل كسب العيش عدداً من الأنشطة المتّصلة بقطاع الزراعة على الصعيد الوطني. غير أن كيفية إدماج الإجراءات المختلفة للجهات الفاعلة الرئيسية، وهيكلتها في نهج متماسك ومنسّق لتصميم المشاريع، وتنفيذها، وقياس أثرها، ما زالت غير واضحة. وكشفت الاستعراضات والمشاورات الثانوية عن اعتماد نهج تنسيق محدّث بدءاً من عام 2020. وعليه، يوصى بإجراء تحليل معمّق يشمل آلية التنسيق هذه.

وفي ما يتعلق بالعوامل التي تشجّع لاجئي حمص على الانخراط في الأنشطة الزراعية بعد عودتهم الطوعية إلى حمص بأمان وكرامة أو تحد من قدرتهم على ذلك، خلُصت المناقشات الجماعية المركّزة ونتائج المسح إلى أن أهم العوامل المشجّعة على العودة هي الخلفية الزراعية للاجئين، ووجود أراض زراعية واسعة في مناطقهم الأساسية. والعقبات الرئيسية التي تحول دون عودتهم إلى الزراعة هي البنية التحتية الزراعية المتضررة (مثل الآبار وقنوات الري)، والأراضي الزراعية المفقودة (البساتين المحروقة/المدمرة و/أو الأراضي المحتلة)، وانعدام الاستقرار السياسي،

والتحديات الاقتصادية والمالية التي تزيد إلى حدٍّ كبير من صعوبة إعادة الإنتاج و/أو القيام باستثمارات جديدة. وفي المناقشات الجماعية المركّزة، أشار اللاجئون السوريون إلى أن تعزيز معرفتهم بتقنيات إنتاج سلاسل القيمة المختلفة قد يساعدهم في المستقبل، وإن لم يتمكنوا من استخدام هذه المعرفة للعثور على عمل في لبنان. وهذا يبرّر رغبة اللاجئين السوريين في مواصلة مشاركتهم في برامج العمل الحالية القصيرة الأجل، كما في برامج سُبُل كسب العيش التي تركّز على التدريب لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية، في انتظار ظروف جديدة تواكبها حلول أفضل.

ولتهيئة أرضية ملائمة لتنفيذ حلول زراعية مستدامة لسبل كسب العيش تعود بالمنفعة على كل من اللاجئين السوريين في لبنان ومجتمعاتهم المضيفة في هذه الأزمة الطويلة الأمد، وعلى السوريين الذين يقررون العودة طوعاً إلى حمص حين تسمح الظروف بذلك، يمكن تنفيذ تدخلات ترمي إلى الأهداف الاستراتيجية التالية:

- **تنمية سلسلة القيمة:** استهداف وتطوير سلاسل القيمة التنافسية التي تنطوي على إمكانات في مجالي الاقتصاد والأمن الغذائي، والعمل معاً على تغطية جميع مراحل سلسلة القيمة بطريقة متكاملة ومتوازنة لزيادة الإنتاجية وسُبُل الوصول إلى الأسواق. ويشجَّع اختيار سلاسل القيمة التي تتصّف بميزة تنافسية في لبنان وتؤدي دوراً اقتصادياً في المناطق الرئيسية للاجئين السوريين (حمص ودرعا وحلب، على سبيل المثال).
- **اختيار المستفيدين:** تحديث الإجراءات المتعلقة بتحديد خصائص المستفيدين واختيارهم، وتحسينها لضمان الشمولية وتعزيز الكفاءة.
- **الإنتاج المحلّي والاستهلاك المحلّي:** إدخال مصادر محلية مطابقة لمعايير الجودة وميسورة التكلفة للمنتجات الزراعية والغذائية، وذلك لدعم الأمن الغذائي وزيادة دخل المزارعين والتعاونيات النسائية. وينبغي توفير الدعم اللازم لنقابات التعاونيات والقطاع الخاص في المراحل الأخيرة من سلسلة الإنتاج، أي في مرحلتي التجهيز أو المعالجة ومرحلة ما بعد الحصاد، لجذب سلاسل القيمة المستهدفة.
- **الشراكة والتنسيق:** تشجيع أنشطة المناصرة والدعم المؤسسي، لا سيما للمنظمات الوطنية التي تضطلع بتنفيذ مشاريع سُبُل كسب العيش، وضمان التكامل بين الدعم الإنساني والإنمائي. وينبغي تحسين التنسيق بين الجهات المعنية من مرحلة تصميم المشاريع وصولاً إلى مرحلتي الرصد والتقييم.
- **الجدول الزمني للمشروع:** تحقيق التوازن بين التدخلات القصيرة الأجل والطويلة الأجل لضمان الاستدامة.
- **نَهج منتظم ومنسّق:** إدماج إطار سُبُل كسب العيش المستدامة في المشاريع على مستوى التصميم والتقييم، واعتماد تقييمات الأثر الاقتصادي للمشاريع الكبيرة الحجم لقياس كفاءتها.
- **مشاركة القطاع الخاص:** اعتماد نهج نظام السوق الذي يشمل القطاع الخاص ويشجع الاستثمارات في مجال الاستعاضة عن الاستيراد والابتكار التكنولوجي.
- **التنمية الإقليمية:** استحداث آليات إنمائية محلية وإقليمية لتطبيقها في أقاليم محدّدة وعلى سلاسل القيمة الزراعية لهذه الأقاليم.

المحتويات

شكر وتقدير 3

الرسائل الرئيسية 5

موجز تنفيذي 7

مقدمة 15

01. المنهجية 17

ألف. الأهداف والنهج 18

باء. الاستعراض الثانوي 18

جيم. الاستعراض الأولي 20

دال. تحليل البيانات والنتائج 22

هاء. تدابير السرية والحماية 22

واو. التحديات والقيود 23

02. تحليل برامج سُبُل كسب العيش الزراعية 25

ألف. وصف البرامج والتدخلات الرئيسية وتحليلها 26

باء. تصورات الجهات المعنية: مقابلات مع المخبرين الرئيسيين 29

جيم. تصورات المزارعين اللبنانيين: نتائج النقاشات الجماعية المركّزة 45

دال. تصورات لاجئي حمص: نتائج المناقشات الجماعية المركّزة 51

هاء. تصورات اللاجئين من حمص: نتائج المسح والتحليل 56

03. توصيات بشأن السياسات العامة لحلول سُبُل كسب العيش الزراعية في حالة اللجوء الطويلة الأمد 69

ألف. توصيات قصيرة الأجل 70

باء. توصيات طويلة الأجل 71

جيم. المشاريع القصيرة الأجل مقابل الطويلة الأجل: نحو الاستدامة 73

قائمة الجداول

الجدول 1. عدد المناقشات الجماعية المركّزة وتوزيعها 20

الجدول 2. موجز عن نتائج المبادرات المعنية بالأمن الغذائي وسُبُل كسب العيش، في الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2019 26

الجدول 3. الروابط القائمة بين مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية وإطار سُبُل كسب العيش المستدامة 29

الجدول 4. النتائج الرئيسية لمشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية التي لاحظها المخبرون الرئيسيون 34

الجدول 5. سلاسل القيمة المشمولة في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية بين عامي 2017 و2019 37

الجدول 6. توصيات لتخطيط مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية في المستقبل 40

الجدول 7. التوزيع الجغرافي وأعداد المشاركين في النقاشات الجماعية المركّزة مع المزارعين اللبنانيين 46

الجدول 8. التحديات الرئيسية التي تواجه أنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية كما يراها المزارعون اللبنانيون 49

الجدول 9. التوصيات التي اقترحها المزارعون اللبنانيون لأنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية المستقبلية 50

الجدول 10. التوزيع الجغرافي وأعداد المشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة مع اللاجئين السوريين من حمص 51

الجدول 11. احتياجات اللاجئين السوريين من حمص والتحديات التي تواجههم في مجال الزراعة وسُبُل كسب العيش والأمن الغذائي 52

الجدول 12. عوامل كسب العيش التي تشجّع على العودة الطوعية إلى سوريا والمشاركة في الإنتاج الزراعي 54

الجدول 13. العوامل المرتبطة بسُبُل كسب العيش التي تحول دون عودة اللاجئين الطوعية إلى سوريا والمشاركة في الإنتاج الزراعي 55

الجدول 14. التدابير الموصى باعتمادها لدعم إعادة إشراك اللاجئين السوريين في الأنشطة الزراعية عند عودتهم طوعاً إلى سوريا 56

الجدول 15. أسباب الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل لبنان بالنسبة إلى المشاركين في المسح 59

الجدول 16. سلاسل القيمة الزراعية التي عمل فيها اللاجئون السوريون من حمص قبل النزوح 61

الجدول 17. خصائص أنشطة التدريب على سُبُل كسب العيش، أو أنشطة النقد مقابل العمل، أو الغذاء مقابل التدريب، أو الغذاء مقابل الأصول، التي شارك فيها المجيبون على المسح 62

الجدول 18. الاستعداد للعودة الطوعية إلى سوريا والأصول المرتبطة بسُبُل كسب العيش 65

الجدول 19. العوامل المشجّعة لانخراط الأشخاص في الأنشطة الزراعية بعد عودتهم إلى سوريا 66

الجدول 20. التحديات الماثلة أمام المشاركة في الأنشطة الزراعية بعد العودة إلى سوريا، والدعم اللازم لذلك 66

قائمة الأشكال

الشكل 1. إطار سُبُل كسب العيش المستدامة 18

الشكل 2. نموذج سلسلة القيمة الزراعية 19

الشكل 3. تدفقات المعونة الدولية والجهات المعنية المشاركة في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية 27

الشكل 4. توزيع المجيبين بين الجنسين في عيّنة المسح 57

الشكل 5. المجيبون على المسح حسب العمر 57

الشكل 6. المجيبون على المسح حسب الحالة الاجتماعية 57

الشكل 7. المجيبون على المسح حسب مستوى التعليم 58

الشكل 8. المصدر الرئيسي لدخل المجيبين قبل النزوح 58

الشكل 9. أفراد الأسرة حسب العمر 60

الشكل 10. توزيع اللاجئين حسب نوع المأوى 60

الشكل 11. تصورات اللاجئين عن آثار المشروع 62

مقدمة

منذ آذار/مارس 2011، ولبنان يواجه أزمة لجوء طويلة الأمد. فقد بلغت نسبة اللاجئين السوريين الذين يستضيفهم لبنان حوالي 30 في المائة من إجمالي عدد السكان اللبنانيين، وهي النسبة الأعلى في العالم من اللاجئين إلى عدد السكان[3]. وفي 31 آب/أغسطس 2020، استضاف لبنان 879,598 لاجئاً سورياً مسجلاً لدى مفوضية شؤون اللاجئين[4]، في حين تقدِّر الحكومة اللبنانية العدد الإجمالي بحوالي 1.5 مليون لاجئ[5].

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من المنظمات الوطنية والدولية للتخفيف من آثار الأزمة على كل من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم، ما زال هذان الطرفان يعانيان حالة من انعدام الاستقرار في جوانب عديدة. ووفقاً لتقييم أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان لعامي 2018 و2019، يعيش حوالي نصف الأسر المعيشية اللاجئة في فقر مدقع، ويعاني 90 في المائة منهم إلى حدٍّ ما من انعدام الأمن الغذائي[6].

وبفعل ما شهدته البلاد في الآونة الأخيرة من انعدام الاستقرار السياسي واضطرابات مدنية وأحداث تشرين الأول/أكتوبر من عام 2019، مع ما أعقب هذه الهزات من أزمات اقتصادية ومالية حادة، وانخفاض في قيمة العملة المحلية، وجائحة كوفيد-19، تفاقمت أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم، لا سيما من حيث الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي. ومن هذا المنطلق، تواصل منظمات الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات المعنية، استكشاف السُبُل الكفيلة بإدماج الاستجابات الإنسانية والإنمائية بطريقة أكثر فعالية واستدامة.

ودراسة "فهم حلول سُبل كسب العيش الزراعية في ظل النزوح القسري الطويل الأمد: حالة لاجئي حمص في لبنان" هي دراسة تأتي كجزء من مشروع بعنوان "توجيه الجهود

3 European Commission. 2019. 'European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/lebanon_2019-08-28.pdf.

4 https://data2.unhcr.org/en/situations/syria.

5 www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2020/09/UNHCR-Lebanon-Operational-Fact-Sheet-Sep-2020.pdf.

6 www.unhcr.org/lb/wp-content/uploads/sites/16/2019/12/VASyR-2019.pdf.

الرامية إلى استعادة سُبُل عيش زراعية مراعية للنزاع لدى اللاجئين السوريين". وتُسهم التوصيات في مجال السياسات المقترحة في هذه الدراسة في توجيه التدخلات المستقبلية المتعلّقة بسُبُل كسب العيش الزراعية، على نحو يُفيد المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين عند عودتهم الطوعية إلى سوريا، لا سيما إلى حمص، ومشاركتهم في خطة استعادة سُبُل كسب العيش الزراعية. أُجريت هذه الدراسة كحالة تجريبية، وهي تركز على لاجئي حمص الذين يمثلون 24 في المائة من مجموع اللاجئين السوريين في لبنان. وتحلل الدراسة التدخلات المتعلّقة بسُبُل كسب العيش الزراعية الزراعية من منظور مستدام ونهج سلسلة القيمة، توصلاً إلى تحديد الاستراتيجيات الملائمة لإعادة تطبيق حلول سُبُل كسب العيش على لاجئين آخرين في الأزمات الطويلة الأمد، وتكييفها تبعاً لحالتهم.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم خصائص برامج سُبُل كسب العيش الزراعية التي تستهدف لاجئي حمص والمجتمعات المضيفة لهم في لبنان، واستعراض مساهماتهم في سُبُل كسب العيش المستدامة. كما تهدف الدراسة إلى فهم تصور اللاجئين للحواجز التي تقف عائقاً أمام عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة إلى حمص، وتبحث في خمسة أصول معيشية زراعية (مادية واجتماعية وطبيعية ومالية وبشرية) مع ما يصحب كل منها من إجراءات وتحديات مؤسسية.

تبدأ الدراسة أولاً بعرض منهجيتها (القسم الأول)، يليها تحليل لبرامج سُبُل كسب العيش الزراعية التي نُفذت في لبنان بين عامي 2017 و2019، ثم توليف لتحليلات النتائج (القسم الثاني). وتخلُص الدراسة إلى تقديم توصيات بشأن السياسات العامة لوضع خطط ملائمة لكل من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة (القسم الثالث).

وتحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي طبيعة الأنشطة الخاصة بسُبُل كسب العيش الزراعية؟ ما هي أهدافها وأهميتها بالنسبة للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة؟
- ما دور التدخلات المتعلّقة بسُبُل كسب العيش الزراعية في تيسير العمالة الماهرة، والحدّ من انعدام الأمن الغذائي، وتحسين فرص توليد الدخل؟
- كيف تُسهم هذه البرامج في تحسين سُبُل كسب العيش المستدامة لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، مع التصدّي للتحديات الرئيسية التي تواجهها؟
- كيف اختلفت سُبُل عيش مزارعي حمص بين فترة ما قبل النزاع وفترة إقامتهم في لبنان؟
- ما هي تصورات اللاجئين عن الحواجز المعيشية التي تنطوي عليها كل من أصول سُبُل كسب العيش الزراعية الخمسة (المادية والاجتماعية والطبيعية والمالية والبشرية)، وما يقترن بها من إجراءات وتحديات مؤسسية، والتي تحول دون عودتهم الطوعية بأمان وكرامة إلى حمص؟
- ما هي ملاحظات المجتمع اللبناني المضيف بشأن إدراج تدخلات سُبُل كسب العيش للاجئين في خطط التنمية الاقتصادية المحلية، وتكاملها مع أولويات التنمية الزراعية الملائمة للسياق؟
- ما هي مبادرات سُبُل كسب العيش التي يمكن تنفيذها على المستويين المحلّي والوطني لتمهيد السبيل نحو تحقيق تنمية اقتصادية محلية مستدامة، تعود بالنفع على كل من المجتمع اللبناني المضيف واللاجئين السوريين على المدى الطويل؟

01

المنهجية

ألف. الأهداف والنهج

تهدف هذه الدراسة إلى فهم خصائص برامج سُبُل كسب العيش الزراعية التي تستهدف لاجئي حمص والمجتمعات المضيفة لهم في لبنان، واستعراض مساهماتهم في سُبُل كسب العيش المستدامة. كما تعرض الدراسة سياق هذه المشاريع وأهدافها والأنشطة المتّصلة بها، مع تسليط الضوء على استجابات هذه المشاريع لاحتياجات المستفيدين لناحية تيسير العمالة الزراعية الماهرة، والحدّ من انعدام الأمن الغذائي، وتحسين الدخل. تتطرّق هذه الدراسة أيضاً إلى المشاريع الرئيسية التي نُفِّذت أو بدأ تنفيذها في الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2019 في لبنان. وترتكز المنهجية المتّبعة على نهج يجمع بين أساليب مختلفة للحصول على البيانات الرئيسية والثانوية وتحليلها. يمزج هذا النهج بين الأدوات الكمية (المسح) والنوعية (المقابلات والنقاشات الجماعية المركّزة) لجمع البيانات، وهو ما يتيح تثليث النتائج، وزيادة موثوقية النتائج واتساقها، مع التشديد بالقدر نفسه على النموذجين من البيانات. وقد تمّ التحقق من صحة النتائج مع الجهات المعنية الرئيسية التي تنفذ تدخلات التدريب على سُبل كسب العيش من خلال اجتماع تشاوري افتراضي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2020.

باء. الاستعراض الثانوي

جُمعت بيانات الاستعراض الثانوي من الدراسات والتقييمات وتقارير التقييم ووثائق المشاريع والبوابات الإلكترونية المتاحة. وتصف هذه البيانات السياق العام الذي يجري فيه التخطيط للتدخلات الزراعية المتعلقة بسُبُل كسب العيش وتنفيذها في لبنان. وقد استخدمت بيانات الاستعراض الثانوي لاستحداث الأدوات المناسبة لجمع البيانات في الاستعراض الأولي. تُطرح عناصر المشروع المدروسة في الاستعراض الثانوي للبيانات في إطار تحليلي يبيّن جدوى إدماجها في إطار سُبُل كسب العيش المستدامة من حيث الحدّ من أوجه الضعف، والمساهمة في تحسين أصول كسب العيش، وتحويل الهياكل والإجراءات بما يتيح تهيئة بيئة تمكينية (الشكل 1). ويُعزى استخدام هذا الإطار إلى الطابع الطويل الأمد للأزمة، الأمر الذي يحتّم تحولاً بُنيوياً من الحلول الإنسانية إلى حلول إنمائية مصمّمة لتلبية احتياجات اللاجئين.

الشكل 1. إطار سُبُل كسب العيش المستدامة

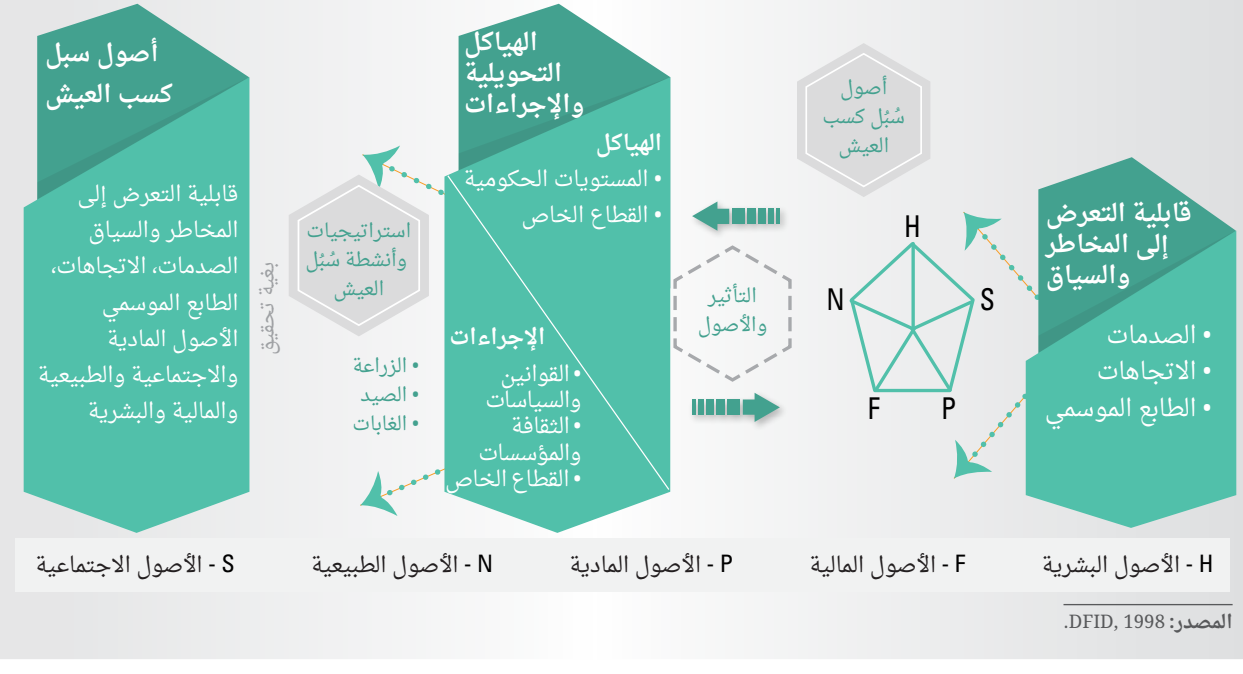

المصدر: DFID, 1998.

كذلك، تم تحليل المشاريع من منظور سلسلة القيمة التي يحركها السوق، وذلك للوقوف على سلاسل القيمة المشمولة في الدراسة، والحلقات المستهدفة من هذه السلاسل، وكيفية عمل الجهات الفاعلة معاً على امتداد سلاسل القيمة (**الشكل 2**).

الشكل 2. نموذج سلسلة القيمة الزراعية

المصدر: مقتبس من مركز ديوك للعولمة والحوكمة والقدرة التنافسية.

جيم. الاستعراض الأولي

جُمعت بيانات المراجعة الأولية في مواقع تنفيذ المشاريع الزراعية والمشاريع الكبيرة لسُبُل كسب العيش بين عامي 2017 و2019، مع التركيز على المناطق التي تستضيف عدداً كبيراً من لاجئي حمص، وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن مفوضية شؤون اللاجئين. استخدمت الأساليب الكمية والنوعية التالية لجمع البيانات الأولية: مقابلات رئيسية مع المخبرين، ومناقشات جماعية مركّزة مع المزارعين اللبنانيين واللاجئين السوريين من حمص، ومسح للاجئي حمص. وقد جرى تحديد عيّنة المسح، والمجموعات المشاركة في النقاشات المركّزة، والمخبرين الرئيسيين ومواقع المراقبة بالتنسيق مع الإسكوا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي). وتتضمن الأقسام التالية وصفاً لتصميم كل من الأساليب المعتمدة وتنظيمها، إلى جانب الأدوات المستخدمة.

1. المقابلات مع المخبرين الرئيسيين

شملت المقابلات مع المخبرين الرئيسيين 22 جهة معنية، على النحو التالي:

- منظمة حكومية واحدة
- جمعية أعمال واحدة
- 6 من وكالات الأمم المتحدة
- 7 منظمات لبنانية غير حكومية
- 7 منظمات غير حكومية دولية

شاركت جميع الجهات المعنية التي تمت مقابلتها في تدخلات سُبُل كسب العيش الزراعية الخاصة باللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة.

استُخدم دليل خاص، في شكل استبيان شبه منظم، لإجراء المقابلات مع المخبرين الرئيسيين ومناقشة التصورات السائدة بشأن إدماج تدخلات سُبُل كسب العيش التي تستهدف اللاجئين في التنمية الاقتصادية المحلية، والتكامل بين هذه التدخلات وأولويات التنمية الزراعية القائمة على السياق، ودور العمال اللاجئين من ذوي المهارات في تطوير سلاسل القيمة الزراعية المحلية. وبسبب تدابير الإغلاق المتّصلة بجائحة كوفيد-19، نُفِذت جميع المقابلات عن طريق المكالمات الهاتفية الجماعية في أيار/مايو 2020.

2. المناقشات الجماعية المركّزة

في حزيران/يونيو 2020، عُقدت تسع مناقشات جماعية مركّزة في المناطق التي يتركز فيها عدد كبير من لاجئي حمص بناءً على بيانات مفوضية شؤون اللاجئين، وبمشاركة لاجئين سوريين من حمص ومزارعين لبنانيين (**الجدول 1**).

الجدول 1. عدد المناقشات الجماعية المركّزة وتوزيعها

المنطقة	اللاجئون السوريون من حمص	المزارعون اللبنانيون
عكار	3	2
تل عباس وحلبا (سهل زراعي)	2	1
عيدمون (منطقة جبلية)	1	1
بعلبك	2	2
رأس بعلبك	1	1
عرسال	1	1
المجموع	5	4

استُخدم استبيانان شبه منظمان لتوجيه المناقشات الجماعية المركّزة مع المزارعين اللبنانيين واللاجئين من حمص. ونُظِّمت خمس مناقشات جماعية مركزة مع اللاجئين لتبيُّن ما إذا كانت مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية تُسهم في تحسين الوصول إلى الغذاء والدخل وفرص العمل الطويلة الأجل، وفي تعزيز الممارسات الزراعية للاجئين. كما بحثت المناقشات في أهمية سلاسل القيمة المستهدفة بالنسبة للزراعة في حمص، وساعدت في فهم تصورات اللاجئين للحواجز التي تحول دون عودتهم الطوعية إلى سوريا، بما في ذلك سُبل كسب العيش والتحديات المؤسسية.

ومن المناقشات الجماعية المركزة التي أُجريت مع المزارعين اللبنانيين، هدفت أربع مناقشات إلى فهم التصورات السائدة بشأن إدماج تدخلات سُبُل كسب العيش التي تستهدف اللاجئين في التنمية الاقتصادية المحلية، والتكامل بين التدخلات وأولويات التنمية الزراعية في سياق معيّن، ودور العمال اللاجئين من ذوي المهارات في تطوير سلاسل القيمة الزراعية المحلية.

وقد تمّ الاتفاق على موقع إجراء المناقشات الجماعية المركّزة واختيار المشاركين بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية في كل من المناطق المشمولة في الدراسة. واستغرقت كل مناقشة ساعة واحدة في المتوسط، حيث اضطلع المستشار الرئيسي بمهمة الإشراف على مجموعة من أربعة إلى ثمانية مشاركين، بمساعدة أحد القائمين على تدوين الملاحظات.

3. المسح الخاص بلاجئي حمص

لاختيار العيّنات، اتّبع المسح أسلوباً قائماً على نظام الحصة النسبية من لاجئي حمص المستفيدين من مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية[7]. وشملت كل من العيّنات المختارة 110 مجيبين موزعين على المناطق الرئيسية الثلاث التي تستضيف أعلى تركيز من لاجئي حمص، وجميعهم من المشاركين في الأنشطة المتصلة بسُبُل كسب العيش الزراعية. وضمّت كل عيّنة 50 لاجئاً من عكار، و50 من بعلبك، و10 من المنية-الضنّية. واستند توزيع عيّنات المسح إلى بيانات واردة من مفوضية شؤون اللاجئين بموجب اتفاق لتبادل البيانات مع الإسكوا، وتبيّن توزيع اللاجئين السوريين القادمين من حمص.

بحسب مفوضية شؤون اللاجئين، وصل عدد اللاجئين السوريين من حمص في حزيران/يونيو 2020 إلى ما لا يقلّ عن 215,959 لاجئاً، أي ما يُشكّل 24 في المائة تقريباً من مجموع اللاجئين السوريين المسجّلين في لبنان. ويعيش معظمهم في المناطق الحدودية في شمال لبنان (31.2 في المائة من اللاجئين في مناطق عكار، و12 في المائة في المنية-الضنية و8.5 طرابلس) وسهل البقاع (16.6 في المائة من اللاجئين في منطقة بعلبك-الهرمل، و11.3 في المائة في منطقة زحلة)[8] حيث أقام عدد كبير منهم روابط اجتماعية واقتصادية قبل بدء النزاع، ووجدوا طقساً وبيئة مماثلين لطقس وبيئة مدنهم وقراهم في حمص.

عند اختيار المجيبين، أُخذَت المعايير التالية في الاعتبار:

- المجيبون مسجّلون رسمياً لدى مفوضية شؤون اللاجئين.
- اختير مجيب واحد فقط من كل أسرة.
- شارك المجيبون في السنوات الثلاث الماضية في نشاط واحد على الأقلّ من أنشطة المشاريع.
- يبلغ عمر المجيبين 18 سنة على الأقلّ.

أُجري المسح في حزيران/يونيو 2020، حيث أُنجِز 30 مسحاً ميدانياً و90 دراسة عن طريق المكالمات الهاتفية، وباستخدام القوائم المقدّمة من مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة في مناطق مختلفة. سمح استبيان المسح بجمع بيانات عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمستجيبين وخصائص أنشطة المشاريع التي شاركوا فيها. وأتاح هذا الاستبيان إلقاء الضوء على التحديات الفنية والمؤسسية التي كانت تواجه سُبُل كسب العيش الزراعية في سوريا قبل بدء النزاع، والتي تفاقمت على الأرجح خلال فترة النزاع. وبحَثَ المسح أيضاً في مدى معالجة هذه التحديات، ولا سيما الفنية منها، في البرامج المعنية بسُبُل كسب العيش الزراعية في ظل النزوح القسري في لبنان، مع إظهار العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة مع لبنان في مرحلة ما قبل النزاع. كذلك، حدّد المسح التغيّرات الحاصلة في سُبُل عيش اللاجئين السوريين بين فترة ما قبل النزاع وفترة إقامتهم الحالية في لبنان، ولا سيما من حيث مشاركتهم في سلاسل القيمة الجديدة، واكتساب المهارات والممارسات الجديدة المتّصلة بسلاسل القيمة التي كانوا يشاركون فيها بالفعل قبل نزوحهم، وزيادة إمكانية حصولهم على فرص جديدة لتوليد الدخل، وتحسين الأمن الغذائي، وزيادة الاستقرار الاجتماعي.

وتطرّق الاستبيان إلى تصورات اللاجئين عن الحواجز المعيشية التي تنطوي عليها الأصول الخمسة للسُبُل الزراعية لكسب العيش (المادية والاجتماعية والطبيعية والمالية والبشرية) المشمولة في الدراسة، مع ما يقترن بها من إجراءات وتحديات مؤسسية، والتي تحول دون عودتهم الطوعية إلى حمص. وبالنسبة للمستجيبين الذين لم يعملوا في الزراعة قبل نزوحهم إلى لبنان، ركّزَ الاستبيان على معرفة ما إذا كانوا قد اتخذوا الخطوات اللازمة لتغيير سُبُل عيشهم، وكيفية تأثير ذلك على عودتهم الطوعية. وسعى المسح أيضاً إلى متابعة الأثر المترتّب عن الأزمة الاقتصادية التي يمرَّ بها لبنان وجائحة كوفيد-19 على سُبُل عيش اللاجئين، والأمن الغذائي، وما إلى ذلك.

7 اختيار العيّنات على أساس الحصة النسبية هو أسلوب قَصدي لأخذ العينات، ويُعرف أيضاً بأسلوب انتقاء العيّنات غير الاحتمالية. وتعتبر الأساليب القَصدية أساليب تصاعدية ترتكز إلى الحالات الفردية لاستخلاص النتائج وتوليد المعرفة التفرّدية. تستخدم معظم الدراسات البحثية مع المهاجرين قسراً شكلاً من أشكال العيّنات غير الاحتمالية. (C. M., Sulaiman-Hill and S. Thompson, (2011). "Sampling challenges in a study examining refugee resettlement". *BMC international health and human rights*, 11,2).

8 بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جرى الاطلاع عليها في حزيران/يونيو 2020.

دال. تحليل البيانات والنتائج

شملت تقنيات تحليل بيانات المسح، ومقابلات المخبرين الرئيسية، ومناقشات مجموعات التركيز ما يلي:

- وضع المفاهيم، وترميز وتصنيف البيانات.
- تحليل محتوى البيانات التي تم جمعها لتحديد النتائج الملحوظة وإبرازها.
- إجراء تحليل مقارن لدراسة الروابط والنتائج بين مختلف المشاريع ونتائجها.
- تحليل الاتجاهات لدراسة المؤشرات المختلفة للمشاريع، وتحديد أنماط التقارب (أو الاختلاف) بين نتائج النشاط والأهداف المرجوة للبرنامج.
- المصادقة على الاستنتاجات من خلال تثليث البيانات المستمدة من مصادر مختلفة.
- التحقق من صحة النتائج مع الجهات المعنية الرئيسية في اجتماع تشاوري افتراضي عُقدَ في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2020

استناداً إلى تحليل بيانات الاستعراض الأولي والثانوي، تقترح الدراسة مبادرات محلية ووطنية لسبل كسب العيش. وتُسهم هذه المبادرات في تهيئة الأسس اللازمة للتنمية الاقتصادية المحلية المستدامة التي تعود بالنفع على كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين على المدى الطويل.

هاء. تدابير السرية والحماية

خضعت البيانات الأولية المجمعة لأغراض هذه الدراسة لمتطلبات الخصوصية والسرية التامة. وقد صممت طريقة عرض البيانات بما يتيح تجنّب كل ما من شأنه أن يهدد السلامة أو يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان للأفراد المعنيين وأسرهم. لا تُنشر البيانات المجمعة من الأفراد أو تُصدر بأي شكل من شأنه أن يسمح بالكشف عن هوية أي شخص أو استنتاجها.

تمّ الحفاظ على سرية البيانات بضمان إدارة خطر التعرّف المباشر أو غير المباشر على الأفراد، أو خطر الكشف عن المعلومات، بموجب قواعد متّفق عليها، مثل إلغاء تحديد الهوية (تعديل البيانات عن طريق إزالة أي معرّفات) أو إخفاء الهوية (إزالة المعلومات أو تغييرها، أو حذف التفاصيل لمنع التعرّف على هوية أي شخص أو منظمة، باستثناء عدد قليل من المنظمات التي طلبت الإعلان عن مساهماتها). كما احتُرمت القوانين المؤيّدة لجمع البيانات عن اللاجئين ونشر المعلومات بشأنهم. ولضمان خصوصية البيانات وسريتها، اعتمدت المبادئ والخطوط التوجيهية التالية:

- المبدأ 6 من مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية الذي ينص على ضرورة "إضفاء السرية التامة على البيانات المتعلقة بالأفراد التي تجمعها الوكالات الإحصائية لأغراض إعداد الإحصاءات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعيين أو معنويين، ويتعين استخدامها قصراً في الأغراض الإحصائية"[9].
- البندان 4.5 و4.6 من إعلان المعهد الإحصائي الدولي بشأن الأخلاقيات المهنية، اللذان يشترطان على الإحصائيين الحفاظ على سرية الهويات والسجلات، سواء تم التعهد صراحة بالحفاظ على السرية أم لا، واتخاذ التدابير المناسبة لمنع الكشف عن الهويات أو الاستدلال عليها[10].
- المبدأ 5 من المدونة الأوروبية للممارسات المتّبعة في مجال الإحصاء التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية 163 للبرنامج في 24 شباط/فبراير 2005، والذي ينص على ضرورة الضمان المطلق لخصوصية مقدّمي البيانات وسرية المعلومات التي يقدمونها واستخدامها فقط لأغراض إحصائية[11].

وقد اضطلعت امرأة محترفة بمهمة إجراء مقابلات مع النساء المجيبات احتراماً للحساسيات الثقافية.

9 United Nations (2014). Fundamental principles of official statistics. Economic and Social Council resolution 2013/21. https://unstats.un.org/unsd/dnss/gp/FP-Rev2013-E.pdf.

10 United Nations Statistics Division (1985). Declaration on Professional Ethics. https://unstats.un.org/unsd/dnss/docViewer.aspx?docID=93#start.

11 Eurostat (2017). European Statistics Code of Practice: For the National Statistical Authorities and Eurostat. Adopted by the European Statistical System Committee. https://ec.europa.eu/eurostat/documents/4031688/8971242/KS-02-18-142-EN-N.pdf/e7f85f07-91db-4312-8118-f729c75878c7?t=1528447068000.

واو. التحديات والقيود

واجهت هذه الدراسة العديد من التحديات والقيود، منها تدابير الإغلاق التي فرضتها جائحة كوفيد-19. وقد أوجبت هذه التدابير الاستعاضة عن المقابلات المباشرة المقررة مع المخبرين الرئيسيين بمقابلات افتراضية، وملء معظم استبيانات المسح عبر المكالمات الهاتفية. بعد رفع تدابير الإغلاق، أجريت المناقشات الجماعية المركّزة وبعض المسوح في حزيران/يونيو 2020 في كل من طرابلس وعكار وعرسال ورأس بعلبك والقاع. لكن لم يتمكن الفريق المعني بإجراء البحث من زيادة عدد المجموعات اللازمة لتثليث البيانات.

كما أن إقناع المزارعين اللبنانيين واللاجئين السوريين بإجراء مقابلات مباشرة للإجابة شخصياً على أسئلة بحثية كان أمراً بالغ الصعوبة ومن العوامل المقيّدة في الدراسة. وتمثلت القيود الأخرى في الحصول على معلومات الاتصال الخاصة بلاجئي حمص الذين شاركوا في برامج سُبُل كسب العيش الزراعية. وقد تبادل المنسّقون الميدانيون معلومات اتصال لأشخاص يعرفون أنهم قادمون من سوريا، إلا أن صعوبة الوصول إلى لاجئين من حمص تحديداً شاركوا في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية، استتبعت بعض التأخير في جمع البيانات.

وخلال الاجتماع التشاوري من أجل التحقق من صحة النتائج التي توصلت إليها الدراسة، اعتبر المشاركون أن افتقار الدراسة إلى وجهات نظر المانحين هو من أوجه القصور التي شابت هذه الدراسة. في المقابل، أشار فريق البحث إلى أن طبيعة البرامج التي تضعها منظمات الأمم المتحدة الرئيسية والمنظمات غير الحكومية الدولية تعكس الاستراتيجيات المتّبعة من المانحين لدعم سُبُل كسب العيش في ظل النزوح القسري الطويل الأمد.

02

تحليل برامج سُبُل كسب العيش الزراعية

ألف. وصف البرامج والتدخلات الرئيسية وتحليلها

تشمل خطة لبنان للاستجابة لأزمة اللاجئين مبادرات زراعية في إطار قطاعين: الأمن الغذائي وسُبُل كسب العيش.

في مجال الأمن الغذائي، بما في ذلك الزراعة، تهدف الخطة إلى تحقيق هدفين شاملين: الحدّ من انعدام الأمن الغذائي والنهوض بقدرة القطاع الزراعي على التكيّف مع تأثيرات الأزمة السورية. ويضطلع الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي بتنسيق المشاريع والأنشطة ذات الصلة، بإشراف وزارة الزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

في قطاع سُبُل كسب العيش، يتمثل الهدف الرئيسي للخطة في التحوّل من العمل على تخفيف الصدمات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة السورية على الفئات الأكثر عرضة إلى المخاطر، لا سيما الشباب والنساء منهم، إلى تحقيق المزيد من الانتعاش والاستقرار على المدى الطويل. وبلوغ هذا الهدف يبقى رهناً بتحسين سُبُل الوصول إلى فرص توليد الدخل والعمل، مع ضمان ظروف عمل لائقة. ويتولّى الفريق العامل المعني بقطاع سُبُل كسب العيش بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهمة تنسيق المشاريع والأنشطة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والتجارة.

وفقاً لمؤشرات نهاية العام، تلقّى قطاع الأمن الغذائي والزراعة 189 مليون دولار[12] في الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2019، في حين حصّل قطاع سُبُل كسب العيش 223 مليون دولار. يوجز **الجدول 2** النتائج الرئيسية المُحققة في كلا القطاعين.

الجدول 2. موجز عن نتائج المبادرات المعنية بالأمن الغذائي وسُبُل كسب العيش، في الفترة الممتدة بين عامي 2017 و2019

مؤشرات الأمن الغذائي	2017	2018	2019	المجموع
الميزانية المستلمة (بملايين الدولارات الأمريكية)	52	63	74	189
عدد الشركاء	35	42	34	111
عدد المزارعين الذين تلقوا دعماً لتعزيز الزراعة المستدامة والإنتاج الحيواني، وتكنولوجيات حفظ الطاقة والمياه، وإدارة عمليات ما بعد الحصاد، والحدّ من الخسائر الغذائية، ورصد الأمراض النباتية والحيوانية	5,120	3,124	1,080	9,324
عدد الأشخاص الذين تلقوا دعماً للعمل في الزراعة	3,797	لا ينطبق	لا ينطبق	3,797
عدد الأفراد الذين تلقوا الدعم اللازم للحصول على عمل موسمي أو ظرفي في مجال الزراعة	7,526	11,072	11,153	29,751
عدد الشباب الذين تلقوا دعماً من خلال التدريب على مهارات العمل في المجالات الزراعية	لا ينطبق	2,269	1,960	4,229
عدد الأفراد الذين تلقوا دعماً في مجال الممارسات الغذائية	5,783	5,573	9,551	20,907
عدد الأسر المعيشية المستفيدة من فرص أكبر لسُبُل كسب العيش الزراعية	لا ينطبق	3,034	2,932	5,966
عدد المستفيدين الذين تلقوا دعماً لتحسين سلامة الأغذية وجودتها	لا ينطبق	5,573	9,451	15,024
قطاع سُبُل كسب العيش	**2017**	**2018**	**2019**	**المجموع**
الميزانية المستلمة (بملايين الدولارات الأمريكية)	64	66	93	223
عدد الشركاء	40	56	60	156
عدد رواد الأعمال الذين استفادوا من التدريب على إدارة الأعمال	4,040	2,114	1,878	8,032
عدد المشاريع/التعاونيات الصغيرة والمتوسطة الحجم المدعومة من خلال المنح النقدية والعينية	1,688	587	631	2,906
عدد الأشخاص المعرضين إلى المخاطر المستهدفين المسجلين في مشاريع الأشغال العامة	6,529	10,819	17,433	34,781
عدد الأفراد المستفيدين من التدريب على المهارات القائمة على السوق	36,410	24,093	17,370	77,873
عدد الأشخاص المستفيدين من التدريب الداخلي أو التدريب أثناء العمل أو برامج التدريب المهني	5,856	2,913	4,817	13,586
عدد سلاسل القيمة التي تم تقييمها و/أو تحسينها	9	0	36	45
إجمالي عدد الوظائف المستحدثة أو التي تمّ الحفاظ عليها	2,305	2,365	4,283	8,953
إجمالي الميزانية المستلمة للأمن الغذائي وسُبُل كسب العيش الزراعية (بملايين الدولارات الأمريكية)	116	129	167	412

المصدر: Lebanon Crisis Response Plan working groups, 2019.

12 باستثناء البطاقات الإلكترونية وقسائم الطعام.

بين عامي 2017 و2019، شاركت 78 منظمة وطنية ودولية في مشاريع الأمن الغذائي وسُبل كسب العيش الزراعية التي تستهدف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة. تمثلت الجهات المعنية بالأطراف التالية:

- أكثر من 12 جهة مانحة:
  - جهات مانحة ثنائية: حكومات ألمانيا وإيطاليا وبولندا وفرنسا وكندا والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.
  - جهات مانحة متعددة الأطراف: الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
  - العديد من المنظمات والمؤسسات الخاصة.
- 67 وكالة منفّذة وجهة شريكة موزّعة على النحو التالي:
  - 6 من وكالات الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف.
  - 28 منظمة غير حكومية دولية.
  - 25 منظمة غير حكومية وطنية.
  - 4 وزارات: وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل.
  - وكالة وطنية واحدة للتنمية الزراعية: المشروع الأخضر.
  - غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع.
  - مركز أبحاث وطني واحد: مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.
  - مركز دولي واحد للبحوث: المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة.

يبيّن **الشكل 3** تدفقات المعونة الدولية، والعلاقات السائدة بين المانحين، والمنظمات المنفّذة والشركاء والمستفيدين. ورَدَ التمويل اللازم لمشاريع سُبُل كسب العيش بشكل أساسي عن طريق الوكالات الحكومية والثنائية أو الوكالات المتعدّدة الأطراف، التي تقيم الشراكات مع الوزارات الوطنية والمؤسسات العامة. وتنفّذ مؤسسات الأمم المتحدة المشاريع بالشراكة مع الوزارات، والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة على الصعيدين الوطني أو الإقليمي، والمنظمات غير الحكومية الوطنية العاملة على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وتضطلع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية أيضاً بدورٍ مباشر في تنفيذ المشاريع، بتمويل مباشر من بعض الجهات المانحة والمؤسسات الخاصة. على مستوى المستفيدين، استهدفت غالبية المشاريع كلاً من المجتمعات المضيفة (المزارعون والتعاونيات وما إلى ذلك) واللاجئين السوريين، كما استهدفت بعض المشاريع البلديات.

الشكل 3. تدفقات المعونة الدولية والجهات المعنية المشاركة في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية

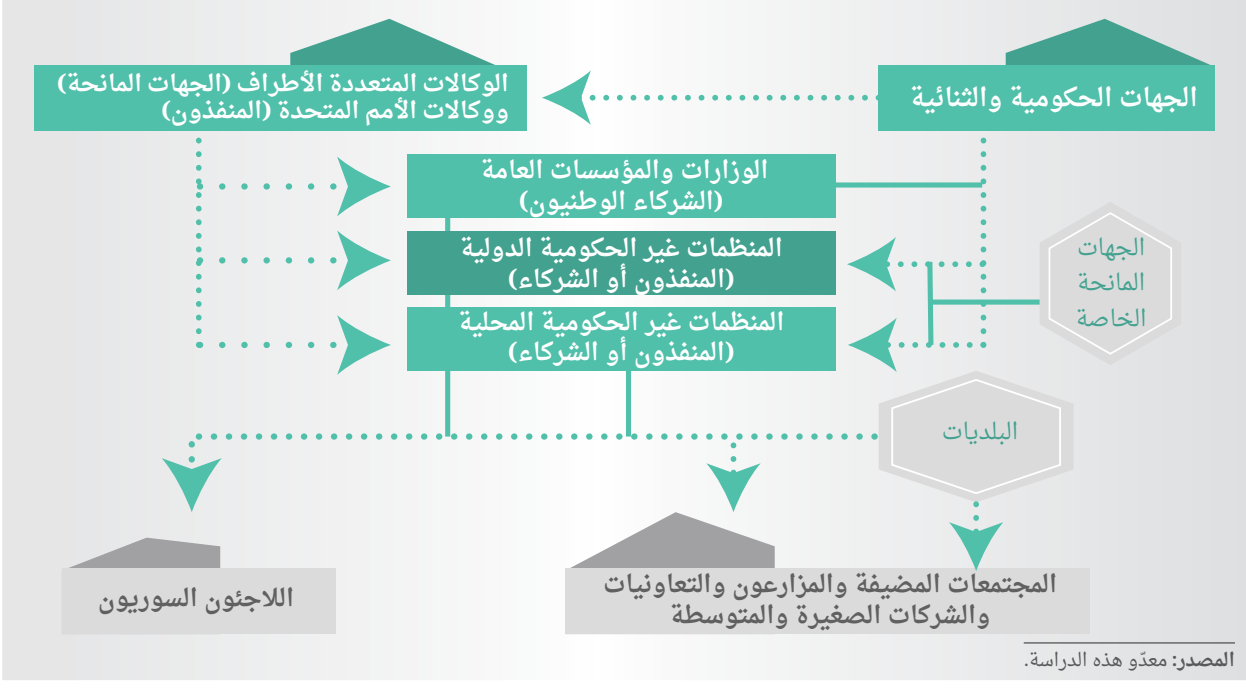

المصدر: معدّو هذه الدراسة.

نفّذت المنظمات الدولية معظم المشاريع، أي 80 في المائة منها تقريباً، بالتعاون مع أحد الشركاء المحليين. واهتمت المنظمات غير الحكومية الوطنية بتنفيذ 20 في المائة من هذه المشاريع بصورة مباشرة. وفي المتوسط، بلغت مدة تنفيذ المشروع سنتين، حيث تراوحت الميزانية الإجمالية لكل من هذه المشاريع بين 160,000 دولار و15 مليون دولار، حسب الأهداف والمدة والنطاق الجغرافي. واستتبعت الأنواع الرئيسية من مبادرات دعم سُبُل كسب العيش لكل من اللاجئين السوريين والمزارعين اللبنانيين توفير الغذاء مقابل التدريب، والغذاء مقابل الأصول، والنقد مقابل العمل/التدريب، وتوزيع المعدات والأدوات الصغيرة. كذلك، وُجهت أنشطة التدريب وإدارة التعاونيات والتسويق والدعم الفني نحو الإنتاج ومساعدة المزارعين اللبنانيين بعمليات ما بعد الحصاد. وقد توزعت أنواع الدعم المقدّم على النحو التالي:

- تمثّل 67 في المائة من الدعم ببرامج الغذاء مقابل التدريب أو أنشطة التدريب على كسب سبل العيش، حيث تطرّق محتوى التدريب إلى ممارسات زراعية متعدّدة مثل الزراعة العضوية، والحراثة والري، ونُظُم إنتاج الأغذية مثل صنع المونة أو الصابون. وقد ركّز المحتوى على التدريب النظري، حيث حضر المشاركون جلسات تدريبية امتدت بين ثلاث إلى ست ساعات يومياً. ولم يوفّر البرنامج سوى عدد قليل من الجلسات العملية في الأماكن المرتبطة أساساً بإنتاج الأغذية مثل الحقول و/أو المصانع والمطاعم.
- خُصصت نسبة 26 في المائة من الدعم المقدّم لأنشطة الغذاء مقابل الأصول أو أنشطة استحداث الأصول، بما في ذلك بناء وإصلاح قنوات الري، وقنوات تصريف مياه الأمطار والطرق الزراعية، وتفريد أشجار الغابات وتنظيفها، وإعادة التحريج، وبناء وتنظيف مسارات التنزّه.
- ووُجهت نسبة 26 في المائة من الدعم إلى مجالات الإدارة والإنتاج التعاوني.
- و26 في المائة إلى مجالات التسويق وروابط السوق.
- تمثّل 26 في المائة من الدعم بتقديم المساعدة الفنية لنُظُم الإنتاج، مرفقة أحياناً بأنشطة الغذاء مقابل التدريب أو أنشطة التدريب على كسب الرزق.
- فيما خُصصت نسبة 15 في المائة من الدعم إلى تقديم منح صغيرة.

واستُهدفت سلاسل عديدة للقيمة الزراعية من وجهات نظر مختلفة وعلى مستويات مختلفة (من المدخلات إلى الإنتاج والتجهيز والتعبئة والتوزيع والتخزين والأسواق والمستهلكين)، وذلك بقصد التركيز على السلاسل التي تتطلب عمالة كثيفة وتلك التي تؤمن فرص عمل للاجئين السوريين. ومن الأمثلة على ذلك البطاطس والطماطم والباذنجان والفلفل والخيار والكوسا والفاصوليا والقمح والشعير والإنتاج في البيوت المحمية والزيتون واللوز، والتين، والرمان، وغيرها. كما أدخلت بعض سلاسل القيمة المبتكرة، مثل الأعشاب والتوت والفواكه والخضروات الذكية مناخياً. غير أن التنوّع الكبير في سلاسل القيمة المستهدفة في المشاريع لا يظهر تقريباً أي تركيز على اختيار المحاصيل ونُظُم الإنتاج، كما أن العديد من سلاسل القيمة لم تتطلّب يد عاملة كثيفة، مثل القمح، والشعير، واللوز، والتين. كذلك، اقتصر تركيز 50 في المائة تقريباً من المشاريع على مناطق شمال لبنان و/أو منطقة البقاع، فيما عملت الـ 50 في المائة الأخرى على الصعيد الوطني.

يلخص **الجدول 3** خصائص التدخلات وعلاقتها بأصول سُبُل كسب العيش المستدامة والسياسات والمؤسسات والعمليات. وغطت المشاريع المنفّذة كافة الأصول المكوِّنة لإطار سُبُل كسب العيش المستدامة، لكن بمستويات مختلفة من الدعم (**الجدول 3**). وقد أوليت الأصول المالية الأولوية القصوى، حيث أن 81 في المائة من المشاريع التي جرى تحليلها ركّزت جهودها على هذا الجانب. وتلقّى اللاجئون السوريون تعويضات مالية وحوافز في إطار طرائق النقد مقابل العمل والتدريب على سُبل كسب العيش والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول، وذلك لاستكمال المعونة الأولية المقدّمة إلى اللاجئين ومساعدتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية. غير أن هذا الدعم استُهلِك ولم يُستخدم على مستوى الفرد أو الأسرة المعيشية كأصل من الأصول المُدِرة للدخل، وبالتالي أدى دوراً ضئيلاً في تمكين اللاجئين من الاعتماد على الذات في ظل مسألة اللجوء الطويلة الأجل.

بعد الأصول المالية، وُجِّهت جهود الدعم نحو الأصول البشرية من خلال تقديم أشكال مختلفة من برامج التدريب والمعارف ونقل المهارات (67 في المائة من المشاريع)، والأصول المادية عن طريق العمل على تحسين البنية الزراعية الأساسية (63 في المائة من المشاريع). وقد عملت 63 في المائة من المشاريع على تحسين الأصول الاجتماعية لسُبُل كسب العيش. وقد تأثرت هذه الأصول بصورة غير مباشرة بإجراءات الحكومة اللبنانية التي طالبت جميع المشاريع بالالتزام بنسبة 50 إلى 50 من العمال اللبنانيين إلى السوريين، وبتوفير الدعم المباشر إلى المزارعين والتعاونيات اللبنانية. في المقابل، بقيت المشاريع المخصّصة للأصول الطبيعية محدودة، إذ اقتصرت نسبتها على 22 في المائة من إجمالي المشاريع، وشملت أنشطة إعادة التحريج واستصلاح الأراضي. بشكل عام، استهدفت غالبية المشاريع ما لا يقلّ عن اثنين من الأصول المكوّنة لإطار سُبُل كسب العيش. ولكن كَشَفت المناقشات مع مختلف المعنيين بتنفيذ المشاريع أن تصميم المشاريع واختيار الأنشطة لم يراعيا أهمية دمج هذه الأصول وتكاملها مع الاحتياجات الإنمائية الزراعية للمزارعين اللبنانيين.

الجدول 3. الروابط القائمة بين مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية وإطار سُبُل كسب العيش المستدامة

	الروابط الاجتماعية	الروابط البشرية	الروابط الطبيعية	الروابط المادية	الروابط المالية	السياسات، والمؤسسات والإجراءات
النسبة المئوية من المشاريع التي تستهدف أصول إطار العمل	63%	67%	22%	63%	81%	41%
خصائص التدخلات	دعم التعاونيات تعزيز التماسك الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة الروابط القائمة بين الجهات المعنية العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي	الدورات التدريبية برامج التدريب المهني نقل المعرفة والمهارات	استصلاح الأراضي الإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية إعادة التحريج	بناء قناة الري وإعادة التأهيل مدّ الطرق الزراعية توزيع الأصول	الحوافز المالية المقدّمة للمشاركين في برامج النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول تيسير الوصول إلى الأسواق ودعم مبيعات المنتجات المنح	دعم مختلف الوزارات والمؤسسات العامة دعم المنظمات غير الحكومية الوطنية تحسين ظروف العمل والعمالة

باء. تصورات الجهات المعنية: مقابلات مع المخبرين الرئيسيين

هدفت المقابلات مع المخبرين الرئيسيين إلى فهم تصورات الجهات المعنية الوطنية والدولية الرئيسية بشأن إدماج التدخلات المتعلقة بسُبُل عيش لاجئي سوريا في المبادرات المحلية للتنمية الاقتصادية، ومدى تكامل هذه التدخلات مع أولويات التنمية الزراعية القائمة على السياق. سعت المقابلات إلى الحصول على ملاحظات حول كيفية مساعدة العمالة الزراعية الماهرة التي يوفرها اللاجئون على تطوير سلاسل القيمة المحلية وتعزيز الفرص الاقتصادية على المديين القصير والطويل، ودور التدخلات الموجّهة في تزويد اللاجئين بمهارات تُفيد في تيسير عودتهم الطوعية والآمنة إلى سوريا.

جمعت المقابلات معلومات من 22 مخبراً رئيسياً يمثلون 21 منظمة، بما في ذلك مؤسسة عامة واحدة، وسبع منظمات غير حكومية وطنية، وسبع منظمات غير حكومية دولية، وخمس وكالات تابعة للأمم المتحدة، ورابطة أعمال واحدة.

بسبب تدابير السلامة المتصلة بجائحة كوفيد-19، أجريت جميع المقابلات عبر المكالمات الهاتفية في أيار/مايو 2020، وتراوحت مدة المكالمة بين 40 و70 دقيقة. وقد استُخدم دليل المقابلات لطرح مجموعة من الأسئلة المفتوحة التي تغطي المواضيع التالية: تكامل المشاريع مع التنمية الزراعية القائمة على السياق، والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتطوير سلسلة القيمة، والتوصيات. بعد نسخ البيانات وترميزها، تم تحليل نتائج المقابلات باستخدام تقنيات البيانات النوعية المستندة إلى المحتوى وتحليل الاتجاهات لتحديد أنماط التقارب (أو الاختلاف) بين مختلف المنظمات العاملة في مجال سُبُل كسب العيش الزراعية.

1. مستوى المشاركة في الأنشطة الزراعية والأنشطة المتصلة بسُبُل كسب العيش

جميع المنظمات المشاركة في المقابلات هي من أعضاء فريق عامل واحد على الأقلّ من فريقين عاملين: الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل كسب العيش. وتضطلع الأفرقة العاملة بتنسيق الأنشطة داخل كل قطاع وفي ما بين القطاعات، كما تتولّى مهمة عقد الاجتماعات على الصعيدين الوطني والميداني عن طريق مجموعات عمل إقليمية لا مركزية.

وفقاً لسبعة مخبرين رئيسيين (30 في المائة من المجيبين) يمثلون المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، عُقدت اجتماعات الفريقين العاملين في الفترة الممتدة بين عامين من 2017 إلى 2019 بشكل أساسي لتبادل المعلومات التفصيلية بشأن الأنشطة الجارية أو المنفّذة، والتقدم المُحرز في إنجاز المشروع. وقد أوصى هؤلاء المجيبون بتنظيم عملية التنسيق على نحو يضمن تخطيطاً أكثر فعالية بين مختلف المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في المجال نفسه والمعنية أحياناً بالمجموعة نفسها من المستفيدين. وفي هذا السياق، تتضح ضرورة تحسين التنسيق بين الجهات المعنية لتجنّب التداخل وتوسيع نطاق التغطية.

وعلى مستوى تصميم البرامج والمشاريع، نادراً ما تشارك المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية في التخطيط للمشاريع التي تنفذها وتحديد أهدافها. فهي تتّبع الأهداف العامة التي يحددها المانحون، وتعمد إلى تكييف الأنشطة وفقاً لذلك، ما من شأنه أن يحدّ أحياناً من قدرتها على الجمع بين الأهداف الإنمائية والأهداف الإنسانية. للوصول إلى التمويل الدولي، عمدت معظم المنظمات غير الحكومية الوطنية الناشطة قبل الأزمة السورية في مجال التنمية إلى تحويل برامجها للتركيز على تقديم الإغاثة للاجئين السوريين. وقد ساهمت الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الدولية في تيسير هذه العملية.

تساعد غالبية المنظمات (16 منظمة) صغار المزارعين في المجتمعات المضيفة، وتؤكّد بأن تدخلاتها قد تعود على اللاجئين السوريين بفائدة غير مباشرة لأن العمالة الزراعية تعتمد بشكل كبير على السوريين. وتركز تسع من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على دعم التعاونيات النسائية. وتسعى إحدى عشرة منظمة من هذه المنظمات إلى تعزيز روابط السوق المحلية من خلال ربط المزارعين بمجهزي الأغذية و/أو المستهلكين النهائيين، فيما تُعنى ست منظمات فقط بتطوير أسواق التصدير من خلال تحسين نوعية المنتجات، وتيسير الوصول إلى الأسواق الدولية، وضمان قنوات البيع المباشر في السوق المحلية، مثل العقود المبرمة مع المحلات للمنتجات الطازجة والمصنّعة.

وتعمل تسع منظمات على الحدّ من التوترات الاجتماعية وبناء السلام، بوسائل منها تدريب الشباب والنساء في المناطق المعرّضة لخطر النزاع على إطلاق مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشتمل على أنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية. وكمثال على ذلك، قامت منظمتان بدمج اللاجئات السوريات وأعضاء التعاونيات النسائية اللبنانية في التدريبات على النظافة الصحية وتحسين تقنيات المعالجة وإدارة هياكل الإنتاج. لقد أفضى هذا النهج إلى خفض التوترات الاجتماعية، وفي حين أن هذه المكاسب لم تتّضح في البداية، فقد تمكنت المجتمعات المحلية من العمل معاً في نهاية المطاف والتوصل إلى وضع مفيد للجميع.

يستهدف برنامج دعم المجتمعات المضيفة في لبنان البلديات بشكل رئيسي. وتستند تدخلاته في مجال سُبُل كسب العيش إلى نهج من ثلاث ركائز: برنامج قصير الأجل للعمل مقابل النقد، وتدريب متوسط الأجل لتشغيل الشباب والنساء على أساس تقييمات السوق وسلاسل القيمة، ودعم طويل الأجل للتنمية الاقتصادية المحلية من خلال البلديات والمؤسسات العامة.

تهدف إحدى المنظمات الدولية إلى تحسين ظروف عمل العمالة الزراعية. وينطوي تدخلها الابتكاري على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة باتباع نهج من شقين لتنمية السوق:

- **أ** تدخلات "الدفع" لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تطوير القدرات والحصول على التمويل اللازم.
- **ب** تدخلات "الجذب" المعنية بدراسة السوق وسلاسل القيمة المحدّدة من خلال إيصال مختلف الجهات المعنية إلى المدخلات الميسورة التكلفة، وتسهيل الروابط، ورفع مستوى القدرة التنافسية في القطاع المعني.

وقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة خططاً لتنسيق عملية تحليل أوجه القصور في المهارات، وذلك لفهم دور التدخلات المنفّذة في لبنان في مساعدة اللاجئين السوريين بمجرد أن يسمح الوضع بعودتهم الطوعية. غير أن تطبيق هذه الخطط تأجّل من جراء صعوبات عديدة، بما فيها قضايا السلامة والأمن في سوريا.

وتنفِّذ غالبية المشاريع التي جرى تحليلها أنشطة النقد مقابل العمل، والتدريب على سُبل كسب العيش، والغذاء مقابل التدريب، والغذاء مقابل الأصول. تغطي هذه الطرق الأصول المالية والبشرية في اطار سُبُل كسب العيش المستدامة من خلال تقديم حوافز مالية للمشاركة في الدورات التدريبية أو إعادة تأهيل الأصول، ونقل المعارف والمهارات. وقد أدرجت المنظمات الوطنية والدولية على السواء هذه الأنشطة ضمن برامجها، ويتطابق ذلك مع نتائج الاستعراض الثانوي.

في حين تنفّذ غالبية المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية تدخلات قصيرة الأجل بطلبٍ من الجهات المانحة، مركّزةً على المشاريع التي تتطلّب عمالة كثيفة وتتّصف برؤية طويلة الأمد ولكن محدودة الأفق، تمكنت أربع منظمات غير حكومية وطنية، من أصل سبع منظمات، من فرض رؤيتها الواضحة والخاصة، والمتّصلة غالباً بخطط التنمية الإقليمية والمجتمعية. وتتّبع هذه المجموعات استراتيجيات شاملة للتنمية الزراعية تستند

إلى احتياجات المزارعين وتراعي ما يواجهّهم من تحديات في مناطق عملهم. وهي توفر خدمات لا ترتبط بالضرورة بمشاريع محدّدة، ولكنها تُعنى بعددٍ من سلاسل القيمة. وبإدماج المشاريع في استراتيجياتها العامة، يتسنى لهذه المنظمات تحسين خدماتها، وتوسيع نطاق أنشطتها، وضمان استمراريتها بما يتجاوز الأطر الزمنية المحدّدة للمشروع.

وغالباً ما تمتد جذور المنظمات غير الحكومية الوطنية عميقاً في المجتمعات المحلية، وتتمتّع بمستويات عالية من المصداقية النابعة من التزاماتها الطويلة الأجل. أما المنظمات غير الحكومية الدولية، فلا تولي دائماً اهتماماً كافياً بما يحدث على المستوى المحلّي، بحكم تدخلاتها القصيرة الأجل وتمويلها المحدود. ومن شأن هذا الاختلاف أن يؤثر على استدامة التدخلات واستمرارية الخدمات والأنشطة. وتوفير المدخلات (الشتلات والسماد العضوي) للمزارعين بأسعار منصفة مثالٌ على الخدمات التي تواصل المنظمات غير الحكومية الوطنية تقديمها بعد انتهاء المشاريع التي أطلقتها أو دعمتها. لذلك، يتعيّن العمل على تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية ومشاركتها في تصميم المشاريع وتنفيذها، لضمان الاستدامة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد للمجتمعات المحلية.

وفي ما يتعلّق بدعم سلسلة القيمة، تحرص معظم المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على توفير الدعم اللازم لثلاث سلاسل قيمة على الأقلّ، وفقاً لمجال تدخلها. في المقابل، تتفادى غالبية مؤسسات الأمم المتحدة التركيز على سلاسل قيمة محدّدة، لتعمل على تنمية القطاعات. ومؤخراً، بدأ بعض هذه المؤسسات باستهداف سلاسل القيمة التي تنطوي على مزايا تنافسية قوية وتُعَدّ ذكية مناخياً في لبنان.

كشفت المعلومات المستمدة من مختلف الجهات المعنية والمقابلات التي أجراها المخبرون الرئيسيون أن مستوى مشاركة المنظمة عادةً ما يتوقّف على خصائصها واهتماماتها وأهدافها. وبصرف النظر عن نوع الأنشطة، أو الأطراف وسلاسل القيمة المستهدفة، تميل المنظمات الدولية إلى تقديم دعم قصير الأمد في الحالات الطارئة، في حين تهدف المنظمات الوطنية إلى تحقيق تنمية متوسطة وطويلة الأجل.

وأحياناً ينفّذ كل من الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل كسب العيش مبادرات مماثلة حول سُبُل كسب العيش الزراعية لصالح المجموعة نفسها من اللاجئين، لكن على امتداد أطر زمنية مختلفة. ويُبرز ذلك الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من التماسك والتنسيق.

2. التكامل بين المشاريع والتنمية الزراعية القائمة على السياق

على الرغم من مواءمة مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية مع أهداف خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية والاستراتيجية الزراعية الوطنية، أشار معظم المخبرين الرئيسيين إلى ضعف أوجه التكامل والتآزر بين المشاريع التي تستهدف كل من المجتمعات المضيفة، واللاجئين السوريين، والسياق العام للتنمية الزراعية. وقد اقترح المخبرون إعادة النظر في هذه المسائل عند وضع الخطط المستقبلية، محدّدين الأسباب التالية لعدم التكامل:

- **الافتقار إلى المعرفة بالسياق المحلي:** عادةً ما توكل مهمة تصميم المشاريع إلى الاستشاريين المعنيين بالتنمية (الدوليين أحياناً) أو منظمات تفتقر إلى المعرفة العميقة بالزراعة في لبنان، أو بديناميات المجتمع أو الأسواق. وبالتالي، فإن الاحتياجات والأولويات الحقيقية للمزارعين والمنتجين اللبنانيين لا تُستهدف دائماً بصورة مناسبة، لا سيما في المشاريع التي تهدف إلى تنفيذ أنشطة إنسانية قصيرة الأجل، وتمتلك ميزانيات محدودة. وفي بعض الأحيان، تُعتمد طرائق النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول كنهج معياري في توفير المساعدة الإنسانية ودعم سُبُل كسب العيش، بمعزلٍ عن الاحتياجات المحددة للاجئين السوريين و/أو المجتمعات المضيفة وخصائص كل منهم.
- **شيوع التدخلات القصيرة الأجل:** تُصمَّم المشاريع القصيرة الأجل (التي تتراوح مدتها بين 6 أشهر و18 شهراً) لحالات الطوارئ والأغراض الإغاثية، وعادةً ما يقترن ذلك بحاجة إلى الإبلاغ عن أعداد كبيرة من المستفيدين. ومن شأن هذه العوامل أن تحدّ من جودة المساعدة المقدّمة، وأن تعود بمنافع تقتصر غالباً على سدّ الفجوات الغذائية. وفي ظل الطابع الطويل الأمد لأزمة اللاجئين في لبنان، فإن انتشار التدخلات القصيرة الأجل يُعدّ من مواطن الضعف في المبادرات الرامية إلى تعزيز سُبُل كسب العيش. فحلول سُبُل كسب العيش ينبغي أن تهدف إلى التغلّب على التحديات الأساسية في مجال الزراعة، وبالتالي، إلى إحداث آثار أكثر استدامة.
- **التفاوت القائم بين استراتيجيات المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية:** تعمل الجهات المانحة والمنظمات المنفذة العاملة في نفس القطاع على تحقيق نفس الأهداف العامة، ولكنها تختلف في ما بينها من حيث الخصائص والتفويضات وجداول الأعمال. وثمة أوجه تفاوت بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات الشعبية ذات الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية غالباً بتنفيذ مشاريع طارئة وإنسانية قصيرة

الأجل على الصعيد الوطني بغض النظر عن طول مدى المسألة. وعموماً، لا يمكن للمشاريع أن تتصدى للتحديات الأساسية التي يواجهها قطاع الزراعة، باستثناء المشاريع التي تتشارك في تنفيذها المنظمات الدولية مع منظمات غير حكومية وطنية قوية تمتلك رؤية واضحة للقطاع والمناطق التي تعمل فيها. غير أن المنظمات الدولية لا تستطيع دائماً العثور على شركاء محليين يتمتعون بالمصداقية والمهنية، ويمكن تسليمهم أصول المشاريع وأنشطتها. وقد يحول هذا الأمر دون استدامة المشاريع ويحدّ من نطاق تدخلاتها.

- **تقادم البنية الأساسية الزراعية وضعف الخدمات الإرشادية:** تقترن الحاجة إلى تنسيق ودعم الاستثمار المُخصص للبنية الأساسية الزراعية، بخدمات إرشادية ضعيفة، وممولة تمويلاً ناقصاً، ولا تُعالج المشاكل الأساسية للمزارعين. كما تتزايد التحديات الناجمة عن ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، وندرة المياه وغيرها من آثار تغيّر المناخ، وتفشّي الآفات.
- **الدعم غير المنظم لسلسلة القيمة:** التدخلات المعنية بسلاسل القيمة وأنظمة السوق متفرقة وتفتقر إلى الترابط الكافي. وكثيراً ما تولي هذه التدخلات أهمية كبيرة للجوانب الفنية على مستوى الإنتاج، متجاوزةً مرحلتي ما بعد الإنتاج والوصول إلى الأسواق، أي المرحلتين الأكثر تأثراً بغياب البيئة التمكينية الملائمة.

وقد ذكرت جهتان من الجهات المعنية التي تضطلع بدور رئيسي على المستوى الاستراتيجي أن ضعف الروابط بين التدخلات المنفذة في إطار الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع وجداول الأعمال، والطابع الإعلامي الغالب للاجتماعات التي يعقدانها، هي من العوامل التي تحدّ من قدرة هذه الجهات المعنية على المساهمة في الجهود الوطنية للتنمية الزراعية والانخراط في التدخلات الزراعية الأخرى. وتنطبق هذه الحالة تحديداً عندما يفتقر الفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي إلى المعلومات اللازمة بشأن مشاريع سُبُل كسب العيش التي تشمل أنشطة زراعية.

بإيجاز، تتّضح الحاجة إلى إعادة النظر في ضعف أوجه التكامل والتآزر بين مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية التي تستهدف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة من جهة، والسياق العام للتنمية الزراعية في لبنان من جهة أخرى. ويُعزى هذا التباعد إلى نقص المعرفة بالسياق المحلي، وانتشار التدخلات القصيرة الأجل، والتفاوت القائم بين استراتيجيات المنظمات الوطنية والمنظمات الدولية، وتقادم البنية الأساسية الزراعية، وضعف الخدمات الإرشادية، والدعم غير المنظم لسلسلة القيمة.

3. مساهمات المشروع في تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الزراعي

من بين جميع المنظمات الدولية، حرصت منظمة واحدة فقط على إدراج الأبعاد البيئية المؤسسية والتمكينية في مشاريعها بصورة منتظمة، بطرقٍ منها العمل على جميع مستويات سلاسل القيمة. وترى هذه المنظمة أن تحقيق الأثر المرجو يطرح تحدياً حقيقياً في لبنان بسبب:

- الحواجز المؤسسية والهيكلية.
- الإطار التشريعي المتقادم.
- ضعف إدارة المؤسسات العامة.
- الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر.
- الديناميات الاجتماعية والسياسية المعقدة والمتغيّرة.
- غياب الاستراتيجيات والإجراءات الحكومية المتعددة القطاعات لدعم القطاع الزراعي.

وقد أشارت أغلبية المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية التي أُجريت معها مقابلات إلى أن مرحلة تصميم المشاريع تشوبها أوجه قصور عديدة من حيث العمل على تحسين البيئة التمكينية. ويُعزى ذلك إلى قيود عديدة، بدءاً من الأهداف المتوخاة التي تركز بصفة أساسية على تلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة للاجئين والمجتمعات المضيفة، وصولاً إلى انخفاض الميزانية المرصودة للتدخلات الإنسانية. لقد ذكر شخصان ممن أُجريت معهم مقابلات من منظمات دولية أن أنشطة سُبُل كسب العيش في الأزمات لا تولي حكماً الأولوية اللازمة لإصلاح سياسات القطاعات، بل تركّز على تقديم الدعم المباشر للأفراد الأكثر عرضةً إلى المخاطر من السكان، وتحقيق الاستقرار و/أو إيجاد فرص العمل على المدى القصير.

وينطبق هذا النهج بشكلٍ رئيسي على حالات الأزمات القصيرة الأجل أو حالات الطوارئ. إلا أن أزمة اللاجئين السوريين الطويلة الأمد، التي توشك أن تدخل عامها العاشر، أسفرت عن تحديات اقتصادية حادة في لبنان ورتّبت مشاكل هيكلية معقّدة على قطاعه الزراعي. وهنا، تبرُز الحاجة إلى اتّباع نهج مختلف في عمليات التنمية والتغيير الطويلة الأجل لتحقيق نتائج مستدامة. كذلك، أفاد اثنان من المخبرين الرئيسيين إن الربط بين تدخلات الغذاء مقابل الأصول أو تنفيذ مشاريع استحداث الأصول واستصلاح الأراضي من جهة والاستراتيجية الزراعية الوطنية من جهة أخرى، من شأنه النهوض بالبيئة التمكينية للزراعة وتعزيز الإنتاجية والأمن الغذائي.

4. أهم النتائج والإنجازات التي حققتها الأنشطة المتّصلة بسُبُل كسب العيش الزراعية

يعرض الجدول 4 النتائج الرئيسية لأنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية التي ذكرها المخبرون الرئيسيون. تُقدَّم النتائج وفقاً لما ذكرته الجهات المعنية، وتُصنَّف على أساس الأصول المكوّنة لإطار سُبُل كسب العيش المستدامة، والسياق المؤسسي ونموذج سلسلة القيمة.

ومن بين هذه الأصول الخمسة، يَشغَل رأس المال الاجتماعي المكانة الأكثر أهمية من حيث النتائج المحققة، يليه رأس المال البشري والطبيعي، الذي يحظى بأهمية متوسطة، فيما ينال كل من الرأس المال المادي والمالي القدر الأقلّ من التغطية. تتناول ثلاثة محاور رئيسية من النتائج المستوى المؤسسي، وترتبط بتعزيز القطاع الزراعي بطريقة شاملة من خلال اعتماد استراتيجيات إقليمية أفضل لإدارة المناظر الطبيعية في منطقة الشوف، وإنشاء مجموعات للتنمية الاقتصادية تربط بين مختلف البلديات، وزيادة قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية على الاستجابة للأزمة السورية.

بالنسبة لسلاسل القيمة، تندرج غالبية النتائج الرئيسية في إطار تحسين تقنيات الإنتاج. يتصل عدد قليل من النتائج بأنشطة توريد المدخلات والوصول إلى الأسواق، وتلقى مرحلة ما بعد الحصاد/التجهيز القدر الأقلّ من الأهمية. وهذا ما يفسر الاستدامة المحدودة للتدخلات، حيث أن دعم صغار المزارعين في مرحلتي ما بعد الحصاد والتسويق من العوامل الرئيسية لنجاح سلسلة القيمة. ويجد العديد من المزارعين المستفيدين من مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية أنفسهم أمام خيارات تتمثّل إما بإمكانية تحسين منتجاتهم ولكن من دون القدرة على الوصول إلى الأسواق، أو بوجود سوق جديدة ولكن من دون إمكانية وصولها إلى المنتجات (لأسباب لوجستية) و/أو القدرة على إنتاج ما يكفي من المنتجات للتصدير أو البيع.

يتم التأكيد على الأصول الاجتماعية والطبيعية والبشرية في مختلف التدخلات. وثمة تركيز واضح أيضاً على التدخلات في مرحلة الإنتاج في سلسلة القيمة. في غالبية التدخلات، ترتبط أوجه القصور التي تشوب أصول إطار سُبُل كسب العيش المستدامة بطرائق النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول. يؤدي عدم التكامل بين الأصول ومراحل سلسلة القيمة إلى نتائج قصيرة الأجل بعد انتهاء المشاريع.

5. الآثار الإيجابية على التنمية الاقتصادية المحلية

أفاد معظم المخبرين الرئيسيين أن مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية التي تستهدف المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين تسهم إلى حدٍّ ما في التنمية الاقتصادية المحلية. وترتبط العائدات الاقتصادية المحققة بما يلي:

- إيجاد فرص عمل موسمية بدوام جزئي، وأحياناً دائمة لكل من اللبنانيين والسوريين.
- زيادة حجم مبيعات بعض المزارعين والتعاونيات (مثل التعاونيات النسائية القادرة على إيجاد العلامات التجارية المناسبة وتحسين روابطها في الأسواق).
- زيادة قيمة المبيعات بسبب تحسن جودة المنتجات النهائية.
- زيادة دخل المزارعين الذين شاركوا في أنشطة استصلاح الأراضي.
- انخفاض تكاليف الإنتاج المتصلة بتحسين إمدادات الشتول المحلية و/أو السماد العضوي المحلي، وقرب الموردين المحليين.
- التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن الاستثمارات الجديدة التي يقوم بها المزارعون أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير تقنياتهم الزراعية أو تقنيات تجهيز الأغذية، استناداً إلى ما تعلموه من المشاريع.

لكن، تعذّر على المخبرين الرئيسيين تقديم نتائج قابلة للقياس الكمي ومؤشرات اقتصادية تتعلق بالآثار الإيجابية. وقد يُعزى ذلك إلى غياب تقييمات الأثر الاقتصادي التي تُجرى بعد انتهاء المشاريع، وتحديداً، على مستوى سلسلة القيمة لاستعراض التغيّرات في مجال فرص العمل المستحدثة، وحجم المبيعات والقيمة والجودة. كما يعود هذا النقص في المعلومات إلى الطابع الطارئ والقصير الأجل لمعظم المشاريع، وميل غالبية المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية إلى تنفيذ طائفة واسعة من المشاريع خلال فترات قصيرة بطلب من المانحين. وغالباً ما تُضطر هذه المنظمات إلى الإبلاغ عن أعداد كبيرة من المستفيدين خلال فترات قصيرة، بدلاً من معالجة الاحتياجات والتحديات الحقيقية لقطاع الزراعة على المدى الطويل. ووصف عدد قليل من المجيبين التعقيدات المالية التي تنطوي عليها عملية تقييم الأثر الاقتصادي.

وقد تترتّب على مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية، وإن نُفِّذت في سياق الطوارئ، آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية المحلية، منها إيجاد فرص عمل موسمية أو أحياناً دائمة، وزيادة حجم المبيعات عبر إنشاء روابط تجارية متينة باعتماد نهج نظام السوق، مما يزيد من دخل المزارعين. كما يمكن تحقيق تأثيرات إيجابية من خلال تحسين الممارسات والبنية الأساسية الزراعية، مع تخفيض تكاليف الإنتاج. لكن، يصعب التوصّل إلى تقدير كمّي لهذه النتائج من دون إجراء تقييمات للأثر الاقتصادي في مرحلتي تصميم وتقييم المشاريع.

الجدول 4. النتائج الرئيسية لمشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية التي لاحظها المخبرون الرئيسيون

الجهات المعنية	أهم النتائج والإنجازات	أصول سُبُل كسب العيش					الأصول المؤسسية	حلقات سلسلة القيمة			
		الأصول المالية	الأصول المادية	الأصول الاجتماعية	الأصول البشرية	الأصول الطبيعية		توريد المدخلات	تقنيات الإنتاج	مرحلتا ما بعد الحصاد والمعالجة	الوصول إلى الأسواق
منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية	مشاركة النساء من كلا المجتمعين (السوري واللبناني) في التدريبات والممارسات الزراعية			X	X				X	X	
	إدخال أصناف جديدة من المحاصيل في بعض المشاريع					X		X	X		
	زيادة المساحة المزروعة وإنتاجية المحاصيل من خلال استصلاح الأراضي، مما أدى أيضاً إلى ممارسات أفضل وأكثر استدامة لإدارة التربة والأراضي					X			X		
	الإصلاح المادي لتسع مدارس فنية زراعية		X				X				
	توعية المزارعين بكيفية التكيّف مع أنواع مختلفة من الأزمات والصدمات				X						
	إطلاق نهج المجموعات الإقليمية، الذي سيعود بالفائدة على الاقتصاد المحلي بأسره، لا سيما مع تحقيق التكامل والتآزر بين القطاعات الاقتصادية			X			X				
	سمحت أحواض المياه وبحيرات التلال المنفذة بموجب طريقة الغذاء مقابل الأصول بتعزيز إمكانية الوصول إلى المياه، وبالتالي إلى زيادة الإنتاجية والقدرة على إدخال محاصيل ذات قيمة مضافة عالية وأصناف جديدة		X			X			X		

المنظمات غير الحكومية الوطنية	تمكنت تعاونيات نسائية عديدة في جميع أنحاء لبنان من تحسين علامتها وعملياتها التجارية، الأمر الذي سهل وصولها إلى الأسواق وزيادة مبيعاتها	X		X						X
	استحداث فرص عمل موسمية وثابتة للسوريين واللبنانيين في التعاونيات النسائية التي تنتج الأغذية التقليدية المحفوظة أو المونة	X		X						
	إقامة روابط بين المزارعين والتعاونيات النسائية لتيسير بيع المحاصيل المستخدمة في التجهيز			X					X	X
	زيادة قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية على التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين وتأثيرها على المجتمعات المحلية				X		X			
	المصادر المحلية للمنتجات الزراعية والغذائية وتوزيعها على الأسر اللبنانية والسورية المُعرّضة للمخاطر			X						
	اعتماد تقنيات زراعية جديدة، وخاصة في مجال إدارة التربة واستخدام الطبقات السفلية				X			X		
	إنشاء مشتل ذاتي الاكتفاء يؤمن الشتول وغيرها من الخدمات للمزارعين في شمال البقاع		X			X	X	X		
	تعزيز الاستراتيجية الحالية لإدارة المناظر الطبيعية المستدامة في قرى محمية الشوف الطبيعية، وإدماج المشاريع المتعلقة باللاجئين في استراتيجية التنمية الإقليمية									

	أهم النتائج والإنجازات	أصول سُبُل كسب العيش					الأصول المؤسسية	حلقات سلسلة القيمة			
		الأصول المالية	الأصول المادية	الأصول الاجتماعية	الأصول البشرية	الأصول الطبيعية		توريد المدخلات	تقنيات الإنتاج	مرحلتا ما بعد الحصاد والمعالجة	الوصول إلى الأسواق
	إنشاء مزرعة مجتمعية أصبحت مرجعاً أو "محطة واحدة" للمزارعين والمستهلكين في منطقة بعلبك			X					X		
	زيادة إنتاج الأسمدة العضوية المحلية وبيعها بتكلفة منصفة للمزارعين					X		X			
المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية	تحسين الممارسات الزراعية وزيادة الوعي بالقضايا البيئية في مجال الزراعة				X				X		
	مركز شامل للخدمات الزراعية في شمال البقاع أدخل تقنيات الزراعة الذكية والتكيّف مع تغيّر المناخ، وخصص قطع من الأرض لإجراء التجارب الزراعية، وأنشأ مشاتل مكتفية ذاتياً				X		X	X	X		
	إقامة روابط منصفة بين المزارعين والتجار والمستهلكين من خلال نموذج التجارة العادلة الذي أدخلته منظمة غير حكومية وطنية			X							X
	الفوائد المحققة من الدعم المقدّم للطوارئ وإغاثة اللاجئين لزيادة إنتاجية سلاسل القيمة التي تتطلب عمالة كثيفة، مثل البيوت المحمية ومحاصيل البطاطس والخضروات					X					
	المجموع	**الأصول المالية**	**الأصول المادية**	**الأصول الاجتماعية**	**الأصول البشرية**	**الأصول الطبيعية**	**الأصول المؤسسية**	**توريد المدخلات**	**تقنيات الإنتاج**	**مرحلتا ما بعد الحصاد والمعالجة**	**الوصول إلى الأسواق**
		2	**3**	**8**	**6**	**7**	**6**	**4**	**9**	**2**	**3**

6. المساهمات في رفع مستوى سلاسل القيمة القائمة و/أو إدخال سلاسل قيمة مبتكرة

تتفق المنظمات الوطنية والدولية على أن العمالة السورية (سواء من قبل اللاجئين أو غير ذلك) تؤدي دوراً أساسياً في تطوير وتوسيع نطاق سلاسل القيمة الزراعية في لبنان. يسعى العمال السوريون إلى تعزيز الإنتاجية في سلاسل القيمة التي تتطلّب عمالة كثيفة مثل محاصيل الحقول المفتوحة وإنتاج خضروات الدفيئة، والتي اعتمدت تاريخياً في لبنان على العمالة السورية. ويُظهر اللاجئون اهتماماً متزايداً بالعمل في الوظائف المتصلة بالحراجة، نظراً لحصول هذا القطاع على تمويل أكبر وارتفاع الطلب على العمالة اليومية. وتهتم المحميات الطبيعية وبعض البلديات بتحسين إدارة الغابات وزيادة الأنشطة الاقتصادية المتصلة بالغابات، مثل إنتاج السماد العضوي من المخلفات الخشبية الناتجة عن تنظيف الغابات وتقليمها.

اقترح مخبران رئيسيان يمثلان منظمتين غير حكوميتين دوليتين كفالة العمل الحرّ للمزارعين باعتماد طريقة النقد مقابل العمل، إذ تُساعد هذه الطريقة المزارعين على خفض تكاليف الإنتاج وزيادة حجم منتجاتهم في ظلّ الأزمة الاقتصادية الحادة في لبنان. لكن، في الأوضاع الطبيعية، قد يُخلّ ذلك باستقرار سوق العمل الزراعي، ويجدر بالتالي النظر في كيفية الاستفادة من العمالة الحرة من دون إيجاد حالة من الاعتماد التام عليها. وأكّد أحد المخبرين الرئيسيين الذين يمثلون منظمة غير حكومية وطنية أن عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و25 عاماً) غير مهتمين بالعمل في القطاعات التي تسمح بها التشريعات اللبنانية (الزراعة والبناء والبيئة)، بل يميلون أكثر إلى البحث عن فرص في مجال الخدمات (مثل الأغذية والمشروبات والمطاعم والتمريض والتجارة، وما إلى ذلك) التي لا يسمح لهم القانون اللبناني بمزاولتها.

وفي ما يتعلق بنهج سلسلة القيمة، واعتماداً على الاستراتيجيات والأهداف المُحدّدة للجهات المانحة والشركاء المنفذين، تتّخذ بعض المشاريع طابعاً عاماً جداً، مثل التعليم والتدريب التقني والمهني ومشاريع استصلاح الأراضي التي لا تركز على سلسلة قيمة محدّدة. في المقابل، تركز مشاريع أخرى على سلسلة قيمة واحدة معيّنة أو العديد من سلاسل القيمة. ولقد ذكر مخبرون رئيسيون من منظمة دولية أن اختيار سلاسل القيمة قبل عام 2019 كان متروكاً لشركاء المشروع، من دون الحاجة إلى تبرير الخيار المحدّد.

لكن، حالياً، عمدت إحدى المنظمات الدولية الرئيسية العاملة في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية إلى وضع تقييم أولي لسلسلة القيمة ودراسة للتحقق الميداني، وبات يتعيّن على مقدمي الطلبات إكمالها للحصول على منح المشاريع. ولقد تم استحداث هذا النهج في أواخر عام 2019 واعتماده في عام 2020.

وأشار العديد من المخبرين من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية إلى ضرورة زيادة المساحة المزروعة وحجم الإنتاج على أساس نهج نظام السوق، بمعزل عن سلاسل القيمة المختارة. بفعل الركود الاقتصادي وجائحة كوفيد-19، تبرز الحاجة إلى إعادة تقييم سلاسل القيمة الزراعية، لا سيما من حيث مساهماتها في الأمن الغذائي، والقدرة على مواجهة الصدمات والمساعدة في استبدال الواردات. ويوضح الجدول 5 أهم سلاسل القيمة المشمولة في تدخلات سُبُل كسب العيش الزراعية في السنوات الثلاث الماضية.

الجدول 5. سلاسل القيمة المشمولة في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية بين عامي 2017 و2019

زراعة البساتين	الثروة الحيوانية	تجهيز الأغذية	سلاسل القيمة غير الغذائية
• خضروات الحقول: البطاطس والخضار الورقية • الخضروات في البيوت المحمية • أشجار الفاكهة: الكرز والمشمش والتفاح والأفوكادو • النباتات العطرية والأعشاب • عنب المائدة • الورود	• تربية النحل • الدجاج البياض	• المَكبُوسات التقليدية أو المونة • منتجات الألبان • زيت الزيتون • الفريكه	• الحراجة

شملت المشاريع العديد من سلاسل القيمة، إلا أن مساهماتها اقتصرت إما على جانب الإنتاج عبر تحسين البنية التحتية الزراعية (الري بشكل أساسي) والممارسات الزراعية، أو على وصول عدد قليل من سلاسل القيمة المختارة (مثل العنب والبطاطا والأغذية المصنعة) إلى الأسواق المحلية أو الدولية. وقد بقيت المساهمات المعنية برفع مستوى سلاسل القيمة القائمة و/أو إدخال سلاسل مبتكرة محدودة، حيث لم يعالج أي من المشاريع المُنفّذة سلسلة كاملة وبطريقة متكاملة. وتُعزى أوجه القصور هذه إلى ضعف الدعم والتوجيه الحكوميين، والفترات القصيرة للمشاريع، والتركيز على حالات الطوارئ، وعدم انخراط المشاركين في المشروع و/أو المنفذين المحليين في تصميم المشاريع، والافتقار إلى تقييمات سلسلة القيمة أو تقادمها، والاعتماد المحدود على نهج نظام السوق، وغياب التنسيق والدمج بين مختلف الجهات المعنية، ما قد يفضي إلى نقص المعلومات عن كيفية تحسين سلسلة القيمة، من بين قضايا أخرى.

7. التحديات الأساسية والدروس المستفادة من أنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية

حدّد المخبرون الرئيسيون الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة التحديات الحاسمة التي تواجه الأنشطة المتصلة بسُبُل كسب العيش الزراعية والدروس المستفادة المستخلصة من هذه المشاريع التي تستهدف المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين.

أ. التحديات

- الإطار القانوني غير المؤاتي لعمل اللاجئين السوريين والنظام غير المرن لمنح تصاريح العمل؛ ولا يمكن للاجئين العمل إلا في مجالات البناء والزراعة والوظائف المتصلة بالبيئة.
- الإجراءات الوطنية البيروقراطية وافتقار الوزارات إلى القدرة على اتخاذ القرارات.
- الأزمة الاقتصادية الحادة التي يمر بها لبنان.
- المزارعون اللبنانيون الذين يقدمون أجوراً غير منصفة للعمال السوريين، ولا سيما النساء منهم، بسبب الطابع غير الرسمي للقطاع.
- نقص الموارد المتاحة لبعض البلديات واتحادات البلديات بحيث لا يمكنها العمل على مشاريع مختلفة.
- عدم التزام المزارعين بالتقيّد بالتقنيات والممارسات الزراعية الحديثة، ولا سيما تلك الصديقة للبيئة.
- المنافسة الشديدة بين المنظمات غير الحكومية على المستفيدين، بسبب تركيز اللاجئين السوريين في المناطق الساخنة، حيث تسعى جميع المنظمات غير الحكومية إلى العمل لتبرير تنفيذ المشاريع والحصول على التمويل.
- غياب تقييمات معمّقة للفرص المتاحة في مشاريع سلسلة القيمة.
- تردّي الوضع الأمني وظروف العمل اللائقة في أماكن العمل لكل من اللبنانيين والسوريين.
- التمويل المحدود المرصود للمساعدة في كسب العيش، وهو من القطاعات الأقلّ تمويلاً في خطة الاستجابة للأزمات في لبنان.
- ضمان الروابط بين الطلاب الذين يتلقون التدريب المهني وسوق العمل.
- إيجاد التوازن بين الشركاء الضالعين في المجال الفني على المستوى الميداني والجانب الإنساني من المشاريع.
- العدد المحدود من المنظمات الوطنية الموثوقة والمهنية التي يمكن أن تتطابق مع المتطلبات الإدارية والتنفيذية للمنظمات الدولية والجهات المانحة.

ب. الدروس المستفادة

- من شأن التعاون القائم بين المنظمات الدولية والوطنية أن تحسّن كفاءة المشاريع. فللمنظمات الوطنية علاقات وثيقة على المستوى المحلي، ويمكنها تحقيق نتائج سريعة ومؤثرة بأقلّ قدر من الموارد. أما المنظمات الدولية، فيمكنها أن توفر الخبرات المطلوبة، لا سيما في مجال توسيع نطاق التدخلات وتلبية احتياجات المانحين.
- ينبغي إجراء تقييمات متعمّقة للاحتياجات ودراسات لسلسلة القيمة قبل تصميم المشروع أو خلاله.
- كما أن إقامة شبكات أكثر فعالية بين المنظمات الدولية يحول دون حدوث تداخلات في الأنشطة المُنفذّة، ويُسهم في إدماج التدخلات المختلفة في إطار منسق (مثل إطار سُبُل كسب العيش المستدامة) وتحقيق أفضل النتائج.

ووفقاً للمخبرين الرئيسيين الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية الوطنية، تتمثّل التحديات والدروس المستفادة بالتالي:

ج. التحديات

- التوتر والشعور بالمنافسة بين اللاجئين السوريين واللبنانيين.
- تعذّر إمكانية توسيع نطاق الزراعة البديلة (مثل الزراعة الدائمة، والزراعة المائية، وما إلى ذلك).
- وجود تعاونيات "وهمية" تقتصر أهدافها على تلقّي المعونة ولا تحقق في المقابل الإنتاجية المطلوبة.
- العدد المحدود من المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تعتمد استراتيجيات محلية وإقليمية للتنمية الزراعية، ويمكنها إدماج المشاريع القصيرة الأجل الممولة من الخارج في خطة شاملة طويلة الأجل تركّز على منطقة جغرافية أو سلسلة قيمة محدّدة.

- صعوبة التعامل مع الأعمال البيروقراطية المعنية بتقديم تعويض نقدي في إطار المشاريع الإنسانية؛ على سبيل المثال، لم يكن لبعض المشاركين خبرة سابقة في استخدام بطاقات الائتمان.

د. الدروس المستفادة

- مزارعو أشجار الفاكهة أكثر تأثراً بالأزمة، ويبدون مرونة أقلّ للتكيّف والتعامل مع التحديات.
- لا يتطابق إنتاج الفاكهة مع متطلبات الجودة الدولية، ما من شأنه أن يعوق فرص التصدير.
- ينبغي تمديد مدة أنشطة النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول لتعزيز نقل المعارف وضمان توازن أكبر بين الدورات النظرية والعملية.
- بعض المشاركين لا يجيدون القراءة والكتابة، أو يفتقرون إلى القدرة اللازمة على التركيز ومتابعة أساليب التدريب التقليدية، ويتعيّن بالتالي منحهم الوقت الكافي لاستيعاب المعلومات الجديدة التي ينبغي تصميمها وفقاً لاحتياجاتهم.

ذكرت المنظمات الوطنية والدولية التحديات والدروس التالية:

هـ. التحديات

- تبرز بعض التحديات في إقناع البلديات بفوائد مشاريع سُبُل كسب العيش والمشاريع الزراعية، لا سيما عندما يتعلق الأمر باللاجئين السوريين.
- يصعب الوصول إلى بعض الفئات المستفيدة، حيث أن بعض اللاجئين السوريين يتنقلون باستمرار. وعادةً ما تفتقر معايير الاختيار إلى الاتساق اللازم، ولا يوفّر أي كيان حكومي أو غير حكومي محلّي أو وطني قائمة أساسية بالمزارعين والمنتجين اللبنانيين.
- يُشارك عدد كبير من المستفيدين في أنشطة التدريب على كسب العيش وبرامج الغذاء مقابل التدريب للحصول على البدل النقدي الكافي لتغطية احتياجاتهم الأساسية، وليس بدافع الاهتمام. تُراعي معايير اختيار المستفيدين من مشاريع النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب مدى قابليتهم للتعرّض إلى المخاطر، دون النظر إلى خلفيتهم أو اهتمامهم بموضوع التدريب.
- يُعدّ التعاون بين كل من الوزارات والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والفريق العامل المعني بقطاع الأمن الغذائي والفريق العامل المعني بقطاع سُبُل كسب العيش ضعيفاً.
- تشمل التحديات التي يواجها المزارعون تهريب السلع، والتقيّد المحدود بالتقويم الزراعي، وصعوبة الحصول على التمويل.

و. الدروس المستفادة

إن الطابع القصير الأجل للمشاريع يقلّل من النتائج المرجوة منها على قطاع الزراعة.

- المشاريع التي تستهدف أعداداً كبيرة من المستفيدين دون توفير تدريب متّسق لا تُحدث أثراً اقتصادياً حقيقياً.
- لا تراعي مشاريع النقد مقابل العمل الحاجة إلى تحقيق الاستدامة.

استناداً إلى النتائج الواردة في هذا القسم، نُفذّت معظم مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية، مثل الغذاء مقابل التدريب، أو الغذاء مقابل الأصول، أو أنشطة النقد مقابل العمل، مع التركيز على التدخلات القصيرة الأجل. ولم تنجح المشاريع المُنفّذة في تحقيق تكامل ملموس للتنمية الزراعية على أساس السياق الأوسع. ويرتبط قصر مدة المشروع بشكلٍ أساسي بالجهات المانحة/المنظمات المنفِّذة التي تهدف إلى الوصول إلى عدد كبير من المستفيدين وتغطية منطقة أوسع، أي تحقيق تأثير أكبر. وقد بُرِّر ذلك بالحاجة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية، والغذاء خصوصاً، التي ما زالت تمثّل الأهداف النهائية لتدخلات سُبُل كسب العيش في الأزمات الطويلة الأجل. ولم تساهم هذه التدخلات في تهيئة بيئة مواتية للزراعة إلا بشكلٍ محدود، إذ عملت القلّة القليلة منها فقط على معالجة القيود التي تنطوي عليها سلسلة القيمة بالنسبة لمختلف الجهات المعنية.

ساهمت بعض النتائج والإنجازات الرئيسية التي تميّز بها العديد من المستفيدين بتعزيز التماسك الاجتماعي بين المجتمعات اللبنانية والسورية. كان هذا التماسك سائداً بالفعل بين هذين البلدين الجارين منذ ما قبل النزاع، حيث اعتاد أفراد المجتمعات اللبنانية والسورية على تبادل الزيارات، بل أن لبعضهم علاقات أسرية من خلال التزاوج. وقد لوحظ بعض التباعد في المدن الكبرى بين المجتمعات اللبنانية والسورية التي لا تربط بينها علاقات سابقة، وخشيت المجتمعات المضيفة أن يحل اللاجئون السوريون محلهم في القوى العاملة.

أحدثت التدخلات المختلفة تأثيراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية المحلية من خلال القيام بأنشطة قصيرة الأجل مدرة للدخل للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم، وتوفير المساعدة الفنية والأصول المطلوبة لتحسين الإنتاج. لكن لم تجرَ أي من تقييمات الأثر الاقتصادي اللازمة لقياس هذه الآثار كمياً. والطريقة الوحيدة التي توصلت من خلالها الدراسة إلى هذه النتائج هي بإجراء مناقشات مع مختلف الجهات المنفّذة والمشاركة في المشروع.

وبما أن المشاريع لا تعمل على سلاسل القيمة ككل، وتركز فقط على التدخلات القصيرة الأجل المعنية بتقديم المساعدة والدعم التقنيين، فهي لم تسهم إلا بقدر ضئيل في تحسين

سلاسل القيمة القائمة و/أو إدخال سلاسل مبتكرة. وينبغي إجراء تقييمات لسلسلة القيمة قبل البدء بالمشروع، وذلك لتحديد الاحتياجات، والجهات المعنية، والتحديات الماثلة. أخيراً، تنشأ تحديات عديدة من غياب التعاون بين الكيانات المختلفة، مثل الحكومات والمنظمات الوطنية والدولية والجهات المانحة وما إلى ذلك، ومنها صعوبة الوصول إلى بعض اللاجئين و/أو المزارعين السوريين لعدم توافر قائمة أساسية بأي منهما. فلكل من هذه المنظمات قائمة خاصة بالمستفيدين في كل منطقة، ولا يتم مشاركة هذه القائمة مع أي جهة أخرى. ويُشكل انعدام الشفافية بين المنظمات عقبة أخرى، إلى جانب الطابع القصير الأجل للمشاريع، واستهدافها لأعداد كبيرة من المستفيدين، الأمر الذي يحول دون إحداث أثر ملموس ومستدام على قطاع الزراعة. ويشارك العديد من المستفيدين لقاء الحصول على بدل نقدي، وليس بدافع الاستفادة من النشاط المتاح.

8. توصيات لوضع خطط جديدة لمشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية

يعرض الجدول 6 جميع التوصيات التي ذكرها المخبرون الرئيسيون، والمصنّفة وفقاً للأصول المكوّنة لإطار سُبُل كسب العيش المستدامة، والسياق المؤسسي، ونموذج سلسلة القيمة.

من بين هذه الأصول الخمسة، يَشغَل رأس المال الاجتماعي المكانة الأكثر أهمية من حيث النتائج المحققة، يليه رأس المال البشري والطبيعي، الذي يحظى بأهمية متوسطة. ورأس المال المادي هو أقلّ الأصول المذكورة، في حين أن رأس المال الطبيعي لا يُذكر في أي من التوصيات. يندرج عدد هام من التوصيات في الإطار المؤسسي، مع التركيز على تحسين الأطر القانونية لقطاع الزراعة على مستوى المزارعين والتعاونيات ووزارة الزراعة، وعلى تعزيز إطار التنسيق لجميع الجهات المعنية بمشاريع التنمية الزراعية. وفي ما يتعلق بنموذج سلسلة القيمة، تتوزع أهم التوصيات بالتساوي بين تقنيات الإنتاج والوصول إلى الأسواق، تليها التوصيات المتعلّقة بتوريد المدخلات ومرحلة ما بعد الحصاد/التجهيز.

عموماً، تتشابه التوصيات الصادرة بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية. وقد خُصص العدد الأكبر من التوصيات للجانب المؤسسي، لتتّضح بذلك الحاجة الملحّة إلى تحسين السياق العام الذي تصمم وتنفّذ فيه المشاريع، ولا سيما من حيث السياسات الوطنية والأطر القانونية وآليات الشراكة والتعاون.

أما على مستوى إطار سُبُل كسب العيش المستدامة، وُجِّه أكبر عدد من التوصيات إلى رأس المال الاجتماعي، على الرغم من أنه كان النتيجة الرئيسية المدرجة في الجدول 4. ويُعدّ ذلك هدفاً غير مباشر، إذ يرى المنفّذون أن دعم المجتمعين بطرق مختلفة من شأنه أن يعزز التماسك الاجتماعي في نهاية المطاف. إن إعطاء الأولوية للأصول البشرية والمالية يُبقي المنفّذين ضمن الدائرة نفسها من الآثار القصيرة الأجل والسريعة القابلة للقياس الكمي، الأمر الذي يبرر التدخلات الإنسانية التي تغطي الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، ولا سيما معالجة الفجوة الغذائية. إن إحجام المنفذين الرئيسيين عن تحسين طريقة التدخلات في ظل أزمة طويلة الأمد يستحق المزيد من المناقشة لإيجاد حلول وسطية تحول دون الوقوع في فخ الأزمة الإنسانية.

الجدول 6. توصيات لتخطيط مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية في المستقبل

الجهات المعنية	التوصيات	أصول سُبُل كسب العيش					الأصول المؤسسية	حلقات سلسلة القيمة			
		الأصول المالية	الأصول المادية	الأصول الاجتماعية	الأصول البشرية	الأصول الطبيعية		توريد المدخلات	تقنيات الإنتاج	مرحلتا ما بعد الحصاد والمعالجة	الوصول إلى الأسواق
منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية	إنشاء سجل للمزارعين لتسهيل اختيار المستفيدين						X				
	دمج جانب التماسك الاجتماعي بين اللبنانيين والسوريين في المشاريع الزراعية المستقبلية			X							

الجهات المعنية	التوصيات	أصول سُبُل كسب العيش					حلقات سلسلة القيمة			
		الأصول المالية	الأصول المادية	الأصول الاجتماعية	الأصول البشرية	الأصول الطبيعية	الأصول المؤسسية	توريد المدخلات	تقنيات الإنتاج	مرحلتا ما بعد الحصاد والمعالجة	الوصول إلى الأسواق
	دمج الجانب الاجتماعي وجانب قابلية التعرض للمخاطر في استراتيجيات وزارة الزراعة						X				
	إدخال تقنيات جديدة للحدّ من استخدام المدخلات		X					X			
	استبدال الواردات بالمنتجات المحلية، وتعزيز الصادرات دون المساس بتوافر الأغذية في الأسواق المحلية	X									X
	دعم التعاونيات الفعالة والمنتجة			X	X		X				
	إقامة اتصالات جيدة بين وزارة الزراعة ومختلف الجهات المعنية						X				
	تمديد الإطار الزمني للمشاريع لتوفير مهارات أكثر تأهيلاً						X				
	إدخال الزراعة التعاقدية بين المستثمرين (مالك الأرض والمزارعين) والعمال (الخبير الميداني ورائد الأعمال الزراعي) الذين يأخذون نسبة مئوية من الإنتاج	X		X							
	زيادة ميزانية الخطة الخضراء وتحسين إدارتها	X					X				
	إدخال تغييرات أكثر تأثيراً على قطاع الزراعة في السياسات والمؤسسات						X				
	الاستثمار في القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع توجيه فني قوي لتعزيز القدرة على الصمود في سياق مثل لبنان	X			X						

	تحقيق التوازن بين التدريب المهني وإيجاد فرص العمل في المشاريع لضمان استفادة قصوى من الأنشطة المنفّذة، على سبيل المثال، توفّر بعض المشاريع تدريباً على صناعة المونة، ولكنها لا تصل المتدربين بالتعاونيات القابلة لتطبيق ما يُعلَّم	X			X				X		
	لا ينبغي الدفع لمشاريع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لأن المستفيدين لا يشاركون بدافع الفائدة، ولكن من أجل الحوافز النقدية			X							
	إدخال الذكاء الاصطناعي لتحسين بعض مستويات سلسلة القيمة مثل المعالجة والإنتاج		X					X	X	X	
	فرض عقوبات جزائية على المنظمات التي لا تلتزم بالتشريعات اللبنانية					X					
المنظمات غير الحكومية الوطنية	إشراك الوزارات في تصميم المشاريع وتنفيذها لضمان تأثيرات أكبر على القطاع					X					
	اعتماد أسلوب تنويع المنتجات في قطاع الزراعة								X		
	البدء بصغار المنتجين ومساعدتهم على تحقيق الاكتفاء الذاتي قبل الانتقال إلى السوق			X				X	X		
	الاستفادة من المصادر المحلية للأغذية والمنتجات الزراعية عند توزيع السلة الغذائية على اللبنانيين والسوريين المعرضين للمخاطر			X							X
	التحول من المشاريع الزراعية الدقيقة إلى المشاريع الكلية للتأثير على البيئة التمكينية					X					

	التوصيات	أصول سُبُل كسب العيش					الأصول المؤسسية	حلقات سلسلة القيمة			
		الأصول المالية	الأصول المادية	الأصول الاجتماعية	الأصول البشرية	الأصول الطبيعية		توريد المدخلات	تقنيات الإنتاج	مرحلتا ما بعد الحصاد والمعالجة	الوصول إلى الأسواق
منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية	إنشاء المزيد من الروابط بين القطاعين الزراعي والصناعي للاستغناء عن الواردات			X							X
	إقامة روابط متينة بين المزارعين والعمالة السورية، سواء كانوا لاجئين أم لا			X							
	استكشاف إمكانات التأمين على المحاصيل	X									
	تشجيع استخدام البذور والشتول المحلية، وإنتاج السماد العضوي والمبيدات الحيوية لمساعدة المزارعين على خفض تكلفة المدخلات والاستجابة للطلب المتزايد على زراعة الأراضي، والاكتفاء الذاتي، فضلاً عن الإنتاج التجاري		X					X			
	التركيز على الشراكة مع المنظمات الوطنية، مع اتّباع استراتيجيات واضحة لضمان استمرارية المشاريع واستدامتها بعد انتهائها			X			X				
	ضخ الدعم المالي المباشر للمزارعين	X									
	استخدام الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 لتوليد الزخم في مجالي التنمية المستدامة واستصلاح الأراضي، ولا سيما من خلال التواصل مع الفئات الشابة؛ ويستوجب ذلك تنسيقاً على مستوى أعلى لضمان تحقيق الأثر المرجو من التدخلات						X				

	التوصيات	أصول سُبُل كسب العيش					الأصول المؤسسية	حلقات سلسلة القيمة			
		الأصول المالية	الأصول المادية	الأصول الاجتماعية	الأصول البشرية	الأصول الطبيعية		توريد المدخلات	تقنيات الإنتاج	مرحلتا ما بعد الحصاد والمعالجة	الوصول إلى الأسواق
	تحسين مراقبة الجودة بشكل عام، وإصدار الشهادات العضوية بشكل خاص، وإتاحتها للمزارعين والمستهلكين				X				X	X	X
	العمل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية اللبنانية لضمان تحسين التنفيذ والاستدامة				X						
	ربط التدخلات الإنسانية والإنمائية بالكيانات الإنتاجية القائمة أو بإنشاء كيانات منتجة، وتوفير التدريب اللازم لتوليد فرص العمل وضمان الاستدامة			X	X						
	استهداف جميع مراحل سلاسل القيمة،والتركيز على معالجة أوجه القصور التي تشوب جانبي التسويق والجودة							X	X	X	X
	الحدّ من القيود المفروضة على الجهات المانحة وإتاحة مرونة أكبر للمنظمات المنفّذة						X				
	استكشاف الجوانب القانونية لإنشاء التعاونيات في سوريا وتقديم الدعم للاجئين قبل عودتهم			X			X				
	تعزيز التنسيق بين المؤسسات للتركيز على التغييرات في السياسات والعمل على سلاسل قيمة مختارة						X				
	يجب أن تعمل المشاريع على محتوى التدريب وجودته بدلاً من التركيز بشكل رئيسي على عدد الأشخاص المدربين والمستفيدين				X		X				
	دعم الأسواق المحلية واستبدال الواردات، الأمر الذي لا يقلّ أهمية عن ترويج الصادرات، والعمل على أصناف المنتجات التي تدعم استبدال الواردات والسيادة الوطنية								X	X	X

تعزيز الزراعة غير التقليدية والبديلة، مثل الزراعة الحافظة للموارد، إلى جانب سلاسل القيمة التي لا تعتمد بشكل كبير على المبيدات الحشرية والأسمدة						X	X			
تضمين البعد المعني بالعودة الطوعية للاجئين السوريين في تخطيط المشاريع الجديدة					X					
البحث عن أصناف مناسبة للتصدير وتجهيز الأغذية في السوق المحلية								X	X	X
التحوّل من الزراعة التقليدية إلى الزراعة العضوية والدائمة، مع التأكيد على الجودة والعلامة التجارية، والمبيعات في الأسواق المتخصصة								X		X
المجموع	**الأصول المالية**	**الأصول المادية**	**الأصول الاجتماعية**	**الأصول البشرية**	**الأصول الطبيعية**	**الأصول المؤسسية**	**توريد المدخلات**	**تقنيات الإنتاج**	**مرحلتا ما بعد الحصاد والمعالجة**	**الوصول إلى الأسواق**
	6	**3**	**11**	**5**	**0**	**14**	**5**	**8**	**4**	**8**

وفي ما يتعلق بتوصيات نهج سلسلة القيمة، يسود التوازن بين مستوى الإعداد (تقنيات الإمداد والإنتاج في المدخلات) والمستوى النهائي (ما بعد الحصاد والتسويق). ويدل ذلك على أن معظم الجهات المعنية تدرك أهمية إدماج مراحل مختلفة من سلاسل القيمة في برامجها المستقبلية. وفي هذه المرحلة من الزمن، ومع ما يعصف في لبنان من اضطرابات سياسية واقتصادية، تُبدي الأطراف المعنية استعداداً واضحاً للتحول من التدخلات الإنسانية إلى تدخلات إنمائية تُحدث آثاراً أطول أجلاً، ويعتمد ذلك على العمل مع الجهات المعنية المحلية على الارتقاء بسلاسل القيمة والقطاع الزراعي ككل. وطريقة التفكير هذه لا تؤثر على سلاسل قيمة محدّدة فحسب، بل على الاقتصاد بأسره.

جيم. تصورات المزارعين اللبنانيين: نتائج النقاشات الجماعية المركّزة

سعت النقاشات الجماعية المركّزة مع المزارعين اللبنانيين إلى فهم تصوراتهم حول تكامل مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية مع احتياجات التنمية الزراعية المحلية، ومساهمات هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية، ومساهمة عمل اللاجئين السوريين في تطوير سلسلة القيمة، والتحديات الكبرى الماثلة أمام المشاريع المنفّذة. وقد هدفت الجلسات الجماعية إلى فهم ما حققته هذه المشاريع من إنجازات رئيسية، وما ترتّب عنها من نتائج من حيث زيادة الإنتاجية ومرونة النُظُم الغذائية المحلية، وإلى تقديم توصيات بشأن وضع الخطط المستقبلية. وفي المناقشات التي أجريت في مناطق التجمعات الكبيرة للاجئين السوريين من حمص استرشدت المجموعات المُشارِكة باستبيان شبه منظم بلغت مدّته 60 دقيقة في المتوسط.

يضم **الجدول** 7 تجميعاً للمعلومات المستقاة من أربعة نقاشات جماعية مركّزة. وقد غاب التمثيل النسائي عن مجموعات المزارعين اللبنانيين بحكم هيمنة الرجال على العمل الزراعي، ويُحدّ ذلك من إمكانية فهم الأبعاد الجنسانية.

الجدول 7. التوزيع الجغرافي وأعداد المشاركين في النقاشات الجماعية المركّزة مع المزارعين اللبنانيين

النقاشات الجماعية المركّزة	التاريخ	عدد المشاركين		
		الرجال	النساء	المجموع
محافظة عكار				
بلدية عيدمون	3 حزيران/يونيو 2020	5	0	5
تعاونية/مشاتل تل عباس	3 حزيران/يونيو 2020	5	0	5
منطقة بعلبك				
تعاونية القاع	5 حزيران/يونيو 2020	4	0	4
تعاونية عرسال الزراعية	5 حزيران/يونيو 2020	6	0	6
المجموع		20	0	20

بعد نسخ البيانات وترميزها، تم تحليل نتائج المقابلات باستخدام تقنيات البيانات النوعية المستندة إلى المحتوى وتحليل الاتجاهات لتحديد أنماط التقارب (أو الاختلاف) بين مختلف المنظمات العاملة في مجال سُبُل كسب العيش الزراعية.

1. تكامل المشاريع مع التنمية الزراعية القائمة على السياق

ساهمت المشاريع الزراعية لسُبُل كسب العيش، المُنفّذة في إطار التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين واستهداف المجتمعات المضيفة، في توفير أشكال وآليات مختلفة من الدعم للمزارعين ومنتجي الأغذية اللبنانيين. كما عملت المشاريع مع المزارعين الأفراد ومنتجي الأغذية و/أو التعاونيات، ولا سيما التعاونيات التي تديرها النساء. وقدّمت المشاريع، التي تركّز تحديداً على الأصول البشرية والمادية لسُبُل كسب العيش، مساعدة فنية، مثل التدريب النظري والميداني على مختلف الممارسات الزراعية، بما في ذلك التقليم والتطعيم والحصاد وإدارة التربة وإدارة الآفات، ومعدات المزارعين الأفراد، مثل أنابيب الري وخلايا النحل وأدوات تربية النحل، وأدوات التقليم/التطعيم، فضلاً عن معدات تجهيز الأغذية للتعاونيات النسائية. وقد اهتمت بعض المشاريع بسلسلة واحدة من سلاسل القيمة أو بسلاسل عديدة، بينما عملت مشاريع أخرى على مواضيع شاملة مثل توريد المدخلات، والري، والميكنة، ومراقبة الجودة، والوصول إلى الأسواق.

تلقّى جميع المزارعين المشاركين في النقاشات تدريباً على موضوع واحد من المواضيع التالية أو العديد منها: تقنيات إنتاج في البيوت المحمية، وإنتاج الخضروات والفواكه، واستخراج البذور وحفظها، والزراعة الذكية مناخياً، وإنتاج الزيتون، ورش مبيدات الآفات، وإدارة الآفات. وصرح معظم المزارعين أن غالبية المشاريع لا تستجيب للاحتياجات المعقدة للمزارعين وللتحديات المتعدّدة التي يواجهها قطاع الزراعة. وقد حَدّد منفّذو المشروع مواضيع المساعدة الفنية من دون مراعاة العوامل التالية:

- خصائص المزارعين/المستفيدين: لم يخضع المشاركون لأي تقييمات قبل تنفيذ المشروع لمعرفة اهتماماتهم واحتياجاتهم وقدرتهم على تطبيق الممارسات والدروس المشتركة خلال فترة المشروع.
- نطاق الإنتاج والخصائص: تلقى المزارعون ذوو الخبرة والمزارعون الجدد والمزارعون ذوو الحيازات الصغيرة والمتوسطة الدورة التدريبية "القياسية" نفسها.
- احتياجات التنمية المحلية والإقليمية للمنطقة المستهدفة: تكرار بعض المشاريع نفس الدورات التدريبية التي أجريت في جميع أنحاء لبنان من دون مراعاة الاحتياجات والبيئة المحلية.

وذكر بعض المزارعين أن المشاريع لم تستند إلى التدخلات السابقة و/أو لم تكمل المشاريع الجارية في نفس المنطقة. وفي بعض الأحيان، شهدت هذه المشاريع بعض التداخل من جراء تقديمها نفس المواضيع التدريبية و/أو تركيزها على سلاسل القيمة نفسها. وقد وجد المزارعون أن توزيع الأصول (أنابيب الري، ومجموعات التقليم/التطعيم، ومجموعات الرش، وما إلى ذلك) وبعض المواضيع في الدورات التدريبية مفيدة جداً في تحسين كمية ونوعية منتجاتهم. ولوحِظت هذه التحسينات بصورة خاصة على مستوى التقليم وإدارة الآفات لأشجار الفاكهة، وتعبئة/تصنيف خضروات الدفيئة. بالإضافة إلى ذلك، فإنتاج الأسمدة العضوية العالية الجودة له إمكانات كبيرة، ويساعد المزارعين على خفض تكاليف الإنتاج، لا سيما في ظل الأزمة المالية الحالية. ويُدار هذا الإنتاج من قبل مقدّم خدمات محلّي أو إقليمي، أو بطريقة تعاونية في ما بين المزارعين لتحقيق أرباح أكثر وفعالية أكبر. ويتعيّن تقييم الأثر الاقتصادي لتقدير الفوائد النقدية المتأتية من جميع هذه التدابير والتحسينات المُدخلة على الكمية والنوعية.

وقليلة هي المشاريع التي تمكّنت من تقديم حلول ملموسة ومستدامة أو من الاستمرار في توفير أشكال مختلفة من الدعم للمزارعين. وتنفّذ عادةً هذا النوع من المشاريع المنظمات غير الحكومية الشعبية التي لا تغادر منطقة التدخل فور انتهاء المشروع. ولهذه المنظمات خطط واستراتيجيات إنمائية واضحة، وهي تعمل على إنشاء مراكز دائمة وذاتية الدعم لتوفير خدمات الإرشاد و/أو بعض المدخلات الزراعية بأسعار منصفة، مثل إنشاء مشتل زراعي خاص بتزويد المزارعين بالشتول. بيد أن هذا النهج الإنمائي الطويل الأجل لا يتلاءم دائماً مع ولاية العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية واستراتيجيتها. ويعود ذلك إلى تناولها عادةً أولويات الجهات المانحة وتصاميمها وتنفيذها مشاريع الطوارئ القصيرة الأجل مستهدفةً عدداً كبيراً من المستفيدين. وفي بعض المجالات، يصعب إيجاد شريك وطني محترف قادر على إدارة مركز الخدمات لدى انتهاء المشروع. لذلك، تلجأ بعض المنظمات غير الحكومية الدولية إلى تدخلات إنمائية محدودة لتقليص مخاطر الفشل في استراتيجيات الخروج.

في خضم الأزمة المالية الجارية في لبنان وجائحة كوفيد-19، تواجه مجتمعات اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية اللبنانية تدهوراً حاداً في قوتها الشرائية وارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة. وقد دفعت هذه الأوضاع بالعديد من المواطنين إلى العودة إلى الزراعة، ومعظمهم على نطاق ضيق وفي الحدائق المنزلية لزراعة الخضار الطازجة وإنتاج المونة. من جانبهم، يواجه المزارعون اللبنانيون تحديات هائلة من جراء انخفاض قيمة العملة المحلية والزيادة الكبيرة في تكلفة المدخلات الزراعية، بما في ذلك الشتول والأسمدة والمبيدات، التي ارتفع سعرها بنسبة 200 في المائة تقريباً في تموز/يوليو 2020. وقد أجبر ذلك العديد من المزارعين على تقليص المساحة المزروعة (تخفيف كثافة النباتات في نفس المساحة الإجمالية المزروعة) و/أو تقليل العمالة (عدد العمال و/أو ساعات العمل) لخفض تكلفة الإنتاج.

باختصار، دعمت مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية المزارعين اللبنانيين ومنتجي الأغذية بأشكال مختلفة. لكن، وفّرت معظم المشاريع مساعدة فنية غير منظّمة، ولا ترتكز إلى أهداف محدّدة أو توصيف ملائم، وينطبق ذلك تحديداً على المشاريع التي تتّخذ طابعاً إنسانياً صرفاً. وهي، بحكم تصميمها، لا تهدف إلى إيجاد حلول طويلة الأجل في مجال الزراعة. وفي ظل الحالة الاقتصادية الراهنة، أصبح القطاع الزراعي عُرضة لخطر الانهيار. فقد عَمَد العديد من المزارعين إلى تقليص مساحة الأراضي المزروعة، أو إلى التوقّف عن الزراعة لعدم قدرتهم على دفع تكاليف المدخلات الزراعية، وقد تكبّد العديد منهم بالفعل ديوناً كبيرة. ولمواجهة الأزمات المتعدّدة والمعقّدة التي تهدد القطاع الزراعي اللبناني، ينبغي التركيز في أنشطة الدعم على إشراك المزيد من المنظمات الشعبية المحترفة والقادرة على توفير حلول قائمة على السياق لمعالجة التحديات في سلسلة القيمة، وذلك باعتماد نهج جماعي لإدارة الأصول.

2. مساهمات المشروع في التنمية الاقتصادية المحلية

ذكر المزارعون اللبنانيون أن لمشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية آثاراً إيجابية بشكل عام، ولكنها تحتاج إلى تحسين لتحقيق نتائج مستدامة وملموسة. وتُقاس مساهمات المشاريع في التنمية الاقتصادية من خلال تقييم دورها في خفض تكلفة الإنتاج وزيادة حجم المبيعات وقيمتها. وتعود المساعدة الفنية والدورات التدريبية بفوائد على المستفيدين من المشاريع. بيد أنها لا تؤدي إلى نتائج اقتصادية قابلة للقياس على المديين القصير والمتوسط ما لم تقترن بأنشطة لتوريد المدخلات، وتدابير لتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، و/أو خدمات المبيعات/الإنتاج لخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الدخل.

في هذا السياق، ذُكرت ثلاث نتائج رئيسية. أولاً، ساهمت المشاتل الزراعية التي تديرها المنظمات الشعبية في خفض تكاليف المدخلات بنسبة 40 في المائة، من خلال المساعدة على زيادة قدرة الشتول على الصمود وإلغاء تكاليف النقل. ثانياً، ساعدت الثلاجات ومرفق التبريد في القاع المزارعين على تخزين منتجاتهم وضمان الحصول على أسعار أفضل في السوق. ثالثاً، استفاد المشاركون من التدريب على الزراعة واختيار البذور الذي يسمح في حصر تكاليف الإنتاج في السنوات القادمة من خلال الإنتاج الموسمي والمحلّي للبذور التي عادةً ما يستوردها لبنان. تتطرّق هذه العناوين بشكل خاص إلى التدخلات الناجحة، وهي لا تمثّل النتائج العامةَ المستخلصة من تدخلات التدريب على سُبل كسب العيش التي تستهدف اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

وتتمثّل أوجه القصور التي تشوب المشاريع المنفّذة من حيث التنمية الاقتصادية بما يلي:

أ. غياب التدخلات المجتمعية التي تفيد جميع أفراد المجتمع المحلّي، على سبيل المثال، من خلال التعاونيات التي توفر الآلات التي يمكن أن تفيد المجتمع الزراعي بأكمله. تنحصر المساعدة الفنية والأصول المقدّمة بالمستفيدين المباشرين والأفراد، وقد لا يستخدمونها على النحو الصحيح؛

ب. تتأثر معظم المشاريع بالطابع الطارئ/الإنساني، وهي مصممة لتلبية الاحتياجات الفورية والمؤقتة لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين وأفراد

المجتمع المضيف، دون مراعاة الاحتياجات الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل للقطاع الزراعي. وفي سياق أزمة لجوء مطولة، لا يمكن قياس مساهمات المشاريع في النهوض بالقطاع الزراعي ما لم يترافق ذلك بتقييم للأثر الاقتصادي.

لمعالجة أوجه القصور هذه، يتعيّن إجراء التدخلات المقررة بما يراعي متطلبات المزارعين وتطلعاتهم على امتداد سلاسل القيمة، بالإضافة إلى الاحتياجات الشاملة للقطاع الزراعي، على أن يتمّ ذلك قبل تصميم المشروع. فاحتياجات صغار المزارعين والمستهلكين النهائيين يجب أن تدخل في صلب أي تدخلات مقبلة، حيث أنها الأكثر تأثراً بالتغيّرات الاقتصادية والسياسية. إن إشراك المنظمات الشعبية والتعاونيات الموثوقة في تنفيذ المشاريع يولّد لدى المستفيدين شعوراً بالملكية، ويعزّز بالتالي استدامة إنجازات المشاريع إلى ما بعد فترة التمويل. ومن شأن بناء قدرات إضافية لهذه المنظمات حول إدارة الأصول في إطار خطة استدامة جيدة التنظيم أن يطور رأس مال اجتماعي ومؤسسي يسهم في التنمية الاقتصادية المحلية على الأجلين المتوسط والطويل.

3. تساهم العمالة الماهرة التي يؤمنها اللاجئون السوريون في تطوير سلاسل القيمة المحلية

لا يمكن الاستغناء عن العمالة الماهرة السورية في الأنشطة الزراعية اللبنانية، مثل الحرث والزراعة والتعشيب، والحصاد والتعبئة والتغليف. وقد توصّل المشاركون إلى هذا الاستنتاج من خلال النقاشات الجماعية المركّزة. غير أن لارتفاع تكاليف الإنتاج تبعات سلبية على كل من المزارعين اللبنانيين (الإنتاج) والقوة العاملة السورية (فرص العمل والدخل). وبصفة عامة، يفتقر لاجئو حمص إلى المعرفة اللازمة بالممارسات الزراعية، في حين أن اللاجئين القادمين من المناطق الريفية من المحافظة هم على دراية بالعديد من الممارسات الزراعية وسلاسل القيمة. كما أنهم منفتحون على تعلّم المزيد، ويَسهل العمل معهم في هذا المجال. وأشار بعض المزارعين اللبنانيين إلى أن بعد الأزمة السورية، لجأ بعض العمال الزراعيين السوريين المقيمين والعاملين أصلاً في لبنان إلى تسجيل أسمائهم كلاجئين سعياً إلى الحصول على الحماية القانونية من المنظمات الدولية المختصّة. وبذلك، بات هؤلاء العمال يستفيدون من المعونة الدولية، بالإضافة إلى الدخل المتأتي من عملهم في الزراعة. وغالباً ما كانوا يعودون إلى سوريا في نهاية الموسم، ولكن بعد الأزمة، بدأوا يقيمون بشكل دائم في لبنان، وأحضر بعضهم عائلاتهم. وتساعدهم المعونة المالية التي يتلقونها من المنظمات الدولية على تغطية ارتفاع تكاليف المعيشة في لبنان مقارنة بسوريا.

ووفقاً للمشاركين في النقاشات الجماعية المركّزة، من الصعب معرفة ما إذا كانت الدورات التدريبية تسمح بتحسين مهارات اللاجئين السوريين، وذلك للأسباب التالية:

أ. غالبية اللاجئين الذين يتلقون التدريب لا يتمّ توظيفهم للعمل في الزراعة؛

ب. الذين يجدون وظائف موسمية لا يعملون بالضرورة في نفس سلاسل القيمة و/أو لا يطبقون ما تعلموه في التدريب؛

ج. لا تجري المنظمات التي تنظّم التدريب أيٍّ من أنشطة الرصد والتقييم الرامية إلى فهم كيفية تطبيق اللاجئين المدربين لما تعلموه، إذا ما تمكنوا من الحصول على عمل.

وفي ما يتعلق بمساهمة هؤلاء العمال في تطوير سلاسل القيمة المحلية، شدّد المزارعون على ضرورة تركيز المشاريع على دعم النُظُم الزراعية، وذلك لتحسين الإنتاج وضمان دخل أفضل يتيح للمزارعين اللبنانيين توظيف عدد أكبر من العمال السوريين (سواء كانوا لاجئين أم لا)، أو على الأقلّ مساعدتهم في الحفاظ على أعمالهم خلال الأزمة الاقتصادية. وأضاف المزارعون أن اللاجئين الذين يحضرون التدريب على سُبُل كسب العيش وأنشطة الغذاء مقابل التدريب لا يهتمون حكماً بالعمل في الزراعة، بل أنهم على الأرجح يشاركون في البرنامج للاستفادة من الحوافز المالية المقدّمة التي تؤثر إيجاباً على أمنهم الغذائي. وبفعل نظام المعونة هذا، القائم على الحوافز المالية، تراجع اهتمام اللاجئين بإيجاد فرص عمل في مجال الزراعة، وبالمشاركة الفاعلة في نظام الإنتاج الزراعي والمنتجات الغذائية. وبما أنهم لا يستطيعون الحصول إلا على 40 إلى 60 ساعة شهرياً من التدريب مع منظمة غير حكومية واحدة، فقد وجد العديد منهم أنفسهم ينتقلون من مشروع إلى آخر لضمان دخل مستمر. إن دمج اللاجئين في نُظُم إنتاج الأغذية المحلية بوصفهم عمالاً ذوي مهارات، من شأنه أن يؤمن للعمال السوريين دخلاً مستقراً ويساعد المزارعين اللبنانيين على زيادة إنتاجهم.

وذكر المزارعون اللبنانيون أن عدد السوريين المشاركين في الأعمال الزراعية هو عدد قليل من اللاجئين الذين توافدوا إلى لبنان بعد بدء الأزمة. ويعتمد معظمهم على الرواتب والمشاريع الشهرية للأمم المتحدة كأنشطة مدرة للدخل (الغذاء مقابل الأصول والغذاء مقابل التدريب والنقد مقابل العمل). وهذا مفهوم خاطئ، إذ تُفيد تقارير مفوضية شؤون اللاجئين أن عدداً كبيراً من اللاجئين المسجلين يجنون نسبة كبيرة من دخلهم من العمل في مجالي الزراعة والبناء. كما أكّد المزارعون اللبنانيون أن تدريب اللاجئين السوريين لا يوفّر لهم بالضرورة ما يفتقرون إليه من خبرات، ولم تنشأ أي روابط بين اللاجئين السوريين المدربين والمزارعين

السوريين. ولكي يساهم اللاجئون السوريون في تطوير سلاسل القيمة المحلية، يجب أن تدعم المشاريع نظام الإنتاج بأكمله، مما سيكون له تأثير إيجابي على دخل المزارعين ويسمح لهم بتوظيف المزيد من العمال السوريين. وقد يتطلب ذلك من اللاجئين السوريين تطوير مهارات إضافية لتلبية الاحتياجات المحددة لسلاسل القيمة.

4. المساهمات في رفع مستوى سلاسل القيمة القائمة و/أو إدخال سلاسل قيمة مبتكرة

إن تطبيق نهج سلسلة القيمة في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية التي تستهدف المزارعين اللبنانيين واللاجئين السوريين يُعدّ مقاربة جديدة نسبياً. وبعض المنظمات الدولية والوطنية التي استندت إلى دراسات أولية لسلسلة القيمة لتصميم تدخلاتها لم تبادر إلى ذلك إلا في أوائل عام 2019. ولا يزال من المبكر تحليل مساهمة هذه المشاريع في تحسين أو رفع مستوى سلاسل القيمة القائمة، و/أو في إدخال سلاسل قيمة مبتكرة، إذ أن هذه التغييرات تحتاج إلى فترة من المراقبة والتوثيق تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات، من منظوري الإنتاج والتسويق على السواء.

ووفقاً للمشاركين في مجموعة التركيز، فإن بعض التدخلات التي أُجريت في العامين الأخيرين، وشملت أصنافاً جديدة من الفواكه والخضروات (مثل البطاطا والأفوكادو وعنب المائدة الخالي من البذور)، قد تُسهم في زيادة الإنتاجية وتحسين التسويق على المستويين الوطني والدولي. ولكن التحقّق من فعالية هذه التدخلات يتطلّب متابعة لمدة لا تقلّ عن ثلاث إلى خمس سنوات، ولا سيما بالنسبة لأشجار الفاكهة. كما أن إدخال بعض التقنيات المحسّنة في مرحلتي ما بعد الحصاد (التبريد والتعبئة والتغليف) وتجهيز الأغذية (توحيد الوصفات ومراقبة الجودة) قد تهيئ للمزارعين فرصة الدخول إلى أسواق جديدة بأسعار أعلى. بيد أن إدخال تكنولوجيات جديدة من شأنه أيضاً أن يزيد من تكلفة الإنتاج نظراً لارتفاع تكلفة صيانة المعدات جديدة. وقد شارك المزارعون اللبنانيون بالمشاريع التي تستهدف بشكل أساسي سلاسل القيمة الرئيسية التالية: الرمان وعنب المائدة والزيتون والمشمش والأفوكادو والمربيات والخضروات المكشوفة وفي البيوت المحمية.

5. التحديات الأساسية والدروس المستفادة من أنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية

عندما سُئِل المزارعون اللبنانيون عن التحديات الرئيسية التي تنطوي عليها أنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية والدروس المستفادة من هذه الأنشطة، أشاروا إلى المشاكل العامة لقطاع الزراعة (**الجدول 8**). وأعرب كثيرون عن قلقهم إزاء القيود الوطنية المفروضة على الزراعة. فبالنسبة إليهم، تمثّل هذه القيود تحدياً أكثر أهمية من التحديات التي تواجهها مشاريع محدّدة. ومال المزارعون إلى النظر إلى المشاريع الإنمائية من حيث نتائجها أو آثارها فقط، من دون التنبّه إلى مجمل عملية التغيير التي مرّوا بها.

الجدول 8. التحديات الرئيسية التي تواجه أنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية كما يراها المزارعون اللبنانيون

التحديات المادية	التحديات الاجتماعية	التحديات الطبيعية	التحديات البشرية	التحديات المالية	التحديات المؤسسية
لا ينطبق	• الفهم غير الكافي للديناميات الاجتماعية المحلية • ضعف التعاون بين المنظمات الإنمائية • انعدام الثقة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمزارعين بسبب تجارب سابقة غير ناجحة	• الزراعة العضوية غير الممكنة في لبنان بسبب حجم الأراضي وتقاربها	• الاختيار غير المناسب للمستفيدين، ولا سيما أولئك الذين يأتون إلى الدورات التدريبية للحصول على الحوافز النقدية، وليس بدافع الاهتمام • الجمع بين المزارعين المبتدئين والمزارعين المحترفين في نفس الدورات التدريبية • بعض المزارعين غير منفتحين على فكرة الأخذ بمشورة المهندسين والخبراء الزراعيين	• صعوبة الوصول إلى الأسواق، والتسعير غير المنصف بالنسبة للمزارع	• صعوبة الالتزام بمعايير وزارة الزراعة لتوزيع المبيدات والأسمدة

وتختلف طبيعة التحديات الحاسمة من الزوايا الاجتماعية والطبيعية، والبشرية والمالية والمؤسسية. وتتعلّق بعض التحديات بقطاع الزراعة ككل، وتؤثر على إمكانية تهيئة البيئة الملائمة لأنشطة المشاريع. وهي تشمل انخفاض قيمة الليرة اللبنانية والمنافسة في الأسواق مع المنتجات الأجنبية وهيمنة الوسيط في سوق الجملة. كما أن مواجهة التحديات على مستوى المشاريع تتطلّب فهم الديناميات الاجتماعية المحلية، وتعزيز آليات التعاون، وتحسين عملية اختيار المستفيدين، وتيسير الوصول إلى الأسواق. ومن شأن الاهتمام بهذه العناصر كافة أن ينعكس تحسناً على قطاع الزراعة ككل.

6. توصيات لوضع خطط جديدة لمشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية

خلال المناقشات الجماعية المركّزة، اقترح المزارعون عدداً من الاقتراحات بشأن الأنشطة الجديدة والتخطيط المستقبلي، كما هو موضح في **الجدول 9**. ويعرض الجدول التطلعات للمشاريع المستقبلية وللقطاع ككل، مع الإشارة إلى أن الاحتياجات الحالية تتطابق إلى حدٍّ كبير مع الأولويات الجديدة المحدّدة في استراتيجية وزارة الزراعة للفترة الممتدة بين عامي 2020 و2025.

الجدول 9. التوصيات التي اقترحها المزارعون اللبنانيون لأنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية المستقبلية

التوصيات المعنية					
بالجانب المادي	بالجانب الاجتماعي	بالجانب الطبيعي	بالجانب البشري	بالجانب المالي	بالجانب المؤسسي
• إنشاء وحدات تُعنى بمرحلة ما بعد الحصاد للنباتات العطرية وتعمل على تنويع إنتاجها • إنشاء وحدات تجهيز لإنتاج المونة • إنشاء مشاتل في مجموعات قروية تتيح إنتاج بذور بجودة عالية وأسعار معقولة واستحداث فرص عمل • تركيب ألواح شمسية لخفض تكاليف الطاقة في وحدات التجهيز وإمدادات الطاقة	• إنشاء تعاونيات فعالة وتحسين الأنظمة الداخلية للتعاونيات القائمة	• تنويع المنتجات الزراعية للحدّ من تعرّض الأسواق للصدمات وحماية التنوع البيولوجي الزراعي • إدخال سلاسل قيمة جديدة مثل النباتات العطرية والطبية • تعزيز رعاية قطعان الأغنام والماعز اللبناني • حيثما أمكن، تعزيز إنتاج السماد العضوي واستخدامه للتغلّب على الزيادة في أسعار الأسمدة المستوردة (المدفوعة بالدولار الأمريكي) • دعم المزارعين بالمدخلات الزراعية (الشتلات والسماد العضوي)	• توفير أنشطة تدريبية على كيفية استخراج البذور وإعادة زراعتها في الموسم المقبل، وإنتاج الكريات الخشبية من نفايات زيت الزيتون، وتحسين التعبئة والتغليف، وكيفية زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، من خلال التدريبات الميدانية وليس النظرية • تشجيع المزارعين على الانفتاح على تقبّل المشورة من الخبراء والمهندسين الزراعيين وخدمات الإرشاد • التوعية بأهمية الأسمدة العضوية • توفير أنشطة بناء القدرات لتوجيه المزارعين حول الأنواع التي يمكن زراعتها، والفترات أو المواسم الملائمة لذلك (جميع المزارعين في سهل عكار يزرعون نفس المحاصيل) • استعادة اهتمام الشباب بالأنشطة الزراعية، لا سيما مع ارتفاع مستوى البطالة	• دعم التسويق والوصول إلى الأسواق	• تعزيز وتحسين آلية الحوكمة المتبعة من وزارة الزراعة • زيادة ميزانية الوزارة وتقديم الدعم المالي للمزارعين لتمكينهم من مواجهة الأزمة الاقتصادية ومواصلة الإنتاج • تنفيذ مشاريع مع المنظمات غير الحكومية الوطنية الناشطة مع المجتمعات المحلية والأكثر وعياً بالسياق اللبناني • التنسيق مع التعاونيات والبلديات لتحقيق نتائج طويلة الأجل على مستوى المجتمع المحلي؛ الطلب إلى التعاونيات تحديد الأسعار، وتشجيع المحاصيل الموسمية، وتوجيه المزارعين حول ما يجب زراعته وبأي كمية • إنشاء وحدة خاصة لمتابعة العمل

دال. تصورات لاجئي حمص: نتائج المناقشات الجماعية المركّزة

سعت المناقشات الجماعية المركّزة مع اللاجئين السوريين إلى فهم مستوى مشاركتهم في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية في لبنان، وكيفية استجابة هذه المشاريع لاحتياجاتهم وإسهامها في زيادة فرص حصولهم على العمالة الماهرة، وما إذا كانت المشاريع تيسّر إدراجهم في سلاسل القيمة الزراعية في سوريا وإعادة إدماجهم عندما يقررون العودة الطوعية. وفي هذه المناقشات، استرشدت المجموعات المُشارِكة باستبيان شبه منظم وبلغت مدّة الجلسة 60 دقيقة في المتوسط. يقدم **الجدول 10** عرضاً توليفياً للمعلومات التي جُمعت من خمس مناقشات.

الجدول 10. التوزيع الجغرافي وأعداد المشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة مع اللاجئين السوريين من حمص

النقاشات الجماعية المركّزة	التاريخ	عدد المشاركين		
		الرجال	النساء	المجموع
محافظة عكار				
بلدية عيدمون	3 حزيران/يونيو 2020	6	0	6
مشاتل تل عباس	3 حزيران/يونيو 2020	0	5	5
مخيم حلبا للاجئين السوريين	16 حزيران/يونيو 2020	4	1	5
منطقة بعلبك				
رأس بعلبك – وحدة زراعية نموذجية	5 حزيران/يونيو 2020	3	0	3
تعاونية عرسال الزراعية	5 حزيران/يونيو 2020	4	1	5
المجموع		17	7	24

نُظِّمت المناقشات الجماعية المركّزة مع كيانات محلية في قرى مختارة. ولم يكن سهلاً ضمان عدد متساوٍ من اللاجئين الذكور والإناث للمشاركة في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية، وذلك لانعدام المعلومات الأساسية، ولا سيما عن التوزيع بين الجنسين لدى المشاركين في المشروع. وبعد نسخ البيانات وترميزها، تم تحليل نتائج المقابلات باستخدام تقنيات البيانات النوعية التي تستند إلى المحتوى وتحليل الاتجاهات لتحديد أنماط التقارب (أو الاختلاف) بين مختلف المنظمات العاملة في مجال سُبُل كسب العيش الزراعية.

1. جدوى المشروع ومدى استجابته لاحتياجات اللاجئين السوريين

أغلب لاجئي حمص المشاركين في النقاشات الجماعية المركّزة هم من الذين عملوا سابقاً في الأنشطة الزراعية في سوريا، كمزارعين أو رعاة ماشية أو عمال زراعيين. وبلغ عدد الذين لم يعملوا في الزراعة قبل نزوحهم إلى لبنان سبعة مشاركين من أصل 24 مشاركاً، شغل معظمهم وظائف في القطاع العام أو شارك في أنشطة متّصلة بالتجارة. وقد تعلّم المشاركون في التدريب بعض الممارسات الزراعية أثناء إقامتهم في لبنان، لا سيما أن معظمهم استقروا في مناطق زراعية حيث أتيحت لعدد منهم فرصة للعمل الموسمي. وأشار المشاركون إلى أن منطقة حمص هي منطقة زراعية، وأن أنواع المناخ والتربة في كل من لبنان وسوريا متشابهة جداً، وهو ما يفسّر أوجه التشابه في الإنتاج الموسمي. وكان القطاع الزراعي في سوريا يحصل على دعم كبير من الحكومة التي كانت توزع جميع المدخلات على عدد من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح ومحاصيل العلف، وتضمن شراء المحصول من المزارعين.

وأفاد أحد اللاجئين السوريين أن قبل الأزمة السورية، أي حوالي عام 2000، كان المزارعون في سوريا يزرعون الخضروات والحبوب فقط (الذرة، القمح، الخ.). ومع تطوّر الممارسات الزراعية، بدأوا بزراعة أشجار الفاكهة (غير المدعومة من الحكومة)، وهي أكثر ربحية وتتطلّب اهتماماً أقلّ. ويرى مشارك آخر أن أحد الاختلافات الرئيسية في الممارسات الزراعية بين لبنان وسوريا يكمن في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات، إذ يميل المزارعون السوريون إلى استخدام أقلّ قدر ممكن من الأسمدة ومبيدات الحشرات نظراً لارتفاع تكلفة شرائها من موردي القطاع الخاص، مقارنة بالاستخدام المفرط لهذه المواد في لبنان وديناميات السوق الحرة لهذه المدخلات.

يورد **الجدول 11** احتياجات اللاجئين السوريين من حمص، على النحو المحدّد من قبل المشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة. وأشار المشاركون في المناقشات الجماعية المركّزة إلى الاحتياجات الخاصة بالقطاع بدلاً من الاحتياجات الفنية. ويُعزى ذلك إلى أن المزارعين السوريين يملكون ما يلزم من مهارات، ولكنهم يحتاجون إلى البنية التحتية والدعم المالي عند عودتهم الطوعية إلى ديارهم.

الجدول 11. احتياجات اللاجئين السوريين من حمص والتحديات التي تواجههم في مجال الزراعة وسُبُل كسب العيش والأمن الغذائي

مرحلة ما قبل النزاع	مرحلة ما بعد النزاع بين عامي 2018 و2019
1. الاحتياجات الزراعية • صعوبة الحصول على المياه بسبب توزيعها بطريقة غير منصفة بين المناطق الساحلية والمناطق الريفية في حمص منذ منتصف عام 2000؛ تخصيص المياه لصالح مزارع البيوت المحمية والمدن على حساب الحقول • ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية (البذور والأسمدة) اللازمة لإنتاج الفواكه **2. الاحتياجات المعيشية** • تدهور الوضع الاقتصادي في سوريا وعدم كفاية فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل	**1. الاحتياجات الزراعية في لبنان** • شحّ الموارد المائية • ارتفاع تكلفة الطاقة المستخدمة في الري، وندرة موارد الوقود للمضخات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 • ارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، على سبيل المثال، بلغ سعر كيس الأسمدة زنة 25 كيلوغراماً 75 ألف ليرة لبنانية قبل عام 2019، لكنه بات يباع بـ 200 ألف ليرة لبنانية بحلول منتصف عام 2020، أي بزيادة قدرها 167 في المائة **2. الاحتياجات المعيشية** • قلة فرص العمل في مجال الزراعة، حيث اضطر العديد من المزارعين اللبنانيين إلى تخفيض عدد العمال بفعل الأزمة الاقتصادية • لا يهتم السوريون الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و25 سنة بالأنشطة الزراعية، بل باتوا يميلون نحو العمل في قطاع الخدمات حيث تحول القوانين والأنظمة اللبنانية دون توظيفهم • انخفاض ساعات العمل بسبب الوضع الاقتصادي. **3. احتياجات الأمن الغذائي** • تبرز الحاجة إلى زيادة قيمة البطاقة الغذائية بما يتناسب مع انخفاض قيمة العملة اللبنانية وزيادة التضخم • تسهيل الوصول إلى الأراضي الزراعية القريبة من تجمعات اللاجئين أو منازلهم المستأجرة واستخدامها، ما من شأنه أن يساعدهم على الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي

يتمّ اختيار اللاجئين المناسبين للمشاركة في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية استناداً إلى تقييمات الأمم المتحدة بشأن قابلية التعرّض للمخاطر. لكن هذه التقييمات لا تأخذ في الاعتبار الخبرة السابقة للمشاركين في مجال الإنتاج الزراعي والأغذية و/أو التعليم. وتعتمد جميع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، التي تنفذ أنشطة النقد مقابل العمل أو الغذاء مقابل التدريب أو الغذاء مقابل الأصول، الإجراءات المذكورة لاختيار المشاركين في المشاريع. وقد تفتقر مجموعات اللاجئين المشاركة في التدريب على كسب سبل العيش، واستحداث الأصول، والغذاء مقابل التدريب، ومبادرات الغذاء مقابل الأصول، إلى التجانس، حيث تجمع هذه التدريبات بين المزارعين ذوي الخبرة و/أو العمال الزراعيين واللاجئين الذين لم يعملوا أبداً في هذا المجال. وذكر أحد المشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة أن محتوى التدريب يمكن أن يعود بفائدة كبيرة على اللاجئين غير المتمرسين، ولكن ليس على اللاجئين ذوي الخبرة.

ويُعتبر المشاركون في برامج النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول من أكثر اللاجئين عرضة للمخاطر، فغالباً ما يقتصر مصدر دخلهم على بطاقة المساعدة النقدية التي تقدمها لهم مفوضية شؤون اللاجئين. ولذلك، فإن الحوافز المالية الممنوحة لقاء المشاركة في برنامج الغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول تُسهم في تعزيز أمنهم الغذائي. ولكن غالباً ما تحقق برامج التدريب هذه فوائد مؤقتة، إذ أن معظم اللاجئين المشاركين في النقاشات الجماعية المركّزة تنقصهم القدرة على ممارسة أعمال دائمة أو موسمية بعد مشاركتهم في التدريب و/أو لا يبدون اهتماماً بذلك.

ووفقاً لأحد المشاركين، يحصل عادةً فرد واحد فقط من أفراد الأسرة، والمرأة غالباً، على عمل دائم أو موسمي. ولا يستطيع الأعضاء الآخرون العمل لأنهم كبار في السن أو أطفال. كما أن أرباب العمل يفضلون توظيف النساء لأنهم يتقاضون أجراً أقلّ من أجر الرجال. وفي ظل الوضع الاقتصادي الصعب وانتشار جائحة كوفيد-19، ومع قيام العديد من المزارعين بتخفيض ساعات العمل و/أو عدد العمال، فإن الفرص المتاحة للسوريين في مجال الزراعة آخذة في التناقص. وقد أفاد أحد المشاركين بأن المُزارع الذي يعمل لديه بدأ في الحدّ من استخدام المواد الكيميائية، وأنه بات غير قادر على الريّ بشكل صحيح بسبب زيادة تكاليف الإنتاج، وأنه يخفض ساعات العمل.

قدمت مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية للاجئين السوريين المساعدة الفنية بصورة رئيسية والمعدات في حالات قليلة (مثل أواني صنع الصابون وأنابيب الري بالتنقيط). وتخصصت بعض المشاريع في واحدة من سلاسل القيمة أو في سلاسل عديدة، مثل الزراعة العضوية، وصنع المخلل والجبن، وإنتاج البذور والشتلات، وإنتاج أشجار الفاكهة، وإنتاج خضروات في البيوت المحمية، والزراعة في حاويات أو أوعية يُعاد تدويرها (الزجاجات البلاستيكية، والحاويات غير المستخدمة، الخ). وأوضح أحد المشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة أن عدداً من الجلسات عقد خلال المراحل الأولى من المشروع لتبادل الأفكار بشأن القطاعات التي قد ترغب المرأة بالعمل فيها، وهي لا تقتصر على الزراعة. ومع تدابير الإغلاق التي فرضتها جائحة كوفيد-19، تحوّل تركيز منظمة الأغذية والزراعة إلى القطاع الزراعي فقط، ليتمّ بعد ذلك إلغاء المشروع نظراً لنقص المياه في المنطقة (عرسال). وأعرب المشاركون في المناقشات الجماعية المركّزة عن تقديرهم الكبير للمنهجية المتّبعة في هذا المشروع لأنها تقوم على إشراك المتدربين في وضع الخيارات المتعلّقة بتوجيه الدعم. كما شدّدوا على أنها المرة الأولى التي يُسألون فيها عمّا يريدون القيام به وعن توقعاتهم من المشروع. ومن شأن التشاور مع المشاركين وتعزيز المعرفة بشأن تقنيات إنتاج سلاسل القيمة المختلفة أن يساعد المشاركين على العمل في المستقبل، حيث أنهم لم يتمكنوا من الحصول على فرص عمل مع ما تعلموه حتى الآن في لبنان.

اتخذت معظم الدورات التدريبية طابعاً نظرياً. وصرح المشاركون في النقاشات المركّزة إنهم لا يستطيعون الوصول إلى الأراضي الزراعية أو موارد الإنتاج في لبنان لممارسة ما تعلموه في التدريب، بل يتعيّن عليهم انتظار العودة إلى سوريا لتطبيق ذلك، إذا ما تمكنوا من الوصول إلى الأراضي والمياه هناك. وخلال التدريب على منتجات البيوت المحمية، أشار المشاركون إلى أن هذا الموضوع لا ينطبق على حالتهم، إذ أن المزارعين في حمص لا يمارسون زراعة البيوت المحمية. لذلك فإن التدريب على منتجات البيوت المحمية لا يحقق الفوائد المرجوة من دون الاستثمار في نظام الإنتاج هذا، ما لم يذهب المزارعون للعمل في أماكن أخرى. في المقابل، أثارت بعض مواضيع التدريب الأخرى اهتماماً أكبر لدى المشاركين، مثل التسميد من النفايات العضوية، وزراعة الشتول من البذور، وزراعة الحدائق المنزلية. واعتبر العديد من المشاركين في مجموعات التركيز هذه الممارسات والمهارات الصغيرة مفيدة، حيث يمكنهم وضعها موضع التنفيذ في لبنان، إذا كان لديهم إمكانية الوصول إلى الموارد، وكذلك عند عودتهم الطوعية إلى سوريا.

وبشكل عام، ارتبطت المشاريع المنفَّذة من عام 2017 حتى عام 2019 باللاجئين السوريين، ولكنها لم تستجب جميعها لاحتياجاتهم الخاصة. وأوضح اللاجئون أن كل ما تعلموه قد يكون ذا فائدة في يوم من الأيام ولن يخسروا شيئاً. إلا أن هذه الإجابة قد تنحرف عن الواقع بسبب رغبة بعض المشاركين في الحصول على بدل نقدي من التدريبات ولا تعكس تماماً اهتمامهم الفعلي بمحتوى التدريب. فالمواضيع التي أثبتت جدواها في حياتهم اليومية في لبنان وسوريا، مثل التسميد، وإنتاج الشتلات، والبستنة المنزلية ليست بالضرورة أنشطة مدرّة للدخل. لذلك، لا بد من التفكير في احتياجات اللاجئين قبل الشروع في برامج تدريب قد لا يستخدمها اللاجئون في لبنان أو في سوريا.

2. فعالية المشروع والنتائج الرئيسية

وفقاً للمشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة، فإن النتائج الرئيسية لأنشطة سُبُل كسب العيش الزراعية هي:

- إدخال مواضيع جديدة وزيادة المعرفة، ولكن دون دورات عملية في معظم المشاريع.
- غرست هذه المشاريع لدى المشاركين الرغبة في المغامرة في مجال الزراعة، ولكن على نطاق صغير فقط في الحدائق المنزلية أو على الشرفات.
- اقتصرت فوائد التدريب وممارساته على استهلاك الأسر المعيشية، وبخاصةٍ بالنسبة إلى الأشخاص القادرين على ممارسة ما تعلموه من إنتاج المونة أو الممارسات الزراعية داخل تجمعاتهم متى أمكن، أو في حدائق المنازل المستأجرة متى توافرت.
- بعد انتهاء التدريب المهني، قدمت إحدى المنظمات إلى المشاركين تدريباً داخلياً مدفوع الأجر لمدة شهر واحد، وقد أمَّن لهم ذلك دخلاً.

وقد أفاد جميع المشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة أن الأنشطة الزراعية لكسب العيش استجابت إلى احتياجاتهم من حيث الدخل الإضافي بصورة مؤقتة، من خلال مبادرات النقد مقابل العمل، والغذاء مقابل التدريب، والغذاء مقابل الأصول. وقد ساعدهم ذلك على تأمين جزء من احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الغذاء، وهو ما يمثّل في الواقع الهدف الرئيسي لهذه البرامج. وضمنت الدورات التدريبية المتعلّقة بمختلف ممارسات كسب العيش الزراعية دخلاً إضافياً لدعم الأمن الغذائي، وتوفير رسوم استئجار المساكن أو الخيم خلال الفترة القصيرة للمشروع التي تتراوح بين أربعة وستة أسابيع. إلا أن التدريب لم يسمح بتوفير فرص عمل جديدة أو بتيسير الوصول إلى وظائف قصيرة الأجل تتطلب عمالة ماهرة. وفي بعض المشاريع المتصلة بتجهيز الأغذية، أُتيح للمتدربين تدريب داخلي مدفوع الأجر لمدة شهر واحد. ولكن، فور انتهاء التمويل، لم يعد صاحب العمل قادراً على دفع الأجور. ويشير ذلك إلى أن صاحب العمل

قَبِل بالمتدربين الداخليين لحصوله بالفعل على قيمة البدل النقدي للتدريب، وليس بدافع اهتمامه بتوظيف عمالة ماهرة. وقد انحصرت الفوائد الملموسة لبرامج التدريب بعدد قليل من المشاركين الذين استقروا في وحدات سكنية تتيح لهم الوصول إلى قطع صغيرة جداً أو حدائق لزراعة بعض الخضروات. ففي هذه الحالة، تمكّن هؤلاء من تطبيق ما تعلموه عن تصميم الحدائق الصغيرة، والحفاظ على التربة، والتسميد، وإنتاج الخضروات العضوية على نطاق صغير جداً للاكتفاء الذاتي. وقد اعتاد عدد كبير من الأشخاص على القيام بذلك في سوريا، وأحياناً على نطاق أوسع في مساحة تكفي لتوفير الخضروات الطازجة للاستهلاك المنزلي.

وأحد المشاركين الذي كان يعمل في مجال النحاس في حمص، ولم يشارك في أي أنشطة زراعية من قبل، يعمل كعامل زراعي في لبنان. عند انتقاله إلى لبنان قبل سبع سنوات، تعلّم الممارسات الزراعية وعمل في الزراعة لأنها كانت الوظيفة الوحيدة المتاحة، وقد ساهمت أنشطة كسب العيش الزراعية في تعزيز معرفته، خاصةً في إنتاج الزيتون. كما ذكر أنه لم يكن يزرع الخضروات بجوار منزله من قبل، لكنه بدأ بذلك نتيجة تضخّم أسعار المواد الغذائية، مشيراً إلى نيته بالعمل في الزراعة وليس في صناعة النحاس عند عودته إلى حمص لأنه بات يفضّل الأنشطة الزراعية ويرتبط كثيراً بالأرض. ويعمل هذا اللاجئ حالياً لدى امرأة لبنانية تملك حقل بطاطا ويتقاضى 30,000 ليرة لبنانية يومياً. ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والضغوط على أمنه الغذائي المنزلي، قد يتخلّى عن إيجار منزله ليستأجر حقلاً صغيراً لزراعة المواد الغذائية الأساسية للاستهلاك المنزلي، وبيع الإنتاج الفائض إن وُجد، ويبني خيمة للعيش فيها.

شملت النتائج الرئيسية للسُبُل الزراعية لكسب العيش بالنسبة للاجئين تعلّم مواضيع جديدة وزيادة خبراتهم الفنية، وتعزيز رغبتهم في المغامرة في مجال زراعة البساتين أو الحدائق، وتعليمهم كيفية إنتاج المونة أو تحسين معرفتهم في هذا المجال، من بين ممارسات زراعية أخرى. وساهمت معظم المشاريع في زيادة الدخل الشهري للمستفيدين بتقديم حوافز نقدية وبرامج النقد مقابل العمل، لكنها في المقابل لم توفّر أي فرص عمل مؤقتة أو دائمة خارج إطار المشاريع. فبعد انقضاء عشر سنوات تقريباً على بدء النزاع السوري، لا يزال اللاجئون يعتمدون على المساعدات الدولية والدعم المقدّم من المشاريع. واعتماد اللاجئين على المساعدات لم يفضِ إلى استنزاف المعونة فحسب، بل حدّ أيضاً من الحلول الملموسة لهذه الأزمة الطويلة الأمد، وترك تداعيات على الزراعة. فهذا القطاع يعتمد على العمالة السورية ويُعدّ المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية المحلية في المناطق الريفية التي يستقر فيها غالبية اللاجئين، بالإضافة إلى دوره المفصلي في ضمان الأمن الغذائي لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين على السواء.

3. العوامل المرتبطة بسُبُل كسب العيش المشجّعة على العودة الطوعية إلى سوريا والعوامل المُقيِّدة لهذه العودة

يورد **الجدول 12** عوامل كسب العيش التي تشجّع اللاجئين على العودة الطوعية إلى سوريا بأمان وكرامة والمشاركة في الإنتاج الزراعي والأنشطة المتّصلة، على النحو المحدّد من قبل المشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة.

الجدول 12. عوامل كسب العيش التي تشجّع على العودة الطوعية إلى سوريا والمشاركة في الإنتاج الزراعي

العوامل المادية	العوامل الاجتماعية	العوامل الطبيعية	العوامل البشرية	العوامل المالية	العوامل المؤسسية
• الوصول إلى الآلات الزراعية • قد تصبح عودة الأشخاص الذين يملكون متاجر ممكنة إذا ما استطاعوا استعادة ممتلكاتهم المدمرة في سوريا أو الوصول إلى تلك التي يشغلها الآن أشخاص آخرون • توفّر التكنولوجيا الزراعية المتقدّمة	• تشجيع الناس على العودة للعيش مع أسرهم في بلدهم	• قد تصبح عودة الأشخاص الذين يملكون أراض ممكنة إذا ما استطاعوا استعادة ممتلكاتهم المدمرة في سوريا أو الوصول إلى تلك التي يشغلها الآن أشخاص آخرون • التوزيع المنصف للمياه بين منتجات البيوت المحمية ومنتجات الحقول المفتوحة، كما بين المدن والمناطق الريفية	• الخبرة الفنية للاجئين في مجال الزراعة؛ وقد اكتسب البعض هذه الخبرة في لبنان • يجب أن تصبح المعرفة الزراعية جزءاً من الثقافة • وجود مهندسين زراعيين ذوي مهارات	• تكلفة الزراعة في سوريا أرخص مما هي عليه في لبنان • سوريا سوق كبيرة حيث يمكن بيع مختلف أنواع المنتجات الزراعية ودرجاتها	• القطاع الزراعي المدعوم في سوريا

الجدول 13. العوامل المرتبطة بسُبُل كسب العيش التي تحول دون عودة اللاجئين الطوعية إلى سوريا والمشاركة في الإنتاج الزراعي

العوامل المادية	العوامل الاجتماعية	العوامل الطبيعية	العوامل البشرية	العوامل المالية	العوامل المؤسسية
• انعدام الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والطاقة • المنازل المدمرة • تعذّر الوصول إلى المدخلات الزراعية • صعوبة إصلاح الآبار وقنوات الري	• التبعات النفسية للنزاع وفقدان الأهل والأقارب؛ خوف اللاجئين على سلامتهم إذا عادوا إلى سوريا	• قطع الأشجار أو حرقها في العديد من البساتين • عدم توفر المياه أو توزيعها بشكلٍ غير منصف • القضايا المتعلّقة بملكية الأراضي والأراضي المحتلة من قبل الجماعات الأخرى في سوريا	لا ينطبق	• العمالة غير مضمونة • ارتفاع أسعار السلع الأساسية • الأزمة المالية في سوريا	• عدم الاستقرار السياسي والاعتبارات الأمنية • اعتاد المزارعون على توجيهات الحكومة بشأن الأنواع التي يمكن زراعتها وشرائها لمنتجاتهم؛ لا يستطيع المزارعون الحصول على الأسعار التي يريدونها

يورد **الجدول 13** عوامل كسب العيش التي تحدّ من إمكانية عودة اللاجئين الطوعية إلى سوريا والمشاركة في الإنتاج الزراعي والأنشطة المتّصلة، على النحو المحدّد من قبل المشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة.

إن العوامل المرتبطة بسُبُل كسب العيش التي تشجّع على العودة الطوعية للاجئين السوريين والعوامل التي تحول دون عودتهم الطوعية تُشير إلى الفرص المتاحة للزراعة في سوريا. ومتى توفرت للاجئين فرص الوصول إلى أراضيهم والتوزيع المنصف للمياه، فقد يرغب العديد منهم بالعودة والمغامرة في قطاع الزراعة، وإعالة أسرهم، وإعادة البناء. في المقابل، قد تقف الاضطرابات السياسية والاقتصادية، ومصادرة الأراضي، حائلاً أمام عودة لاجئين آخرين. ولم تُذكر الأصول البشرية، أي الخبرة الفنية، كحاجز أمام عودتهم الطوعية، حيث أن غالبيتهم كانوا منخرطين في الإنتاج الزراعي (إما كمزارعين أو باكتساب مهارات زراعية جديدة في لبنان)، ويمتلكون المهارات الكافية لإحياء نشاطاتهم فور عودتهم. أما بعض اللاجئين الذين لم يشاركوا في الأنشطة الزراعية قبل النزوح، فأعربوا عن استعدادهم لممارسة الزراعة، لكن للاستهلاك المنزلي فقط، ولن يحتاجوا بالتالي إلى المعرفة المتقدّمة اللازمة للإنتاج الزراعي على نطاق واسع لأغراض تجارية. وفي كلتا الحالتين، فإن العامل الأهم بالنسبة لجميع اللاجئين هو الاستقرار السياسي والأمن.

4. توصيات لوضع الخطط المستقبلية لمشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية

في ما يلي المشاريع/الأنشطة التي أوصى بها المشاركون في المناقشات الجماعية المركّزة:

- لا ينبغي أن يقتصر عمل اللاجئين السوريين على الزراعة والبناء والوظائف المتعلقة بالبيئة في لبنان. فهذه القطاعات لا تستطيع توفير فرص عمل لكافة اللاجئين، كما أنهم ليسوا جميعاً مهتمين بهذه القطاعات، وخاصةً الشباب منهم. وترتبط هذه المسألة بموقف الحكومة اللبنانية تجاه اللاجئين وبمستوى اندماجهم في الاقتصاد الوطني.
- ينبغي تمديد الأطر الزمنية للمشروع، ومدة برامج التدريب وتواترها، كما يجب أن يشتمل التدريب على دورات أكثر عملية.
- ينبغي أن تشمل المشاريع أنشطة مصمّمة خصيصاً لربط المتدربين بسوق العمل لتمكينهم من البحث عن وظائف دائمة أو موسمية.
- ينبغي النظر في خصائص/مصالح المستفيدين المحتملين عند إعداد خطط المشاريع، بدل الاعتماد فقط على عاملي انكشافهم على المخاطر واهتمامهم بالحوافز النقدية. ويمكن القيام بذلك من خلال عقد جلسات لتبادل الأفكار مع المشاركين ومناقشة احتياجاتهم واهتماماتهم والتحديات التي تعترضهم.

وأوصى المشاركون في المناقشات الجماعية المركّزة باتخاذ تدابير لدعم عودتهم إلى حمص وإعادة إشراكهم في الأنشطة الزراعية لكسب العيش، كما هو مبيّن في **الجدول 14**.

الجدول 14. التدابير الموصى باعتمادها لدعم إعادة إشراك اللاجئين السوريين في الأنشطة الزراعية عند عودتهم طوعاً إلى سوريا

العوامل المادية	العوامل الاجتماعية	العوامل الطبيعية	العوامل البشرية	العوامل المالية	العوامل المؤسسية
• دعم عملية توريد المدخلات بأسعار مخفضة بالنسبة للبذور والشتلات والأسمدة، إلخ. • تحسين المكننة الزراعية وإدخال تقنيات جديدة لزيادة الإنتاجية • إعادة تأهيل الآبار وقنوات الري • تركيب الألواح الشمسية لخفض تكاليف الديزل	• ضمان السلامة والأمن، والحدّ من التوتر الاجتماعي بين المجتمعات المحلية التي بقيت في سوريا، والسكان الذين غادروا خلال النزاع	• ضمان سُبُل الوصول إلى المياه والتوزيع العادل للموارد • ضمان الوصول إلى الأراضي التي دُمرت خلال النزاع ومساعدة المزارعين على إعادة زراعة البساتين • تنشيط قطاع الأغنام ودعم الإنتاج الحيواني	• توفير التدريب العملي على إنتاج الفواكه والخضروات باستخدام أساليب أكثر تقدماً، مع التركيز على التكنولوجيات	• توفير التمويل الأولي لإعادة بناء الأصول المادية المدمرة	لا ينطبق

وفقاً للمشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة، رتبت الأزمة الاقتصادية الراهنة وجائحة كوفيد-19 ديوناً كبيرة على بعض الأسر السورية التي لا يعمل أيّ من أفرادها، والتي اضطرت جراء ذلك إلى العودة إلى سوريا. أما الأسر الأخرى التي يعمل فردٌ واحدٌ على الأقلّ من أفرادها، فهي ترى أن عودتها ما زالت بعيدة بحكم أن الحالة الاقتصادية تتدهور هناك أيضاً. وعلى الرغم من الحالة الصعبة للغاية في لبنان، لا يزالون يحصلون على دعم الأمم المتحدة من خلال بطاقة الغذاء.

باختصار، فإن الخطوات الموصى بها لدعم إعادة إدماج اللاجئين السوريين في الإنتاج الزراعي عند عودتهم الطوعية إلى سوريا تنطوي على أصول مادية واجتماعية، وطبيعية وبشرية ومالية. إن توفير الدعم اللازم لإعادة إشراك اللاجئين السوريين في الأنشطة الزراعية بعد عودتهم إلى سوريا يقوم على عدد من التدابير، منها توفير المدخلات، وتحسين الميكنة الزراعية، وإصلاح الآبار وتركيب الألواح الشمسية لخفض تكاليف الطاقة، وضمان السلامة والأمن، وضمان سُبُل الوصول إلى المياه والأراضي، وتنشيط قطاعات الأغنام ودعم إنتاج الماشية، وتوفير التدريب العملي والأكثر تقدماً لإدخال ممارسات مبتكرة، وتوفير الأموال الأولية. وفي لبنان، تُعد الأصول البشرية من أكثر الاستثمارات كفاءة لتحسين المهارات ورفع مستوى المعرفة لدى اللاجئين الطامحين إلى إحياء الأنشطة الزراعية التقليدية أو إطلاق أنشطة جديدة بعد عودتهم إلى ديارهم. ويمكن معالجة الأصول المتبقية بعد العودة إلى سوريا.

هاء. تصورات اللاجئين من حمص: نتائج المسح والتحليل

هدَفَ المسح الخاص باللاجئين السوريين من حمص إلى فهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمستجيبين والمشاريع التي شاركوا فيها، ملقياً الضوء على التحديات الفنية والمؤسسية التي كانت تواجه قطاع الزراعة في سوريا قبل النزاع. كما بحَث المسح في ما إذا كانت هذه التحديات، والفنية منها بشكل رئيسي، قد عولجت في مبادرات كسب العيش في لبنان. وحدد المسح الروابط الاقتصادية والاجتماعية قبل النزاع بين السوريين واللبنانيين، وحددت الاختلافات في سُبل عيشهم بين فترة ما قبل النزاع وأثناء إقامتهم في لبنان. وبشكل أكثر تحديداً، نظر البحث في مشاركتهم في سلاسل

القيمة الجديدة، واكتسابهم مهارات وممارسات مختلفة تتعلق بسلاسل القيمة التي شاركوا فيها في سوريا، وفرص كسب العيش الجديدة التي أتيحت لهم. وتطرّق هذا البحث إلى تصورات اللاجئين عن الحواجز المعيشية التي تنطوي عليها أصول سُبُل كسب العيش الزراعية الخمسة (المادية والاجتماعية والطبيعية والمالية والبشرية) المشمولة في الدراسة، مع ما يقترن بها من إجراءات وتحديات مؤسسية، والتي تحول دون عودتهم الطوعية إلى حمص.

استرشدت المسوح المنفّذة مع اللاجئين باستبيان، واستغرق إجراء كل منها حوالي 24 دقيقة. وفي حزيران/يونيو 2020، نُفِّذ 20 مسحاً ميدانياً، و90 مسحاً من خلال مكالمات هاتفية (بسبب إجراءات الإقفال المتعلقة بكوفيد-19) باستخدام قائمة اتصال مقدّمة من مفوضية شؤون اللاجئين (من خلال اتفاق لتبادل البيانات مع الإسكوا)، وقائمة من المنظمات غير الحكومية والتعاونيات المعنية، ويتضمن التجميع التالي معلومات من جميع المسوح الـ 110. واختير عدد الأشخاص المشمولين في العيّنة بصورة تناسبية، وفقاً لتوزيع لاجئي حمص في مناطق لبنانية مختلفة، واستناداً إلى المعلومات الواردة من مفوضية شؤون اللاجئين: 50 مجيباً يعيشون في عكار، و50 في بعلبك، و10 في المنية الضنية.

1. التركيبة السكانية/الخصائص السكانية

أ. نوع الجنس

يُظهر توزيع المجيبين بين الجنسين في العيّنة المشمولة في المسح ميلاً طفيفاً نحو النساء، إذ بلغت نسبة الذكور 44 في المائة والإناث 56 في المائة. ويشبه هذا التوزيع التكوين الجنساني العام للاجئين السوريين في لبنان (**الشكل 4**).

الشكل 4. توزيع المجيبين بين الجنسين في عيّنة المسح

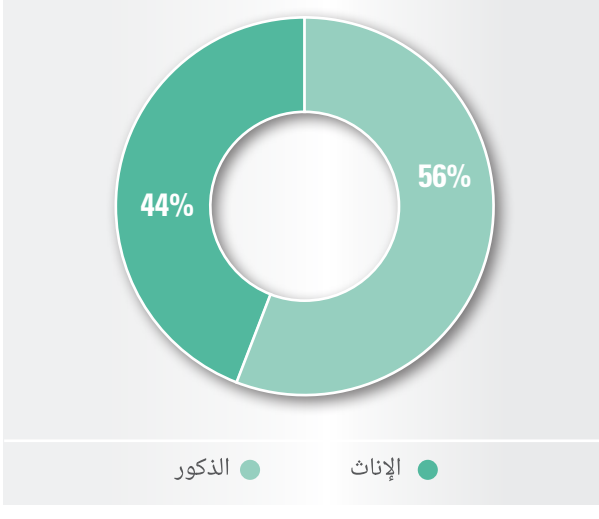

ب. العمر والحالة الاجتماعية

تمثّلت الفئتان العمريتان الرئيسيتان للمستجيبين بالشباب البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاماً (43 في المائة) والبالغين في منتصف العمر الذين تتراوح أعمارهم بين 36 و55 عاماً (48 في المائة)، وأغلبهم من المتزوجين (86 في المائة). انظر **الشكل 5** و**الشكل 6**.

الشكل 5. المجيبون على المسح حسب العمر

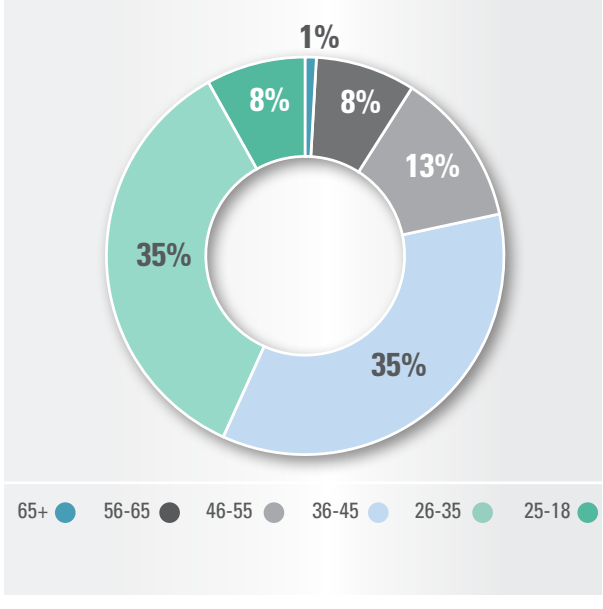

الشكل 6. المجيبون على المسح حسب الحالة الاجتماعية

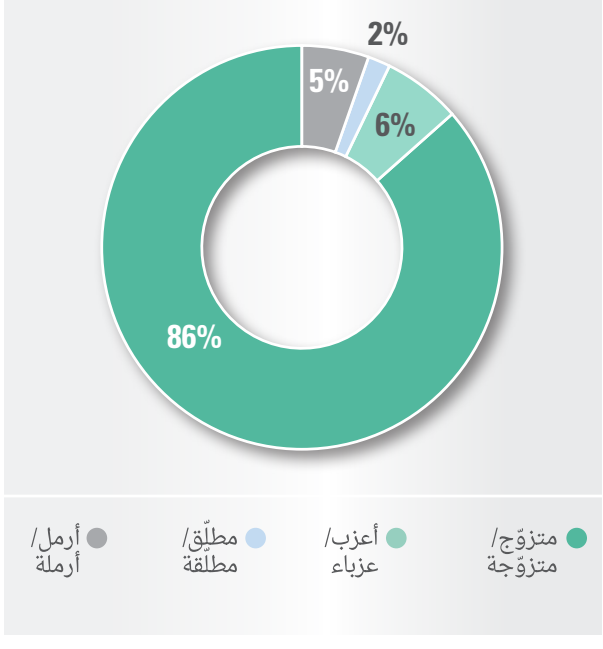

ج. مستوى التعليم

من بين مجموع المجيبين، تلقى 92 في المائة منهم تعليمهم، وحصل 21 في المائة منهم على شهادة ابتدائية، و49 في المائة على شهادة ثانوية، و10 في المائة على شهادة جامعية، و12 في المائة على إجازة تعليمية فنية، فيما اقتصرت نسبة الأميين على 8 في المائة فقط (**الشكل 7**). وتشير النسبة المئوية الصغيرة للاجئين الحاصلين على شهادة جامعية إلى أن المجيبين هم أساساً من المناطق الريفية، ويشاركون بطريقة أو بأخرى في الأنشطة الريفية الزراعية وغير الزراعية.

الشكل 7. المجيبون على المسح حسب مستوى التعليم

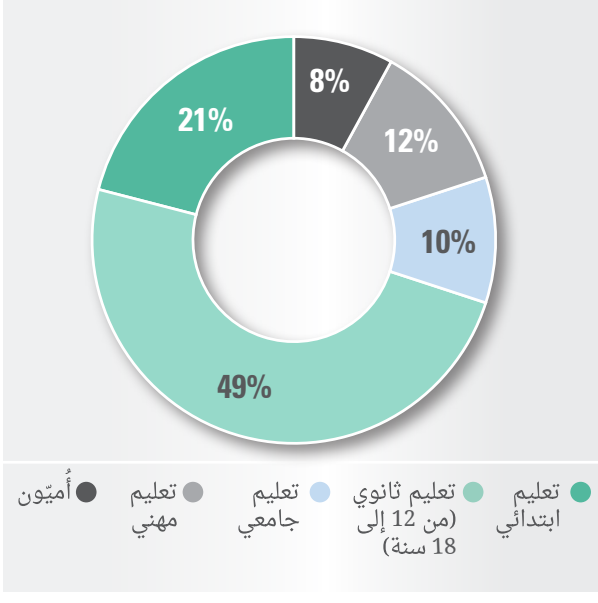

د. المهنة ومصدر الدخل في سوريا قبل النزوح

توزع المجيبون من حيث المهنة ومصدر الدخل بين 14 في المائة من الطلاب، و23 في المائة من العاطلين عن العمل (92 في المائة منهم من النساء اللواتي يقمن بأعمال رعاية غير مدفوعة الأجر في المنزل)، و63 في المائة لديهم مصدر دخل واحد أو أكثر. وتوزّعت الفئة الأخيرة من المجيبين على النحو التالي: 49 في المائة لديهم مصدر واحد للدخل، و13 في المائة مصدران، و2 في المائة لديهم ثلاثة مصادر. وبيّن المسح أن المصادر الرئيسية للدخل هي الزراعة (36 في المائة من المزارعين و6 في المائة من العمال الزراعيين) والعمالة/الوظائف غير الزراعية (16 في المائة في القطاع الخاص و13 في المائة في القطاع العام). وتمثّل المصدر الرئيسي للدخل بنسبة الـ 29 في المائة المتبقية في التعليم والبناء والخدمات والأعمال التجارية (**الشكل 8**).

الشكل 8. المصدر الرئيسي لدخل المجيبين قبل النزوح

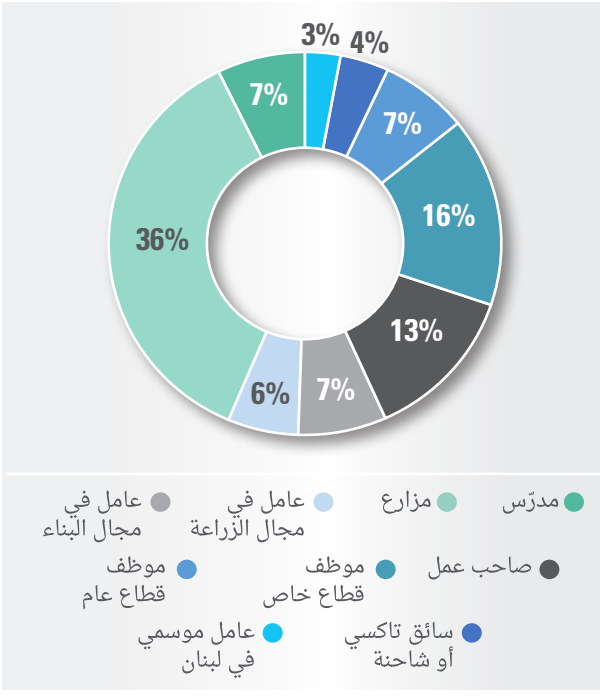

2. خصائص المجيبين من حيث النزوح

أ. سنة النزوح

نزح 82 في المائة من المجيبين إلى لبنان بين عامي 2011 و2013، وهم يقيمون في البلاد منذ سبع إلى تسع سنوات.

ب. التنقّلات داخل لبنان

بلغت نسبة اللاجئين الذين نزحوا داخلياً في لبنان مرة أو مرتين منذ قدومهم 39 في المائة من مجموع المجيبين. وتمثّلت الأسباب الرئيسية الثلاثة للانتقال من منطقة إلى أخرى بالتالي:

1. الانتقال إلى المناطق التي يعيش فيها أفراد آخرون من أسرهم وأقاربهم، بمن فيهم النساء اللواتي انتقلن من منطقة آبائهم إلى أماكن يعيش فيها أزواجهن و/أو أنسابهن (30 في المائة من المجيبين).
2. قضايا تتعلق بأصحاب الوحدات السكنية ومالكي التجمعات غير الرسمية، مثل إقدام المالكين على زيادة قيمة بدل الإيجار أو المطالبة باستعادة منازلهم/أراضيهم (30 في المائة من المجيبين).
3. الانتقال إلى المناطق التي توفر فرص عمل أكثر/أفضل (23 في المائة من المجيبين).

وتتعلق الأسباب الأخرى بالأحوال الجوية، والظروف المعيشية الباهظة، والأمن، والمسائل الشخصية (**الجدول 15**).

الجدول 15. أسباب الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل لبنان بالنسبة إلى المشاركين في المسح

أسباب اختيار وجهة الانتقال و/أو الإقامة	العدد	النسبة المئوية
الانتقال للإقامة في المنطقة التي يعيش فيها أفراد العائلة، أو الانتقال بسبب الزواج للعيش في منطقة الزوج	14	30%
أسباب تتعلّق بالإيجار (ارتفاع الأسعار، رغبة المالك باستعادة المنزل)	14	30%
فرص عمل أفضل	11	23%
طقس أكثر ملاءمة، مشابه لطقس منطقة إقامتهم في سوريا	4	9%
أسباب أسرية (بين الزوجين و/أو مع الأنساب)	2	4%
غلاء المعيشة في منطقة الإقامة السابقة	2	4%
إزالة الخيام، إجبار النازحين على الانتقال	2	4%
أسباب أمنية	1	2%
توفّر الخدمات/المرافق، مثلاً مستشفى أقرب	1	2%
إمكانية محدودة للحصول على المعونة في منطقة الإقامة السابقة	1	2%

ج. مدن/قرى المنشأ

تنقسم محافظة حمص إلى سبع مناطق مختلفة: حمص، تلكلخ، القصير، الرستن، تدمر، المخرم وتلدو. يتحدّر جميع المشاركين في المسح من حمص وتلكلخ والقصير، وهي المناطق الثلاث التي تتشارك الحدود مع لبنان. وقد فرّ أغلبية اللاجئين من مدينتي حمص والقصير (36 في المائة و30 في المائة على التوالي)، يليها 14 في المائة جاءوا من منطقتي تلكلخ (أو ريف تلكلخ) و10 في المائة من ريف حمص و10 في المائة من ريف القصير. وبلغت نسبة المجيبين النازحين من المناطق الريفية والقرى في حمص 34 في المائة من إجمالي اللاجئين.

3. الخصائص من حيث الأسرة المعيشية

أ. توزيع المجيبين من حيث الجنس والعمر

بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة المعيشية 5.8 أفراد، 3 إناث و2.8 من الذكور، فيما بلغ متوسط عدد المُعالين لكل أسرة معيشية 4 أفراد. وتوزّعت الفئات العمرية للمجيبين على النحو التالي: أكثر من ثلث أفراد الأسرة من الأطفال دون سن 12 سنة (35 في المائة)، و16 في المائة من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة، و26 في المائة من الشباب البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، و18 في المائة من البالغين في منتصف العمر والذين تتراوح أعمارهم بين 36 و55 سنة، و5 في المائة فوق سن 56 (**الشكل 9**).

ب. نوع المأوى

يعيش أكثر من نصف المشاركين في المسح (57 في المائة) في وحدات سكنية (47 في المائة من الوحدات في مناطق سكنية و10 في المائة في مناطق الأراضي الزراعية)، تليها 35 في المائة في الخيم (27 في المائة في المستوطنات العشوائية و8 في المائة في مناطق الأراضي الزراعية)، و8 في المائة في المباني غير السكنية الأخرى مثل المرائب ومناطق التخزين. ويعيش 18 في المائة منهم في مناطق زراعية (الشكل 10)، مما يسهل الوصول إلى الأراضي وزراعتها. في بعض الحالات، يطلب مالك الأرض من الأسرة المعيشية، كبدل إيجار، العمل في الأرض وإنتاج المحاصيل لأغراض البيع أو الاستهلاك الشخصي.

ج. مصادر دخل الأسرة المعيشية في لبنان

من بين الأسر المعيشية المشاركة في المسح، تعتمد نسبة 28 في المائة على مصدر دخل واحد (دعم الأمم المتحدة)، و54 في المائة على مصدرين للدخل (دعم الأمم المتحدة بالإضافة إلى مصدر آخر)، و18 في المائة على ثلاثة مصادر للدخل (دعم الأمم المتحدة بالإضافة إلى مصدرين آخرين). فبالإضافة إلى المساعدة المالية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى جميع الأسر المعيشية للاجئين المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين، ذكر 57 في المائة من المجيبين أن أسرهم المعيشية تؤمن دخلاً إضافياً من العمل الموسمي في مجال الزراعة. 45 في المائة يؤمنون دخلاً إضافياً من العمل في قطاعات البناء/الصناعة، أو العمل في مجال الميكانيك وصناعة الأخشاب والحدادة. وتقتصر نسبة الأسر المعيشية التي تحصل على دخل إضافي من العمل الدائم في قطاع الخدمات، كبائعين وطهاة وبستانيين، على 7 في المائة فقط من إجمالي الأسر المشاركة في المسح.

الشكل 9. أفراد الأسرة حسب العمر

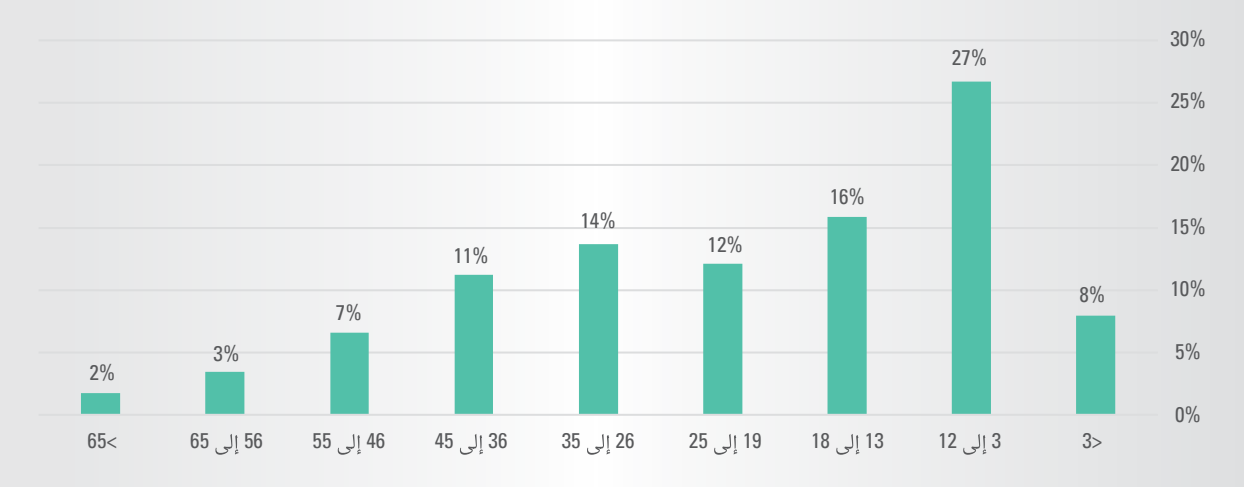

الشكل 10. توزيع اللاجئين حسب نوع المأوى

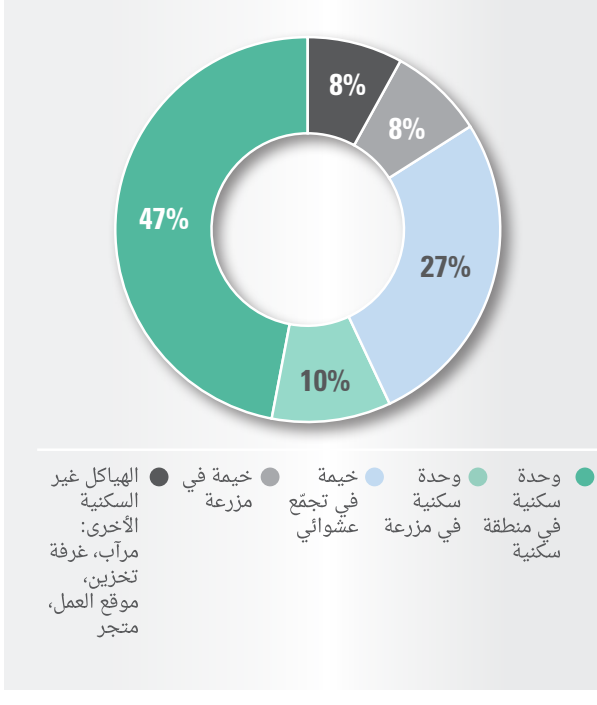

وقد أوضح المشاركون أن الأزمة الاقتصادية العالمية دفعت ببرنامج الأغذية العالمي إلى رفع قيمة البطاقة الغذائية المقدّمة للاجئين من 45,000 ليرة لبنانية للشخص الواحد في أيار/مايو 2020، إلى 50,000 ليرة لبنانية للشخص الواحد في حزيران/يونيو 2020، ثم إلى 70,000 ليرة لبنانية في تموز/يوليو 2020. بالإضافة إلى ذلك، تلقّت بعض الأسر في فصل الشتاء، وخلال جائحة كوفيد-19 والانهيار الاقتصادي الذي شهده لبنان، ما بين 260,000 و560,000 ليرة لبنانية إضافية لدفع فواتير المياه والطاقة. وأكّد بعض المشاركين إنهم يعتمدون بشكلٍ كبير على البطاقة الغذائية، نظراً لانعدام فرص العمل بسبب الأزمة الاقتصادية وجائحة كوفيد-19. كما صرَّح أحد المشاركين إن "لولا مساعدة الأمم المتحدة لما نجونا، ولكان وضعنا سيئاً للغاية"، فيما أعرب الكثيرون عن استعدادهم للقبول بأيّ عمل قد يُعرض عليهم في هذه المرحلة.

4. مشاركة المجيبين في الأنشطة الزراعية أو في الإنتاج الغذائي في سوريا قبل نزوحهم إلى لبنان

أظهر المسح أن 42 في المائة من المجيبين شاركوا في أنشطة تجارية على نطاق متوسط وأنشطة إنتاج أغذية تجارية على نطاق واسع قبل نزوحهم من سوريا. وعمل 25 في المائة منهم في أنشطة زراعية على نطاق صغير جداً للاستهلاك المنزلي فقط، في حين أن 33 في المائة منهم لم يعملوا أبداً في مجال الزراعة/إنتاج الأغذية. وتوزّع العاملون في مجال الزراعة/إنتاج الأغذية بين مزارعين/فلاحين بنسبة 70 في المائة، وعاملين في الزراعة بنسبة 30 في المائة. ويعرض **الجدول 16** سلاسل القيمة الزراعية التي شارك فيها المجيبون في سوريا.

تطرّق المجيبون إلى العديد من التحديات الزراعية الكبرى التي واجهتهم في المراحل المختلفة لسلاسل القيمة قبل نزوحهم إلى لبنان:

- توريد المدخلات: التحديات الناجمة عن جودة بعض المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات الحشرية، ومدى توفرها، وارتفاع أسعارها، وخاصة بالنسبة لأشجار الفاكهة.

الجدول 16. سلاسل القيمة الزراعية التي عمل فيها اللاجئون السوريون من حمص قبل النزوح

زراعة البساتين	الثروة الحيوانية	تجهيز الأغذية	الفئات الأخرى
مزروعات الحقول المفتوحة: البطاطس والباذنجان والبصل والطماطم والفلفل والخيار والكوسا والبقدونس والنعناع والبطيخ والقرع والملفوف والخس والبامية والفراولة والملوخية	تربية النحل	المعلبات التقليدية أو المونة	القطن
أشجار الفاكهة: الكرز والمشمش والتفاح والخوخ والرمان والتين والفستق الحلبي والجوز	الماشية: الأبقار والأغنام والماعز	منتجات الألبان	التبغ
الذرة وفول الصويا والقمح والشعير	تربية المائيات	زيت الزيتون	
عنب المائدة			

- البنية الأساسية والمعدات: تردّي حالة قنوات الري.
- الوصول إلى الموارد: التحديات في توفر الأراضي اللازمة لمراعي الماشية، والتوزيع غير العادل للمياه لأغراض الري، والتوفر المحدود لديزل الآلات.
- الممارسات الزراعية: الافتقار إلى المعرفة اللازمة للتعامل مع إدارة الآفات ومكافحتها، والتقنيات البدائية والمتقادمة المستخدمة في مراحل ما بعد الحصاد، والافتقار إلى المعرفة المطلوبة في مجال تربية النحل.
- على مستوى التسويق: تقلبات الأسعار والمنافسة وغياب التنويع، وتكاليف النقل من المزرعة إلى أسواق الجملة في نفس المنطقة أو في المحافظات الأخرى، وصعوبة الوصول إلى أسواق التصدير بالنسبة إلى بعض المحاصيل مثل الفواكه.
- التحديات المؤسسية: غياب المرونة في الخيارات الزراعية المتاحة إذا أراد المزارعون الحصول على الدعم الحكومي.

العلاقات التي ربطت المشاركين في المسح بلبنان قبل الأزمة السورية

كشفت الدراسة أن 18 لاجئاً من أصل 110 لاجئين شملهم المسح كانوا على صلة بلبنان قبل الأزمة السورية، أي نسبة 16 في المائة. وقد شارك عشرة من المجيبين في أنشطة خارج مجال الزراعة/إنتاج الأغذية، وفي البناء، والأعمال الخشبية، وعمل ثمانية منهم في أنشطة الإنتاج الزراعي/الغذائي، ومعظمها تجارة المدخلات/المنتجات الزراعية والعمالة الموسمية في لبنان. وأفاد أحد المجيبين أن العديد من المزارعين السوريين اعتادوا على بيع المشمش لأصدقائهم في لبنان حيث يرتفع الطلب على المشمش العجمي، بينما باع مزارعون آخرون زيت الزيتون والعسل.

5. مشاركة اللاجئين السوريين من حمص في برامج الزراعة وكسب العيش في لبنان

انضم جميع المجيبين إلى مبادرات سُبُل كسب العيش الزراعية في لبنان التي تقدم برامج التدريب على سُبل كسب العيش، أو استحداث الأصول، أو الغذاء مقابل التدريب، أو أنشطة الغذاء مقابل الأصول. في السنوات الثلاث الأخيرة، شارك معظم المجيبين، أي 74 في المائة منهم، في نشاط واحد من أنشطة التدريب على سُبل كسب العيش أو الغذاء مقابل التدريب، و21 في المائة في نشاط واحد من أنشطة استحداث الأصول أو الغذاء مقابل الأصول، و2 في المائة في نشاطين مختلفين من أنشطة الغذاء مقابل الأصول، و4 في المائة في نشاط واحد من أنشطة الغذاء مقابل الأصول ونشاط واحد للغذاء مقابل التدريب. ومن بين المجيبين الذين شاركوا في أنشطة التدريب على سُبل كسب العيش أو الغذاء مقابل التدريب، ذكر 2 في المائة فقط أنهم تلقّوا مجموعات صغيرة من الأدوات الزراعية. وأشار حوالي 40 في المائة من المجيبين إنهم كانوا يعرفون و/أو يمارسون بعض الأنشطة المتعلقة بمواضيع التدريب قبل أن يهاجروا إلى لبنان. يعرض **الجدول 17** خصائص أنشطة النقد مقابل العمل أو الغذاء مقابل التدريب أو الغذاء مقابل الأصول التي شارك فيها المجيبون على المسح في السنوات الثلاث الماضية. ويلخّص **الشكل 11** تصورات المجيبين عن الأنشطة التي تقدّمها المشاريع.

الجدوى: وفقاً لغالبية المجيبين، أي 82 في المائة منهم، فإن المشاريع الزراعية لكسب العيش التي شاركوا فيها كانت مجدية بالنسبة إليهم لأنهم يأتون من مناطق زراعية. وقد تمكن الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى أرض/حديقة وبعض الأدوات/المعدات من تطبيق ما تعلموه، مثل البستنة المنزلية، وإنتاج المكبوسات، والسماد العضوي، وصناعة الصابون. في المقابل، أفاد اللاجئون الذين لا يستطيعون الوصول إلى الموارد وفرص العمل في

الزراعة أن مواضيع التدريب ليست كلها مجدية بالنسبة إليهم لأنهم غير قادرين على تطبيق ما تعلموه. وقد أشاروا إلى أن تقنيات إنتاج خضروات الدفيئة وزراعة التوت، على سبيل المثال، غير شائعة في المناطق التي كانوا يعيشون فيها في سوريا. وترتبط مسألة جدوى المشاريع المُنجزة أيضاً بالأصول الموزّعة. وشرح المجيبون كيف أن أحد المشاريع قدم للمشاركين في نهاية التدريب الأنابيب المستخدمة في تقنية الري بالتنقيط، لكن بدون مضخة. وقد تبرع المشاركون بهذه الأنابيب إلى المزارعين الذين قد يستخدمونها.

الجدول 17. خصائص أنشطة التدريب على سُبُل كسب العيش، أو أنشطة النقد مقابل العمل، أو الغذاء مقابل التدريب، أو الغذاء مقابل الأصول، التي شارك فيها المجيبون على المسح

الخصائص	التدريب والغذاء مقابل التدريب	استحداث الأصول والغذاء مقابل الأصول
• مواضيع التدريب/الأصول والعمل الميداني	• الممارسات الزراعية المتّصلة بمنتجات البيوت المحمية البيوت ومنتجات الحقول: التسميد، تجهيز التربة، إنتاج الشتول، التطعيم، التقليم، الزراعة العضوية، إدارة الآفات، الري بالتنقيط، الإخصاب، الزراعة المائية • سلاسل القيمة والمحاصيل: النباتات العطرية والتفاح والطماطم والعنب والفلفل والخضر الورقية والخيار والباذنجان والكوسا والبطيخ والتوت وتربية الماشية والورود وتربية النحل • إنتاج الأغذية: تجفيف الفاكهة، الخروب ودبس الرمان، المخللات، المربيات، معجون الطماطم، أوراق العنب، الجبن • تغليف الفواكه والخضروات • إنتاج الصابون • التسويق الزراعي • ريادة المشاريع	• بناء قنوات الري • تنظيف قنوات الري • تركيب أنظمة الري • إزالة الأعشاب الضارة من الحقول الزراعية • زراعة أشجار الفاكهة • إعادة التحريج وتقليم أشجار الغابات • تنظيف مسارات المشي
• مدة النشاط ووتيرته	• من شهر إلى شهرين • من 8 إلى 12 يوماً في الشهر • من 4 إلى 5 ساعات يومياً	• من شهرين إلى أربعة أشهر • من 10 إلى 20 يوماً في الشهر • من 6 إلى 8 ساعات يومياً
• متوسط الحوافز المدفوعة للشخص الواحد	• 5,000 ليرة لبنانية في الساعة	• 5,000 ليرة لبنانية في الساعة

الشكل 11. تصورات اللاجئين عن آثار المشروع

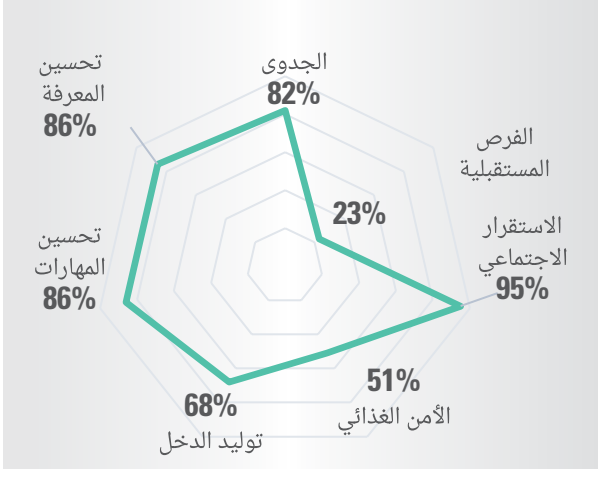

الجدوى: وفقاً لغالبية المجيبين، أي 82 في المائة منهم، فإن المشاريع الزراعية لكسب العيش التي شاركوا فيها كانت مجدية بالنسبة إليهم لأنهم يأتون من مناطق زراعية. وقد تمكن الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى أرض/حديقة وبعض الأدوات/المعدات من تطبيق ما تعلموه، مثل البستنة المنزلية، وإنتاج المكبوسات، والسماد العضوي، وصناعة الصابون. في المقابل، أفاد اللاجئون الذين لا يستطيعون الوصول إلى الموارد وفرص العمل في الزراعة أن مواضيع التدريب ليست كلها مجدية بالنسبة إليهم لأنهم غير قادرين على تطبيق ما تعلموه. وقد أشاروا إلى أن تقنيات إنتاج خضروات الدفيئة وزراعة التوت، على سبيل المثال، غير شائعة في المناطق التي كانوا يعيشون فيها في سوريا. وترتبط مسألة جدوى المشاريع المُنجزة أيضاً بالأصول الموزّعة. وشرح المجيبون كيف أن أحد المشاريع قدم للمشاركين في نهاية التدريب الأنابيب المستخدمة في تقنية

الري بالتنقيط، لكن بدون مضخة. وقد تبرع المشاركون بهذه الأنابيب إلى المزارعين الذين قد يستخدمونها.

زيادة المعرفة: أكّد 86 في المائة من المجيبين أن التدريبات ساهمت في تعزيز معارفهم بشكل عام، وشملت المواضيع التي أثارت اهتمامهم صناعة السماد والصابون والجبن، ومواضيع أخرى لا تقتصر على الزراعة مثل صناعة النسيج، وتدابير إخماد الحرائق والوقاية منها. كما لفت العديد من المجيبين إلى أن مدة التدريب تُعدّ قصيرة، إذ أوضحت إحدى النساء، مثلاً، أن زوجها شارك في تدريب على الزراعة الذكية والزراعة الرأسية والري بالتنقيط لمدة سبعة أيام، وأن هذه الفترة لم تكن كافية للخوض في تفاصيل أيّ من هذه المواضيع. إضافة إلى ذلك، صرّح المشاركون في المسح أن المنظمات عادةً ما تتواصل مع الشاويش (مدير شؤون التواصل مع المجتمع المحلي) الذي يمكنه التأثير على اختيار المستفيدين، سواء كان لديهم اهتمام بمواضيع التدريب أم لا. وذكر بعض المجيبين أن أياً من المنظمات المنفِّذة لم يسألهم قبل التدريب عن اهتمامهم بالمواضيع المقترحة أو معرفتهم الأساسية أو خبرتهم السابقة. وأشار أحد المشاركين إلى أنه كان يعمل في الخشب في سوريا ولكن المشروع الذي شارك فيه لم يختره لخبرته، بل عيّنوا شخصاً آخراً للقيام بالأعمال الخشبية بينما كُلِّف هو ببناء قناة للري. لذلك، يجب على المنظمات المنفِّذة أثناء التخطيط مستقبلاً إجراء جلسات مع المشاركين لتبادل الأفكار حول مواضيع التدريب وتضمين المزيد من التدريبات المتعمقة والجلسات العملية.

تحسين المهارات: أفاد 86 في المائة من المجيبين بأنهم حسنوا مهاراتهم بشكل عام، لا سيما في مجال تربية النحل، وصنع الصابون، وإنتاج المونة، وزراعة الشتلات من البذور، واستخراج البذور وحفظها. وأشار أحد المجيبين إلى أنه قد لا يستفيد من التدريب الآن، لأنه لا يملك أرضاً في لبنان، لكنه سيستخدم على الأرجح ما تعلمه عندما يعود إلى سوريا. ونقل آخرون أنه لا توجد جلسات عملية وفرص عمل لتطبيق مهارات جديدة، ولذلك فإن هذه المعلومات الجديدة قد تُنسى.

توليد الدخل: على الرغم من أن جميع المشاركين تلقوا بدلاً نقدياً أو تدريباً أو أصولاً أو غذاء مقابل انضمامهم إلى التدريب، إلا أن 68 في المائة منهم فقط وجدوا أن المشاريع ساهمت في تحسين دخلهم، لا سيما خلال فترة المشروع، حيث تقاضوا 5,000 ليرة لبنانية في الساعة. ولا يبدو أن اللاجئين يفرقون بين النقد مقابل العمل (التدريب واستحداث الأصول)، والغذاء مقابل التدريب، وأنشطة الغذاء مقابل الأصول، وهم يعتبرون أن البدل المقدّم في أي طريقة من الطرائق المذكورة هو توليد للدخل. وفي ما يتعلّق بالفرص المتاحة لهم بعد انتهاء الأنشطة، ذكر أحد المجيبين أنه يبني آمالاً كبيرة في الحصول على عمل. ولكن نقص الفرص حال دون ذلك، إما لأن الشركات لا توظف أو أن التدريب غير ذي صلة. على سبيل المثال، ذكر أحد المشاركين أنه تلقى تدريباً على الدفيئات على الرغم من عدم تناسب ذلك مع المنطقة التي يعيش فيها حيث كان الإنتاج في الحقول المفتوحة غالباً.

الأمن الغذائي: رأى 51 في المائة فقط من المشاركين أن أنشطة النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول ساهمت في تعزيز أمنهم الغذائي. واعتبر بعض المجيبين أن التدريب كمَّل الدعم المالي المقدّم من خلال بطاقات الأمم المتحدة، وقد ساعدهم لفترة مؤقتة على شراء المواد الغذائية. وقد عمد المشاركون الذين تتوفّر لهم فرص الوصول إلى حدائق صغيرة أو أراض مجاورة لوحداتهم السكنية وتجمعاتهم إلى زراعة بعض الخضروات والأعشاب، ولكن حجم الإنتاج كان صغيراً جداً وغير كاف لتغطية احتياجاتهم من الخضروات.

الاستقرار الاجتماعي: وجدت الغالبية العظمى من المجيبين، أي 95 في المائة منهم، أن أنشطة النقد مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب والغذاء مقابل الأصول مفيدة للغاية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي ضمن مجتمع اللاجئين، وبين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وذكرت بعض النساء المشاركات في التدريب على سُبُل كسب العيش وأنشطة الغذاء مقابل التدريب أن التدريب ساعد في تحسين رفاههن بوجهٍ عام، وأعطاهن فرصة للخروج من التجمعات والحدّ من التوترات الأسرية. وذكر عدد قليل من المجيبين أنهم سمعوا بعض التعليقات السلبية من المشاركين اللبنانيين في بعض الدورات التدريبية.

الفرص المستقبلية: من بين المجيبين، وجد 23 في المائة من المشاركين أن المشاريع من شأنها أن توفّر لهم فرص عمل مستقبلية في الأنشطة الزراعية الموسمية، لكنهم لم يتمكنوا من المباشرة بهذه الأعمال بسبب الأزمات الحادة التي شهدها لبنان. وعمل بعضهم على صناعة الصابون في المنزل وبيعه لفترة من الوقت. ولكنهم باتوا غير قادرين على مواصلة الإنتاج في ظل الزيادة التي طرأت على أسعار المدخلات في الأزمة الحالية. وأشار آخرون إلى غياب الاستمرارية بعد التدريب حيث أنهم لم يتمكنوا من تطبيق ما تعلموه، ولم تساعدهم المنظمة المنفّذة في الحصول على فرص عمل. وقد تمكنت إحدى المشاركات من الحصول على عمل بعد التدريب واستخدام ما تعلمته، لكنها اضطرت إلى التوقف عن العمل بعد تعرضّها لمخاطر تتعلّق بحمايتها. وأوضحت أنها ستنتظر برامج تدريب أخرى وبرامج الغذاء مقابل التدريب، كمحاولة لكسب المال.

عندما سُئِل المشاركون عما إذا كانوا سيستخدمون مهارات جديدة لإنعاش الأنشطة الزراعية التي شاركوا فيها قبل النزوح، أو بدء أنشطة زراعية جديدة بمجرد عودتهم

الطوعية إلى سوريا، أجاب 87 في المائة بنعم. وأشار أولئك الذين سيعودون إلى الزراعة إلى أنهم سيفعلون ذلك لتوفير منتجات صحية لأسرهم من أراضيهم، وإحياء هذه الأراضي، مؤكدين أن الزراعة هي مهنتهم، وأنهم يأملون بأن تسهم التدريبات في لبنان على النهوض بالأنشطة الزراعية في سوريا. أما المشاركون الذين أعربوا عن عدم رغبتهم بالعودة إلى الزراعة، فقد برروا قرارهم هذا بحاجتهم إلى الاستثمار في إعادة بناء منازلهم المدمرة أولاً، والبدء بمشروع تجاري، مثل الأعمال الكهربائية وأنشطة البناء، التي توفر في رأيهم دخلاً أعلى. وقد أضافوا أنهم سيزرعون بعض المنتجات للاستهلاك المنزلي فقط وليس لتوليد الدخل، مؤكّدين أيضاً أنهم سيحتاجون إلى الاستثمار للعمل في الزراعة، الأمر الذي قد لا يكون متاحاً. وذكر البعض أنهم لا يملكون المعرفة الكافية للمغامرة في مجال الزراعة.

يتميّز اللاجئون السوريون بوطنية كبيرة، وقد عبّروا عن رغبتهم في العودة إلى بلدهم حينما يستقر الوضع الأمني والسياسي، وقد شدّد كثيرون على أن رغبتهم الوحيدة هي العودة وإعادة بناء بلدهم. وأراد آخرون العودة إلى أماكن مألوفة والعيش مع أفراد عائلاتهم الذين ما زالوا يعيشون في سوريا، قائلين إنهم سيأخذون كل ما تعلموه في لبنان للتقدم بطلب للعمل في سوريا. في المقابل، صرّح البعض الآخر عن خشيته العودة بدافع الخوف والقضايا الأمنية.

6. تأثير الأزمة الاقتصادية اللبنانية وجائحة كوفيد-19 على اللاجئين السوريين

كما أفاد المجيبون على أسئلة المسح، فإن التحديات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية الأخيرة في لبنان تتصلّ بشكل أساسي بتراجع القوة الشرائية وعدم القدرة على شراء ما يكفي من الأغذية وغيرها من الإمدادات الضرورية بالمساعدة المالية التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة. وفي حين أن أسعار المواد الغذائية آخذة في الازدياد بشكل كبير، فإن أجور العمال السوريين بقيت على حالها عند 15,000 إلى 25,000 ليرة لبنانية يومياً. وتعاني معظم الأسر تراكم ديونها ونضوب مدخراتها، فيما تسجّل إيجارات المساكن ارتفاعاً ملحوظاً في بعض المناطق.

وقد أشار بعض المجيبين إلى أن الفقر سيزداد. ويعتمد المجيبون آليات التكيّف السلبية. فذكر أحد المجيبين أنه اضطر إلى بيع أثاث بيته لشراء الأغذية. وقال آخرون إنهم أخرجوا أطفالهم من المدرسة للعمل والمساعدة في توفير دخل إضافي. وتطرح مسألة العمالة بعض التعقيدات لأن فرداً واحداً أو اثنين على الأكثر من أفراد الأسرة يعملون، وحتى أن هذا العدد القليل من العاملين لا يُسجَّل سوى في عدد محدود من الأسر المعيشية. ويعمل المزارعون اللبنانيون على تقليص عدد العمال السوريين لخفض تكاليف الإنتاج. ويعتمد معظم المجيبين على مساعدة الأمم المتحدة ودعم المنظمات غير الحكومية الدولية، مع تأكيدهم على أن هذه المعونة ليست كافية، حيث غالباً ما تنفق قيمة البطاقة الغذائية في غضون 10 أيام. كذلك، أفاد معظم المجيبين أنهم اضطروا إلى التقليل من جودة أغذيتهم وكميتها، في حين أكّد آخرون أنهم أجبروا على استبعاد بعض الأطعمة من نظامهم الغذائي، مثل الجبن واللحوم والفواكه والحلوى وحتى الخضروات نظراً لارتفاع الأسعار خلال شهر رمضان لشراء الضروريات فقط، مثل الخبز والسكر والبرغل والبطاطا. وأفصحت بعض الأسر المعيشية أنها تتناول وجبة واحدة فقط يومياً، وقالت إحدى المجيبات إنها خيّرت أطفالها بين الإفطار أو الغداء. وأشار عدد قليل من المجيبين إلى أنهم بدأوا في تقاسم الطعام وتناوله مع الجيران وأفراد الأسرة لخفض التكاليف، في حين اعتمد آخرون جزئياً على ما يزرعونه بالقرب من وحدتهم السكنية. ولقد رتب هذا الإجهاد المستمر تبعات سلبية على نفسية الناس وعواطفهم، محدثاً فورات غضب ونوبات اكتئاب تضرّ باستقرار الأسرة المعيشية.

1 كلغ من الطماطم: 1,500 ← 4,000 ليرة لبنانية (+166%)

1 كلغ من الفاصوليا: 2,000 ← 6,000 ليرة لبنانية (+200%)

غالون الزيت النباتي: 9,000 ← 29,000 ليرة لبنانية (+241%)

25 كلغ من السكر: 30,000 ← 65,000 ليرة لبنانية (+71%)

1 كلغ من البرغل: 1,000 ← 4,000 ليرة لبنانية (أي بزيادة 300 في المائة)

1 كلغ من الأرز: 1,500 ← 8,000 ليرة لبنانية (+433%)

صندوق المتة: 1,750 ← 6,000 ليرة لبنانية (+241%)

عبوة حفاضات الأطفال: 8,500 ← 25,000 ليرة لبنانية (+194%)

إيجار الخيام: 25,000 ← 40,000 ليرة لبنانية شهرياً (+60%)

بقي جميع المجيبين تقريباً في تجمعاتهم ومنازلهم أثناء فترة الإغلاق التام المرافق لجائحة كوفيد-19، وخسر العديد منهم عملهم بسبب تدابير إقفال الأعمال التجارية، والحدّ من التنقلات أو منعها تماماً. كما وصرح المجيبون عن شعورهم بالخوف والقلق، وقد شهد بعضهم توترات متزايدة في منازلهم من جراء بقاء جميع أفراد الأسرة في المنزل طيلة الوقت، وشعور الأطفال بالملل وانزعاج الآباء. ودفع هذا الوضع ببعض الآباء إلى صبّ ما يشعرون به من إحباط على أطفالهم.

7. استعداد اللاجئين للعودة طوعاً إلى سوريا

أعرب 68 في المائة من المجيبين عن استعدادهم للعودة إلى سوريا في المستقبل القريب، إذا سمح الوضع بذلك. ويلخّص الجدول 18 أسباب/شروط عودة بعض المجيبين، وتأخر آخرين عن اتخاذ قرار بهذا الشأن، استناداً إلى الأصول التي توفرها سُبُل كسب العيش. وامتنعت إحدى المشاركات في المسح عن الإجابة على هذا السؤال موضحةً أنها ستلتزم بقرار زوجها بالانتقال أو البقاء.

الجدول 18. الاستعداد للعودة الطوعية إلى سوريا والأصول المرتبطة بسُبُل كسب العيش

أسباب/شروط الراغبين في العودة	أسباب عدم الرغبة في العودة
الأسباب المادية	
• القدرة على إعادة بناء المنازل المدمرة	• المنازل المدمرة • البنية الأساسية المدمّرة
الأسباب الطبيعية	
• القدرة على استخدام أراضيهم	• الأراضي والمزارع المدمرة • البنية الأساسية المدمّرة لنظم الري
الأسباب البشرية	
• لمّ الشمل مع أفراد العائلة والأقارب الذين بقوا في سوريا • استئناف المهنة المُمارسة قبل الأزمة • تأثير العمل الشاق في لبنان على صحتهم	• الإحساس بالصدمة والاستنزاف العاطفي من الذي خلفه النزاع السوري
الأسباب المالية	
• تشابه الوضع الاقتصادي في لبنان وسوريا في الوقت الراهن، لذلك من الأفضل العودة إلى سوريا • راكمت بعض الأسر الكثير من الديون في لبنان وباتت غير قادرة على الصمود مع الأزمة الاقتصادية التي يواجهها لبنان • لا مستقبل لهم في لبنان، ولا فرص عمل • عدم دفع الإيجار لأنهم سيعيشون في منازلهم	• الوضع الاقتصادي في سوريا سيء للغاية، مع ارتفاع الأسعار وقلة فرص العمل، وبالتالي فإن الفقر آخذ في الازدياد • الافتقار إلى رأس المال/الاستثمار الكافي للبدء مجدداً من الصفر • انعدام المساعدة المقدّمة من الأمم المتحدة أو أي دعم دولي للمنظمات غير الحكومية في سوريا
الأسباب الاجتماعية	
• عودة أفراد المجتمع المحلي والأسرة، كعاملٍ مشجع على العودة يضمن سلامتهم وأمنهم	• الرغبة في الهجرة إلى بلدان أجنبية لأنه لم يعد لديهم عائلة أو أصدقاء في سوريا، وجميعهم في الخارج • اعتياد البعض على العيش في لبنان حيث كوّنوا عائلة وأصدقاء، ويفضلون البقاء معهم
الأسباب المؤسسية	
• ضمان الأمن والسلامة	• إجبار الرجال على الانضمام إلى الجيش عند عودتهم • انعدام الأمن و/أو الأمان • بعض أفراد الأسرة مطلوبون لدى الحكومة السورية

نية المشاركة في الأنشطة الزراعية بعد العودة إلى سوريا

يتضمن الجدول 19 العوامل التي قد تشجع المجيبين على المشاركة في الأنشطة الزراعية لكسب العيش عند عودتهم إلى سوريا. وتتناقض هذه العوامل مع بعض الأسباب المذكورة في الجدول 18، والتي تُعزى على الأرجح إلى بعض التصورات القائمة على صور لسوريا قبل النزاع.

الجدول 19. العوامل المشجّعة لانخراط الأشخاص في الأنشطة الزراعية بعد عودتهم إلى سوريا

العوامل المادية	العوامل الاجتماعية	العوامل الطبيعية	العوامل البشرية	العوامل المالية	العوامل المؤسسية
• توفر كل احتياجاتهم في سوريا • العودة إلى ديارهم وأصولهم • توفر المدخلات الزراعية	• بقاء أفراد الأسرة في سوريا • حرية الشعب السوري بالتنقل في بلده	• توفر الأراضي • توفر المياه	• الرغبة في الزراعة وتناول منتجات أراضيهم • امتلاك العديد من المشاركين الخبرة الأساسية المطلوبة للمغامرة في مجال الزراعة	• توفر الدعم المالي • تحقيق الأرباح من الزراعة بالنسبة إلى البعض	• دعم الحكومة السورية للأنشطة الزراعية

ترد في الجدول 20 التحديات التي تواجه قطاع الزراعة، والدعم اللازم للتغلّب على هذه التحديات، كما أفاد المجيبون.

الجدول 20. التحديات الماثلة أمام المشاركة في الأنشطة الزراعية بعد العودة إلى سوريا، والدعم اللازم لذلك

	التحديات	أنواع الدعم
التحديات وأنواع الدعم المادية	• تدمير الأصول التي يملكها اللاجئون في سوريا و/أو سرقتها (المنزل، ومضخة المياه، والجرارات) • عدم توفر الديزل لتشغيل مضخات المياه والكهرباء • عدم توافر المدخلات الزراعية ومواد تربية النحل لبدء العمل في الزراعة • البنية الأساسية المدمّرة لنُظُم الري	• ضمان إمدادات الطاقة اللازمة للعمل الزراعي • تركيب ألواح الطاقة الشمسية للآبار ومضخات الري • توريد المعدّات والمدخلات الزراعية • إعادة تأهيل الآبار وقنوات الري
التحديات وأنواع الدعم الاجتماعية	• انعدام العمل الجماعي والمجتمعي	• تشجيع العمل الجماعي، وإعادة بناء التماسك الاجتماعي والثقة
التحديات وأنواع الدعم الطبيعية	• توفر المياه • إزالة المزروعات السابقة و/أو احتلال أشخاص آخرين لأراضيهم	• إعادة تأهيل بئر المياه • ضمان انتقال سلس بين الأشخاص الذين يستخدمون الأراضي حالياً وأصحاب الأراضي العائدين
التحديات وأنواع الدعم البشرية	• الافتقار إلى الخبرة الفنية في الممارسات الزراعية المتقدمة	• تقديم المزيد من التدريب على إنتاج الخضروات والزراعة بشكل عام، وضمان إعطاء الأميين الوقت والاهتمام اللازمين لاكتساب المهارات اللازمة

التحديات وأنواع الدعم المالية	• التحديات الاقتصادية العامة في سوريا • نقص المدخرات والأموال اللازمة لإعادة إطلاق الأنشطة • ارتفاع تكاليف النقل من المزرعة إلى سوق الجملة	• الأموال الأولية لدعم إعادة إطلاق الإنتاج الزراعي • الدعم في تسويق المنتجات الزراعية وإنشاء أسواق الجملة أقرب إلى القرى
التحديات وأنواع الدعم المؤسسية	• السياسات غير الفعالة و العادلة في سوريا	• إنشاء المنظمات وتعاونيات المزارعين • ضمان حصول المزارعين على حرية اختيار ما ينتجونه • ينبغي للمنظمات الدولية أن تتابع مع الناس مباشرة وليس مع المؤسسات المحلية و/أو المنفذين، مما يسمح للناس بمشاركة احتياجاتهم حتى يتمكن المانحون من تنفيذ مشاريع أكثر توجيهاً نحو الفئات المستهدفة

03

توصيات بشأن السياسات العامة لحلول سُبُل كسب العيش الزراعية في حالة اللجوء الطويلة الأمد

تقدم هذه الدراسة توصيات بشأن السياسات العامة مصممة خصيصاً لتطوير الزراعة المستدامة ومشاريع سُبُل كسب العيش لصالح اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان. وتنطبق هذه التوصيات أيضاً على السوريين الذين يعودون طوعاً إلى محافظة حمص حالما تصبح الظروف مواتية. ومن شأن هذه التوصيات أن تساعد المنظمات الإنسانية والإنمائية على إعداد الخطط للتدخلات المستقبلية بصورة أكثر انتظاماً، وعلى الأجلين القصير والطويل.

ألف. توصيات قصيرة الأجل

1. تصميم أنشطة تنمية المهارات ونقل المعرفة

لضمان النقل الفعال للمهارات والمعارف، ينبغي ألا تقتصر مدة التدريب على سُبُل كسب العيش وأنشطة الغذاء مقابل التدريب على 40 ساعة أو 7 أيام من التدريب شهرياً لكل متدرب. بل يجب تحديد مدة البرامج التدريبية وتواترها (عدد أيام التدريب في الأسبوع) وفقاً للموضوع والوقت اللازم للخبراء الفنيين لتقديم تدريب عالي الجودة يوازن بين الجلسات النظرية والعملية (50/50). كما ينبغي أن يقتصر برنامج التدريب في فترة معينة على موضوع واحد لإتاحة أفضل فهم ممكن للمعلومات من قبل المتدربين. ومن شأن زيادة التدريب أثناء العمل أن توفر فرصاً محتملة للمتدربين للانفتاح على سوق العمل. ويمكن الاسترشاد بجلسات أولية لتبادل الأفكار/التشاور/التحقق مع عينة من المتدربين المحتملين لتوجيه اختيار المواضيع ووضع برامج تدريبية مصمّمة وفقاً لاحتياجات المشاركين. كذلك، يجب الحرص على المواءمة بين تنمية المهارات وإمكانية توفير فرص العمل في سلاسل قيمة محدّدة، مع تجنّب القضايا الشاملة.

2. إجراءات إدماج المستفيدين وتصنيفهم واختيارهم

عموماً، تتحمل الحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي مسؤولية دعم الرفاه الاقتصادي للسكان المستهدفين، استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان. ويتعيّن على مختلف المنظمات المنفّذة والجهات المانحة وضع برامج تشجع أصحاب العمل المحتملين للاجئين السوريين واللبنانيين المعرضين للمخاطر على الامتثال لقوانين الصحة والسلامة المهنية في لبنان، والانخراط في أنشطة العمل اللائق المرتكزة على المجتمع المحلي. في المشاريع الخاصة باللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة المعرضة للمخاطر، يجب إشراك المشاركين في مرحلتي التصميم والتقييم. وبإجراء المزيد من التدخلات، يمكن مواءمة النُظُم المعتمدة في اختيار المستفيدين وتوحيدها، من خلال النظر في خصائصهم وخلفيتهم (التركيبة السكانية، ومكان المنشأ، وإمكانات سبل كسب العيش، والخلفية الزراعية، ومستوى المعرفة، والمشاركة في المشاريع السابقة، وما إلى ذلك). ولا ينبغي أن تعتمد نُظُم الاختيار هذه على معايير الانكشاف على المخاطر و/أو على قرار الشاويش في تحديد هوية المشاركين. إن إدماج اللاجئين على أساس قابليتهم للتعرض إلى المخاطر يُعدّ أمراً أساسياً لمعالجة أوجه القصور الغذائية، ولكنه لا يوفّر حلاً لمعالجة مسألة العمالة المؤقتة أو الدائمة. وينبغي أن تعطي مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية الأولوية للاجئين من المناطق الزراعية في سوريا، سواء كانوا يعملون في الزراعة قبل النزوح أم لا، وذلك لضمان صلتهم بالسياق السوري. وأخيراً، يتعيّن اتباع نهج شامل يشمل اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء في تنفيذ البرامج، إذ يحول ذلك دون وضع برامج متوازية ويحدّ من التوترات بين المجتمعات المحلية، مع توفير الفرص للاجئين لتكوين شبكات ورأس مال اجتماعي خارج مجتمعاتهم المحلية.

3. تعزيز آليات التنسيق

تندرج المشاريع ضمن مسؤوليات الفريقين العاملين المعنيين بالأمن الغذائي وسُبُل كسب العيش. غير أن اتساع نطاق العمل المتعلق بسُبل كسب العيش يؤدي إلى عدد كبير من المشاريع الزراعية التي لا يتمّ الإبلاغ عنها أو تنسيقها على النحو الواجب مع مشاريع الفريق العامل المعني بالأمن الغذائي. وتقوم مشاريع عديدة هدفها تعزيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو تطوير سلسلة القيمة بتنفيذ أنشطة زراعية. ولهذه المشاريع تأثير مباشر على الأمن الغذائي للمجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين. والتنسيق داخل الأفرقة العاملة وفي ما بينها يستحق مزيداً من الاهتمام بحيث تستهدف التدخلات التكميلية سلاسل قيمة محدّدة تترك آثاراً قابلة للقياس.

على الفريقين العاملين أن يكفلا المواءمة المستمرة والدينامية بين استراتيجيات سُبُل كسب العيش والفرص الاقتصادية المتاحة، والخطط والأولويات الوطنية. كما يتعيّن وضع خطط عمل وإجراءات تنفيذية متفق عليها، واتباع أساليب فعالة للربط بين مختلف القطاعات، مثل الحماية والتعليم والكثير غيرها، مع تحسين آليات التنفيذ، ووضع أطر للرصد

والتقييم لتعزيز التنسيق وتحسين تصور التدابير المستقبلية، سواء بالنسبة إلى الشركاء الداخليين أو الخارجيين، وضمان الموارد البشرية الملائمة والمعيّنة خصيصاً لحضور جلسات الأفرقة العاملة والمساهمة في عملها. ولوزارة الزراعة أن تضطلع بدور نشط في الفريق العامل المعني بسُبل كسب العيش، إلى جانب مشاركتها المحدودة في اللجنة التوجيهية، وذلك لتمكينها من تقديم المدخلات بشأن تحديد أولويات التدخلات، ولا سيما في اختيار سلسلة القيمة. ويجب أيضاً تعزيز التنسيق الاستراتيجي بين المنظمات الدولية في لبنان وسوريا بشأن المهارات اللازمة لإنعاش الزراعة في سوريا وسلاسل القيمة التي ينبغي توسيع نطاقها، بما يعود بالنفع على المجتمعات المضيفة والنُظُم الزراعية المحلية.

4. تأسيس شراكات متينة وتمكين المنظمات الشعبية

ينبغي على المنظمات الدولية أن تعمل على إقامة شراكات أكثر قوة مع المنظمات الشعبية الوطنية. فعلاقة الشريك بدلاً من علاقة المتعاقد من الباطن أو مقدم الخدمة تُسهم في بناء قدرات المنظمات الوطنية، ولا سيما في ما يتعلق بتصميم المشاريع وإدارتها وتقييمها. ويمكن للدعم الفني الآخر المقدم إلى المنظمات الوطنية أن يشمل الموارد البشرية والإدارة المالية. كما ينبغي تحديد خصائص المنظمات الوطنية العاملة في مجال سُبُل كسب العيش الزراعية، إضافةً إلى برنامج لبناء القدرات ووضع حلول مصمّمة خصيصاً لكافة مراحل سلاسل القيمة. ويجب توفير الدعم اللازم للمنظمات الشعبية في مجال التخطيط وإدارة الأصول الجماعية المتصلة مباشرة بكفاءة ومرونة نُظُم الإنتاج الرئيسية.

5. اعتماد المصادر المحلية

يمكن للمنظمات الدولية العاملة في مجال المعونة الإنسانية مساعدة اللاجئين، وضمان أمنهم الغذائي بطرائق جديدة، منها دعم وشراء المنتجات اللازمة من التعاونيات النسائية اللبنانية وصغار المزارعين، عند توفرها. وتوجد هذه الطرائق وضعاً مربحاً للجميع، أيّ لكل من الوكالة المنفذة (لأنها ستكون قادرة على توفير الغذاء للمحتاجين) والمجتمع المحلي (لأنه سيكون قادراً على بيع منتجاته). كما أن دعم المزارعين والمنتجين اللبنانيين يعود بالفائدة على العمال الزراعيين السوريين، سواء كانوا لاجئين أم لا.

6. إجراء تقييمات الأثر الاقتصادي

على الرغم من الطابع الطارئ القصير الأجل لغالبية المشاريع التي تستهدف اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، ينبغي إجراء تقييمات للأثر الاقتصادي، على المستوى القطاعي كما الإقليمي. ولذلك مبرّر، لا سيما عندما تستهدف المشاريع سلسلة قيمة محدّدة و/أو تشمل عناصر تسويقية. فتحليل القيمة الاقتصادية المتوسطة لبرامج سُبُل كسب العيش الرئيسية يفيد في تحديد الآثار الطويلة الأجل على الاقتصادات المحلية. ويمكن إجراء تقييمات للتكاليف والفوائد لقياس مدى كفاءة المشاريع ونسبة الميزانية إلى النتائج. فمن المثير للاهتمام، على سبيل المثال، قياس تكلفة كل وظيفة مستحدثة/باقية في قطاع الزراعة، وحساب العائد المتوسط على الاستثمار في النقد مقابل العمل مقارنة بالغذاء مقابل التدريب.

7. تحقيق التوازن بين الأصول المكوّنة لإطار سُبُل كسب العيش المستدامة

ينبغي للتدخلات المستقبلية أن تحقق التوازن بين الأصول الخمسة المكوّنة لإطار سُبُل كسب العيش المستدامة، وأن تولي المزيد من الاهتمام والتركيز للأصول المادية والمالية الأقل تغطية في التدخلات السابقة، وخاصة عند استهداف المزارعين اللبنانيين. ويتطلب ذلك تعزيز التنسيق بين الأفرقة العاملة المعنية بالأمن الغذائي وقطاع سُبُل كسب العيش. ومن شأن هذا التوازن أن يعزز الجوانب الإنمائية للمشاريع بالإضافة إلى أبعادها الإنسانية. ويمكن توطيد هذا التوازن عبر توسيع نطاق تكوين الأصول وأنشطة الغذاء مقابل الأصول وتنويعها لتشمل المزيد من أعمال الإصلاح الزراعي والإصلاح الإيكولوجي. كما أن إشراك المنظمات الوطنية الموثوقة يسمح بالحفاظ على الأصول المادية بعد إنجاز المشروع.

باء. التوصيات الطويلة الأجل

1. الدعم المؤسسي والتأييد

في ظل الوضع السياسي الصعب الذي يشهده لبنان، على المنظمات المختلفة أن تعمل بدقة وبتعاون وثيق لتجنب أيّ معارضة من قِبل الحكومة. ومن العناصر المهمة لتحقيق ذلك تطوير قدرات المنظمات الحكومية اللبنانية والنُظُم الوطنية (مثل المشروع الأخضر، ومصلحة الأبحاث العلمية الزراعية، والمديرية العامة للتعاونيات، وما إلى ذلك) على تقديم

الخدمات العامة للجميع. وتشمل العوامل الأخرى تحديد وبناء بيئة سياسية أكثر قبولاً، وتقديم تقارير مستندة إلى الأدلة عن الوضع الاقتصادي الحالي ومساهمات اللاجئين السوريين في التنمية الاقتصادية المحلية. وقد تسمح هذه الخطوات في تذليل بعض العقبات التي يواجهها اللاجئون السوريون في لبنان.

2. أوجه التكامل بين الدعم الإنساني وأبعاد التنمية

تبرز الحاجة إلى تحولات رئيسية في التنسيق بين الوكالات لمعالجة أوجه القصور على المستويين الإنساني والإنمائي، ودعم سُبُل كسب العيش والفرص الاقتصادية على نحو أكثر فعالية. وتشمل الخطوات الأساسية وضع نُهُج جديدة لتوفير سُبُل كسب العيش والفرص الاقتصادية من خلال تنفيذ تقييمات وتحليلات وتخطيط وبرمجة تركز في الوقت نفسه على تحقيق التنمية والأهداف الإنسانية، بما يعود بالفائدة على الجميع. ويستلزم ذلك تعزيز التعاون بين مختلف الجهات المعنية، وبناء القدرات بين الحكومات الوطنية والمحلية لتحسين البيانات والأدلة المتعلقة بالوظائف وسُبُل كسب العيش والمواءمة بينها. كما ينبغي تطبيق الدروس المستفادة من الاستجابة الإنسانية الجارية من حيث الإدارة والتنسيق في إطار النُظُم الوطنية المعنية بتقديم الخدمات. والتكامل بين البعدين الإنساني والإنمائي يساعد في دعم الأنشطة المدرة للدخل الطويلة الأجل وتحقيق منافع للأفراد والاقتصاد ككل، ولا سيما عندما تشارك فيها الحكومات والكيانات الوطنية والمحلية.

3. التنمية الإقليمية: التنمية الاقتصادية المحلية والاستثمارات الإقليمية المتكاملة

ينبغي أن تركز مبادرات الدعوة من أجل التنمية الاقتصادية المحلية والاستثمارات الإقليمية المتكاملة على المناطق التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين. ويمكن للحكومة اللبنانية ومختلف الجهات المعنية العاملة في مجال الاستجابة أن تنفّذ هذه النهج بتمكين التعاونيات والمنظمات غير الحكومية الوطنية، وإطلاق إمكانات كفيلة بدفع عجلة النمو الاقتصادي، وتعزيز سلاسل التوريد والوصول إلى الأسواق، وجذب استثمارات القطاع الخاص، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوليد فرص عمل مستدامة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

4. نهج نظام السوق وسلاسل القيمة التنافسية

يجب استكشاف سلاسل قيمة تنافسية جديدة تستهدف الأسواق الواعدة باعتبارها حالة مربحة لجميع اللاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء. وتشمل تعبئة الإمكانات غير المستغلة لنُظُم الإنتاج الغذائي والزراعي في لبنان ربط هذه القطاعات بالقوى العاملة المتاحة، بالاعتماد على كل من المجتمعات المضيفة واللاجئين. كما أن الاستثمار في الزراعة العضوية و/أو الزراعة المستدامة المبتكرة قد يستحدث في الوقت نفسه فرص عمل، ويعزز التزام لبنان بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتعيّن بذل المزيد من الجهود لإقامة روابط على امتداد سلاسل القيمة عن طريق توحيد الأنواع المختلفة من التدخلات. فعلى سبيل المثال، قد تكون إقامة روابط بين المنح وتنمية الأعمال والخدمات عاملاً أساسياً في إيجاد فرص مستدامة لكسب العيش للمجتمعات المضيفة في لبنان، وللاجئين بعد عودتهم الطوعية إلى سوريا. والواقع أن الانضمام إلى الأعمال التجارية والأنشطة والتدخلات يمكن أن يساعد في توزيع المخاطر، وتعزيز الاستدامة، وزيادة الفرص، وتنمية الاستثمار الاجتماعي للمستفيدين. ومن شأن ذلك أيضاً أن يشجع على تداول رأس المال بين المجتمعات المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك، تساعد التدخلات في التعويض عن الضغوط على الموارد الطبيعية وغيرها من المدخلات. ويمكنها، على سبيل المثال، أن تركز على سلاسل القيمة التي تتحمل الجفاف مثل اللوز والزيتون الراسخين في المنطقتين، ولكنها تحتاج إلى تحسين المكننة ودعم الأسواق. ويلزم إجراء تقييمات لسلسلة القيمة قبل إعداد التدخلات. ومن مجالات التركيز المحتملة سلاسل القيمة الذكية مناخياً في لبنان وسوريا التي تتمتّع بميزة تنافسية في سوق التصدير ولا تُعدّ من الأنواع الغازية من حيث الثقافات المحلية.

5. مشاركة القطاع الخاص والاستثمار من أجل استبدال الواردات/ترويج الصادرات

ينبغي أن يشمل دعم توفير فرص العمل في القطاع الخاص كلاً من جانبي العرض والطلب. وكمثال على ذلك، فإن الاعتراف بمشاريع البنية الأساسية القابلة للتسويق وتنفيذها (مثل إنشاء مرافق الثلاجات، ومستودعات التعبئة والفرز، وبساتين/مشاتل الفواكه والخضروات) في المجالات التي

تحتاج إلى ذلك قد تجذب المانحين الدوليين والمحليين، وتوفر فرص عمل للأشخاص المهرة وغير المهرة.

6. دمج إطار سُبُل كسب العيش المستدامة في مشاريع سُبُل كسب العيش

لتنفيذ تدخلات فعالة لكسب الرزق وتوفير الفرص الاقتصادية، ينبغي تجنُّب الوقوع في مأزق إلحاق ضرر غير مقصود بالأفراد، أو المجتمعات المحلية، أو المجتمعات، أو البيئة أو الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، قد يحدث مثل هذا الوضع عندما تتنافس المنظمات الدولية على الموظفين المحليين، الأمر الذي يفضي إلى تغيير مستويات الأجور في القطاع الخاص ويكبح انتعاش المؤسسات الحكومية. ولبناء مصادر الرزق والحفاظ عليها مع تجنب هذه الشواغل، ينبغي لمشاريع سُبُل كسب العيش أن تدمج إطار سُبُل كسب العيش المستدامة أو الأطر المتكاملة المماثلة. ويمكن لهذه التدابير أن تدعم القيام بتدخلات أكثر شمولاً تجمع بين الأصول المختلفة (البشرية والاجتماعية والطبيعية والمادية والمالية والسياسية). وتندرج بعض الأصول في فئات متعدّدة تبعاً لكيفية مساهمتها في كسب الرزق.

جيم. المشاريع القصيرة الأجل مقابل الطويلة الأجل: نحو الاستدامة

إن تصميم وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بسُبُل كسب العيش والزراعة ذات الأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل يساعد على تحويل التدخلات الأولية الطارئة إلى نمو اقتصادي متوسط إلى طويل الأجل، وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. تدعم التدخلات القصيرة الأجل الاحتياجات الملحة وتساعد على استقرار سُبُل كسب العيش. وتحسّن عادةً الاستجابات المتوسطة الأجل الاقتصادات المحلية، وتوفير فرص العمل ومصادر الدخل. وتهدف التدخلات الطويلة الأجل إلى تحقيق نمو اقتصادي متكامل وشامل بتمكين النُظُم والسياسات الوطنية الضرورية لدعم الاستجابات القصيرة والمتوسطة الأجل. حالياً، تُضطر طائفة واسعة من المشاريع المُنجزة بطلب من الجهات المانحة هذه المنظمات إلى الإبلاغ عن الوصول إلى أعداد كبيرة من المستفيدين خلال فترات قصيرة، بدلاً من معالجة الاحتياجات والتحديات الحقيقية لقطاع الزراعة على المدى الطويل.

تدعو التدخلات المستدامة إلى الملكية الوطنية والمحلية (المنظمات غير الحكومية الوطنية والبلديات والتعاونيات)، وتنمية قدرات الجهات المعنية، وتحقيق التكامل بين التدخلات القصيرة الأجل والأهداف الطويلة الأجل، تمهيداً لإعداد نُظُم محلية ووطنية مستدامة وتشغيلها. ويمكن التوصّل إلى التكامل بين الضروريات القصيرة الأجل والطويلة الأجل للسكان المستهدفين من خلال إقامة الشراكات مع الجهات الفاعلة في الحكومة والقطاع الخاص، وتعزيز الاعتماد على الذات باعتباره عاملاً أساسياً في الحفاظ على الإنجازات والفرص التي تتيحها تدخلات كسب العيش. ويمكن تحقيق التقدّم من خلال ربط العمالة القصيرة الأجل بتطوير البنية الأساسية لإيجاد فرص عمل طويلة الأجل، أو في مجال الزراعة، من خلال ربط العمال الزراعيين بالمزارعين لتوفير العمالة الطويلة الأجل.

ومن السُبُل العملية للمضي قدماً إنشاء منصة إلكترونية تتيح ربط جميع المشاركين في مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية بالأعمال التجارية المحتملة التي تحتاج إلى خبرتهم. ويكمن خيار آخر في توزيع شهادات للتدريبات المكتملة، واستكشاف إمكانية تصديق الحكومة السورية والمؤسسات السورية عليها، ما من شأنه أن يسمح للاجئين السوريين بممارسة ما تعلموه بعد عودتهم الطوعية إلى سوريا.

كما ينبغي الابتعاد عن برامج التدريب المهني والتدريب على المهارات التي تتّصل بأنشطة قد لا توفر للاجئين أي فرصة عمل. ويجب تصميم مشاريع سُبُل كسب العيش على نحو يضمن استدامة نتائجها وانسجامها مع أهداف التنمية المستدامة، مع الالتزام بالمبادئ الإنسانية. فتضمن استدامة التدخلات توليد الدخل على المدى الطويل والاستقرار من خلال إزالة الغموض الناشئ عن المشاركة في التدخلات القصيرة الأجل.

ومع مراعاة كافة التوصيات المذكورة أعلاه، يمكن اعتماد جدول زمني للمشروع من أربع مراحل للتدخلات المستقبلية التي تستهدف سُبُل كسب العيش الزراعية لدى المجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين، وذلك على النحو التالي.

المرحلة التمهيدية للمشروع	تصميم المشروع	تنفيذ المشروع	مرحلة ما بعد المشروع
• تقييم احتياجات السكان المستهدفين • تقييم سلسلة القيمة • تقييم احتياجات الجهات المعنية في سلسلة القيمة ودراسة السوق • اجتماعات تنسيق مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة على نفس سلسلة القيمة لمشاركة عملها وتجنب التداخل وتبادل الدروس المستفادة	• تحديد الأساس المنطقي للتدخل ومبرراته • تحديد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين • أهداف عامة ومحددة • قائمة النتائج والأنشطة • وضع خطة العمل	• الوصول إلى المستفيدين الذين شاركوا في تقييمات احتياجات السكان المستهدفين (وليس من خلال الشاويش) • تنفيذ أنشطة المشروع • رصد أنشطة المشروع ونتائجه وتقييمها	• إجراء دراسة لتقييم أثر المشروع من حيث القيمة الاقتصادية ومستوى المعلومات المستخلصة من قبل المشاركين أثناء التدريب

سجل عدد اللاجئين السوريين في لبنان أعلى معدل في العالم بالنسبة إلى عدد السكان، حيث بلغت نسبتهم 30 في المائة تقريباً من مجموع السكان اللبنانيين. ففي 31 آب/أغسطس 2020، استضاف لبنان 879,598 لاجئاً سورياً مسجلاً لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. لكن تقدّر الحكومة اللبنانية العدد الإجمالي للّاجئين المقيمين على أراضيها بنحو 1.5 مليون لاجئ. ووفقاً لبيانات مفوضية شؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين السوريين من حمص في حزيران/يونيو 2020 حوالي 215,959 لاجئاً، أي ما يمثّل 24 في المائة من إجمالي اللاجئين السوريين المسجلين في البلاد. وتهدف هذه الدراسة إلى فهم خصائص البرامج المعنية بسُبُل كسب العيش الزراعية التي تستهدف اللاجئين من حمص والمجتمعات المضيفة لهم في لبنان. كما تسعى الدراسة إلى تحديد طبيعة هذه البرامج والبحث في مساهمات اللاجئين في سُبُل كسب العيش المستدامة. وقد أظهر التحليل الشامل أن مشاريع سُبُل كسب العيش الزراعية القصيرة الأجل المنفّذة في سياقات الطوارئ، والقائمة على تقديم المساعدات الإنسانية، هي الأكثر شيوعاً في حالات الاستجابة للنزوح الطويل الأمد للاجئين السوريين في لبنان. لكن، عادةً ما تفتقر هذه المشاريع إلى الترابط الكافي بين التدريب والتوظيف، وتشوبها أوجه قصور كبيرة من حيث الإجراءات الرامية إلى توفير سُبُل كسب العيش المستدامة، واستحداث فرص العمل، والدفع بعجلة التنمية الزراعية الشاملة الطويلة الأجل.

لقد أفضت أنشطة التدريب المكثف في مجال سُبُل كسب العيش إلى بعض الازدواجية في الإجراءات المتّخذة على المستوى الإقليمي، وفي سلاسل القيمة، ومن قبل الجهات المنفِّذة على اختلافها. فرغم مرور عشر سنوات على بدء النزوح القسري، ما زالت معظم المشاريع الزراعية تنحو إلى التركيز على البعد الإنساني. لذلك، تتقلّص فرص توفير سُبُل عيش مستدامة، وتحقيق الإدماج الاقتصادي المؤقت أو بناء قدرة المجتمعات المضيفة على الصمود. ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى التركيز على التمويل القصير الأجل المخصّص للإغاثة، وإمعان الجهات المانحة على إعطاء الأولوية لاحتياجات الأسر المعيشية الأساسية، ولا سيّما الغذائية منها. وفي غياب أيّ حلول دائمة في الأفق، يستمر اعتماد اللاجئين على المساعدات الإنسانية، وانكشافهم الشديد على المخاطر والصدمات. هنا، وفي ظل أزمة النزوح التي طال أمدها، تتّضح الحاجة إلى بيئة مواتية لإيجاد سُبُل عيش زراعية مستدامة تعود بالمنفعة على كل من اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، ويستفيد منها أيضاً السوريون العائدون طوعاً إلى حمص عندما تسمح الظروف بذلك. لهذا الغرض، يمكن إعداد المشاريع بما يتوافق مع الأهداف الاستراتيجية التالية: تنظيم خيارات المستفيدين في إطار هيكل واضح؛ دعم الإنتاج والاستهلاك المحليين؛ تشجيع الشراكة والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية؛ إعادة النظر في الجداول الزمنية للمشاريع؛ تعزيز الجهود الرامية إلى وضع آلية منهجية ومنسّقة للنهوض بسُبُل كسب العيش؛ زيادة مشاركة القطاع الخاص؛ تحفيز التنمية المحلية.

20-00503